الأمم المتحدة

A/55/517

الجمعية العامة

Distr.: General
24 October 2000
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والخمسون

البند ١٢٧ من جدول الأعمال

تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

تقرير الأمين العام*

موجز

وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٤/٢٣٩ باء، المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، يتضمن هذا التقرير الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠٠١ للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١.

وتصل قيمة الموارد المقترحة لعام ٢٠٠١ إلى مبلغ إجماليه ٣٠٠ ٤٦٤ ١١٢ دولار (صافيه ٨٠٠ ١٨٠ ١٠٠ دولار) وتُمثِّل زيادة صافيها ٢٠٠ ٢٣٨ ٤ دولار و ٨٩ وظيفة إضافية بالمقارنة مع اعتماد عام ٢٠٠٠ ومستوى ملاك الوظائف المأذون به.

* يُعزى التأخر في تقديم هذه الوثيقة إلى المشاورات المستفيضة التي تعين إجراؤها بين مقر الأمم المتحدة والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة قبل وضع مقترحات الميزانية في صيغتها النهائية، وإلى ضرورة إنجاز مهام أخرى ذات أولوية عالية.

151100 51100 00-70661 (A)
0070661

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٩	٣
ثانيا – برنامج العمل والاحتياجات من الموارد	١٠-٥٩	٩
ألف – دوائر المحكمة	١٠-٢١	٩
باء – مكتب المدعي العام	٢٢-٤٠	١٥
جيم – قلم المحكمة	٤١-٥٩	٢٩
ثالثا – استنتاجات	٦٠-٦٣	٦٠
المرفقات		
الأول – افتراضات الميزانية		٦٢
الثاني – المبررات للوظائف الجديدة والوظائف المعاد تصنيفها والوظائف المعاد توزيعها		٦٣
الثالث – تقرير شغل الوظائف حسب الشهور في عام ٢٠٠٠		٩٣
الرابع – الاحتياجات من المعدات لعام ٢٠٠١		٩٦
الخامس – مؤشرات عبء العمل		١٠٢
السادس – التبرعات وأنشطة الصندوق الاستئماني		١٠٧
السابع – ملخص إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة لهيئات الرقابة الداخلية والخارجية واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية		١١٢
الثامن – الأشكال التنظيمية		١٣٣
التاسع – الآثار المالية المترتبة على تعيين قضاة مخصصين		١٣٧
العاشر – تمويل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لعام ٢٠٠١		١٤٦

أولا – مقدمة

١ – حدد مجلس الأمن اختصاصات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في قراره ٨٠٨ (١٩٩٣)، المؤرخ ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٣. وتنص المادة ١١ من النظام الأساسي للمحكمة، الذي اعتمده مجلس الأمن في قراره ٨٢٧ (١٩٩٣)، المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٣، على أن تتكون المحكمة من ثلاثة أجهزة هي الدوائر، ومكتب المدعي العام، وقلم المحكمة. وترد في النظام الأساسي أيضا الأنشطة التي تكون المحكمة مسؤولة عنها.

٢ – وفي ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٣٩/٥٤ باء، وقررت أن يُعتمد للحساب الخاص للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة مبلغ كليٌّ إجماليه ١٠٦ ١٤٩ ٤٠٠ دولار (صافيه ٩٥ ٩٤٢ ٦٠٠ دولار) لعام ٢٠٠٠.

٣ – وقد مرت المحكمة، منذ أن بدأت العمل في عام ١٩٩٣، بتوسع سريع ومتواصل. ذلك أن المحكمة، وهي جهاز تابع لمجلس الأمن أُنشيء استنادا إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة مهمته تيسير إحلال السلام والأمن في دول البلقان عن طريق محاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، قد أصبحت محكمة للعدالة الجنائية الدولية، تعمل وفق مبادئ العدل المعترف بها. ووصلت المحكمة الآن إلى نقطة تحوّل تحرص فيها على ألا يمس كم القضايا المعروضة عليها نوعية إدارتها لهذه القضايا. وقد أجرى فريق الخبراء المكلف بإجراء استعراض لفعالية عمل وأداء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، الذي أنشأه الأمين العام عملا بقرار الجمعية العامة ٢١٢/٥٣، المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، تحليلا متعمقا لأداء المحكمة، وقدم فريق الخبراء توصيات في تقريره (A/54/634)، وترد ردود المحكمة في المذكرة المقدمة من الأمين العام والتي يحيل فيها التعليقات على هذه التوصيات (A/54/850). وفي هذا الصدد، ما زال يتعين على مجلس الأمن أن يتخذ قرارا بشأن إضافة قاضيين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، إلى دائرة الاستئناف، وإمكان استخدام قضاة مخصصين للنظر في قضايا بعينها.

٤ – وإذا ما وُضع في الاعتبار العدد المتوقع للتحقيقات والاعتقالات والمحتجزين فإنه من المنتظر استمرار نمو عبء عمل المحكمة. فعلى مدى الأعوام السابقة، تضاعفت حالات إلقاء القبض على المتهمين، ويحدث الآن ما يقرب من حالة واحدة في الشهر. وأصبحت حالات القبض تتم باطراد بين المتهمين الذين يشغلون مناصب عالية، ومن أصل ٣٧ شخصا هم الآن قيد الاحتجاز، تجري محاكمة ٢٦ في ١٣ قضية مستقلة. ولأول مرة، أطلق بصورة مؤقتة سراح اثنين من المتهمين لأسباب تتصل بعدد المتهمين الموجودين رهن المحاكمة. وفي

ضوء الأحداث في كوسوفو وعزم المدعية العامة الانتهاء من ٣٦ تحقيقا تتصل بـ ١٥٠ مشتبها فيه أخذ يتبين أنه من الأهمية البالغة للمحكمة أن تخطط وتعد لأعمالها المتوسطة الأجل والطويلة الأجل. ومن ثم قررت المحكمة أن يرد على توصيات فريق الخبراء بشأن أفضل السبل لإنجاز مهمتها بأكفأ الطرق وأسرعها.

٥ - ويتمثل هدف دوائر المحكمة في عام ٢٠٠١، في المضي في تخفيض الفترة التي يقضيها المحتجزون في الاحتجاز رهن المحاكمة وفي أثناء المحاكمة والاستئناف. وإضافة إلى التدابير التي يجري اتخاذها حاليا، ستهدف الدوائر الابتدائية أيضا إلى زيادة قدرة المحكمة على النظر في القضايا باللجوء، رهنا بقرار من مجلس الأمن، إلى استخدام قضاة مخصصين للنظر في قضايا بعينها، وهو ما دعا إليه قضاة المحكمة في التقرير المتعلق بعمل المحكمة (A/55/382-S/2000/865).

٦ - وفيما يتعلق بمكتب المدعي العام، تهدف أنشطة عام ٢٠٠١ إلى مواصلة كفالة إجراء تحقيقات دقيقة وموضوعية وآنية في الادعاءات بارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي، وإصدار قرارات اتهام تقوم على أسس متينة ضد المشتبه بهم وعتاة المجرمين، والقيام في الأوقات المحددة بمقاضاة جميع الأشخاص المتهمين الذين تم تسليمهم إلى المحكمة.

٧ - وسيواصل قلم المحكمة تقديم الدعم للأنشطة القضائية وللمحاكمات وأنشطة التحقيق.

٨ - وتصل الاحتياجات من الموارد المقترحة لعام ٢٠٠١ إلى مبلغ صافيه ٨٠٠ ١٨٠ ١٠٠ دولار، يمثل زيادة عن المبلغ المعتمد لعام ٢٠٠٠، صافيها ٢٠٠ ٢٣٨ ٤ دولار (٤.٤ في المائة). وترجع الزيادة المقترحة أساسا إلى العوامل التالية: ازدياد مستوى أنشطة المحاكمة من جراء ازدياد استخدام قاعات المحكمة وتنفيذ إجراءات جديدة مثل: (أ) إجراءات التمهيد للمحاكمة؛ (ب) تخصيص أماكن إضافية للمكاتب لاستيعاب توسُّع المحكمة؛ (ج) ازدياد عدد المحتجزين المتوقع في عام ٢٠٠١. ونتيجة لذلك، حدثت الزيادات في مجالات السفر والخدمات التعاقدية ونفقات التشغيل العامة واقتناء المعدات. وترد افتراضات الميزانية في المرفق الأول. وترد المبررات للوظائف الجديدة والوظائف المعاد تصنيفها والوظائف المنقولة في المرفق الثاني. ويرد تقرير شغل الوظائف حسب الشهور في عام ٢٠٠٠ والأشكال التنظيمية في المرفقين الثالث والثامن. ويشمل المرفقات الرابع والخامس والسادس الاحتياجات من المعدات، ومؤشرات عبء العمل، والتبرعات وأنشطة الصندوق الاستئماني. ويضم المرفق السابع المتعلق بموجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن هيئات الرقابة الداخلية والخارجية واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية،

الردود على توصيات فريق الخبراء. وترد الآثار المالية المترتبة على الأخذ بتعيين قضاة مخصصين للنظر في قضايا بعينها في عام ٢٠٠١، وهو ما اقترحته المحكمة، في المرفق التاسع. وترد حسابات تمويل المحكمة في عام ٢٠٠١ في المرفق العاشر.

٩ - وسيكون توزيع الموارد الكلية للمحكمة في عام ٢٠٠١ كما يلي:

	الميزانية المقررة (النسبة المئوية)	الموارد الخارجة عن الميزانية
دوائر المحكمة	٣.٣	-
مكتب المدعي العام	٢٩,٣	٥٦,٢
قلم المحكمة	٦٧,٤	٤٣,٨
المجموع	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**

الجدول ١

موجز الاحتياجات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

(١) الميزانية المقررة

	(١) النفقات لعام ١٩٩٩	(٢) الاعتمادات لعام ٢٠٠٠	(٣) التقديرات لعام ٢٠٠١	(٤)=(٢)-(٣) التغير في الموارد	(٥)=(٤)/(٢) النسبة المئوية للتغير
باب النفقات	٨٤ ١٤٥,٦	١٠٦ ١٤٩,٤	١١٢ ٤٦٤,٣	٦ ٣١٤,٩	٥,٩
باب الإيرادات	٤ ٤٩٨,٥	١٠ ٢٠٦,٨	١٢ ٢٨٣,٥	٢ ٠٧٦,٧	٢٠,٣
المجموع	**٧٩ ٦٤٧,١**	**٩٥ ٩٤٢,٦**	**١٠٠ ١٨٠,٨**	**٤ ٢٣٨,٢**	**٤.٤**

(٢) الموارد الخارجة عن الميزانية

	(١) النفقات لعام ١٩٩٩	(٢) الاعتمادات لعام ٢٠٠٠	(٣) التقديرات لعام ٢٠٠١	(٤)=(٣)-(٢) التغير في الموارد	(٥)=(٤)/(٢) النسبة المئوية للتغير
أنشطة الدعم	١ ٩٠٦,٨	٢ ٠١٥,٠	٢ ١٣٢,٦	١١٧,٦	٥,٨
الأنشطة الفنية	٥ ٤٣٨,٧	٣ ٦٨٠,٠	٢ ٧٣٨,٠	(٩٤٢,٠)	(٢٥,٦)
المجموع	**٧ ٣٤٥,٥**	**٥ ٦٩٥,٠**	**٤ ٨٧٠,٦**	**(٨٢٤,٤)**	**(١٤,٥)**
مجموع (١) و (٢)	**٨٦ ٩٩٢,٦**	**١٠١ ٦٣٧,٦**	**١٠٥ ٠٥١,٤**	**٣ ٤١٣,٨**	**٣,٤**

الجدول ٢

موجز الاحتياجات موزعة حسب أوجه الانفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

(١) الميزانية المقررة

	(١) النفقات/ الإيرادات لعام ١٩٩٩	(٢) الاعتمادات لعام ٢٠٠٠	(٣) التقديرات لعام ٢٠٠١	(٤)=(٣)-(٢) التغير في الموارد	(٥)=(٤)/(٢) النسبة المئوية للتغير
النفقات					
الوظائف المؤقتة	٤١ ٦٨٤,٥	٤٨ ١٢٩,٨	٤٦ ٠٧١,٦	(٢ ٠٥٨,٢)	(٤,٣)
تكاليف الموظفين الأخرى	٣ ٩٠٦,٥	٩ ٢٧٤,٢	٧ ٦١٥,٤	(١ ٦٥٨,٨)	(١٧,٩)
مرتبات القضاة وبدلاتهم	٢ ٤٩٢,٦	٢ ٥٨٤,٥	٣ ٢٠٤,١	٦١٩,٦	٢٤,٠
الاستشاريون والخبراء	١٠٤,٤	٢٠٣,٥	٢٣٠,٣	٢٦,٨	١٣,٢
السفر	٣ ٣٦٧,٥	٤ ٤٨٧,٨	٥ ١٢٩,٤	٦٤١,٦	١٤,٣
الخدمات التعاقدية	١٥ ٩٧٠,٩	١٨ ٧١٦,٤	٢٢ ٦٨٦,٨	٣ ٩٧٠,٤	٢١,٢
الضيافة	١,٥	٤,٠	٤,٠	–	–
نفقات التشغيل العامة	٧ ٣٩٩,٢	٨ ١٨٠,٤	٨ ٨٧٠,٦	٦٩٠,٢	٨,٤
اللوازم والمواد	٧١٨,٣	١ ٠٣٨,٥	١ ٢٤٤,٤	٢٠٥,٩	١٩,٨
الأثاث والمعدات	٤ ٠٠١,٧	٢ ٦٨٨,٢	٤ ٣٩٧,٠	١ ٧٠٨,٨	٦٣,٦
الإنشاءات والتغييرات الرئيسية	–	٦٤٠,٥	٨٠٤,٤	١٦٣,٩	٢٥,٦
الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٤ ٤٩٨,٥	١٠ ٢٠١,٦	١٢ ٢٠٦,٣	٢ ٠٠٤,٧	١٩,٧
مجموع النفقات (الإجمالي)	**٨٤ ١٤٥,٦**	**١٠٦ ١٤٩,٤**	**١١٢ ٤٦٤,٣**	**٦ ٣١٤,٩**	**٥,٩**
الإيرادات					
الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٤ ٤٩٨,٥	١٠ ٢٠١,٦	١٢ ٢٠٦,٣	٢ ٠٠٤,٧	١٩,٧
إيرادات أخرى	–	٥,٢	٧٧,٢	٧٢,٠	١ ٣٨٤,٦
مجموع الاحتياجات (الصافي)	٧٩ ٦٤٧,١	٩٥ ٩٤٢,٦	١٠٠ ١٨٠,٨	٤ ٢٣٨,٢	٤.٤

(٢) الموارد الخارجة عن الميزانية

	(١) النفقات/ الإيرادات لعام ١٩٩٩	(٢) الاعتمادات لعام ٢٠٠٠	(٣) التقديرات لعام ٢٠٠١	(٤)=(٣)-(٢) التغير في الموارد	(٥)=(٤)/(٢) النسبة المئوية للتغير
النفقات					
الوظائف المؤقتة	٥٦٦.٢	٤٧٨,٥	٤٨١,٦	٣,١	(٠,٦)
تكاليف الموظفين الأخرى	٤ ٠٤٢,٦	٣ ٢٢٥,٠	٢ ٧٨٩,٠	(٤٣٦,٠)	(١٣,٥)
الاستشاريون	–	–	–	–	غير متاح
السفر	٥٨٧,٧	٥٣٠,٠	١٣٦,٠	(٣٩٤,٠)	(٧٤,٣)
الخدمات التعاقدية	٤٩٣,٨	–	١٩٤,٠	١٩٤,٠	غير متاح
نفقات التشغيل العامة	٢١٥,٩	٤٣٠,٠	٤٦١,٠	٣١,٠	٧.٢
اللوازم والمواد	٤٥٠,٤	٤٣١,٥	٣٦٩,٠	(٦٢,٥)	(١٤,٥)
الأثاث والمعدات	٦٦٩,٠	٤٠٠,٠	٣٤٠,٠	(٦٠,٠)	(١٥,٠)
التغييرات في الأماكن	٣١٩,٩	٢٠٠,٠	١٠٠,٠	(١٠٠,٠)	(٥٠,٠)
المجموع (الصافي)	**٧ ٣٤٥,٥**	**٥ ٦٩٥,٠**	**٤ ٨٧٠,٦**	**(٨٢٤,٤)**	**(١٤,٥)**
مجموع (١) و (٢)	**٨٦ ٩٩٢,٦**	**١٠١ ٦٣٧,٦**	**١٠٥ ٠٥١,٤**	**٣ ٤١٣,٨**	**٣,٤**

الجدول ٣
موجز الاحتياجات من الوظائف

	الميزانية المقررة			الموارد الخارجة عن الميزانية			المجموع	
	٢٠٠٠	٢٠٠١	التغير	٢٠٠٠	٢٠٠١	التغير	٢٠٠٠	٢٠٠١
الفئة الفنية والفئات العليا								
وكيل الأمين العام	١	١	–	–	–	–	١	١
الأمين العام المساعد	١	١	–	–	–	–	١	١
مد-٢	١	١	–	–	–	–	١	١
مد-١	٤	٥	١	–	–	–	٤	٥
ف-٥	٣١	٣٢	١	–	–	–	٣١	٣٢
ف-٤	٩٥	١٠٤	٩	–	–	–	٩٥	١٠٤
ف-٣	١٦٧	١٨٢	١٥	١	١	–	١٦٨	١٨٣
ف-٢/١	١٢٠	١١٨	(٢)	–	–	–	١٢٠	١١٨
المجموع الفرعي	**٤٢٠**	**٤٤٤**	**٢٤**	**١**	**١**	**–**	**٤٢١**	**٤٤٥**
فئة الخدمات العامة								
الرتبة الرئيسية	١٢	١٢	–	–	–	–	١٢	١٢
الرتب الأخرى	٣٠٦	٣٥٢	٤٦	١٣	١٣	–	٣١٩	٣٦٥
الأمن	١١٠	١٢٩	١٩	–	–	–	١١٠	١٢٩
المجموع الفرعي	**٤٢٨**	**٤٩٣**	**٦٥**	**١٣**	**١٣**	**–**	**٤٤١**	**٥٠٦**
المجموع	**٨٤٨**	**٩٣٧**	**٨٩**	**١٤**	**١٤**	**–**	**٨٦٢**	**٩٥١**

ثانيا – برنامج العمل والاحتياجات من الموارد

ألف – دوائر المحكمة

الجدول ٤

موجز الاحتياجات موزعة حسب أوجه الانفاق[أ]

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	(١) النفقات/ الإيرادات لعام ١٩٩٩	(٢) الاعتمادات لعام ٢٠٠٠	(٣) التقديرات لعام ٢٠٠١	(٤)=(٣)-(٢) التغير في الموارد	(٥)=(٤)/(٢) النسبة المئوية للتغير
النفقات					
مرتبات القضاة وبدلاتهم	٢ ٤٩٢,٦	٢ ٥٨٤,٥	٣ ٢٠٤,١	٦١٩,٦	٢٤,٠
الاستشاريون والخبراء	٨,٧	١٥,٠	١٥,٠	–	–
السفر	٣٢,٨	٦٥,٢	٦٣,٤	(١,٨)	(٢,٨)
مجموع النفقات (الإجمالي)	**٢ ٥٣٤,١**	**٢ ٦٦٤,٧**	**٣ ٢٨٢,٥**	**٦١٧,٨**	**٢٣,٢**
الإيرادات					
الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	–	–	–	–	–
الإيرادات الأخرى	–	–	–	–	–
مجموع الاحتياجات (الصافي)	**٢ ٥٣٤,١**	**٢ ٦٦٤,٧**	**٣ ٢٨٢,٥**	**٦١٧,٨**	**٢٣,٢**

(أ) ترد الاحتياجات للدعم القضائي والدعم الإداري تحت قلم المحكمة.

١٠ – وتمثِّل دوائر المحكمة الجهاز القضائي للمحكمة، وتضطلع بالأنشطة الأساسية للمحكمة الدولية والمتمثلة في إجراء المحاكمات وتحديد الإدانة أو البراءة في حق الأشخاص المتهمين بارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي في يوغوسلافيا السابقة. وستواصل الأنشطة القضائية للدوائر كفالة المحاكمة العادلة لكل الأشخاص المتهمين وتجنب أي تأخير لا داعي له. ويتعين أن تقوم الدوائر، وهي تفعل ذلك، بحماية وموازنة حقوق الأشخاص المتهمين والضحايا والشهود في كل الأوقات، على النحو المقرر في النظام الأساسي للمحكمة.

١١ – وتتألف دوائر المحكمة من ١٤ قاضيا. وفي هذه الدوائر، يُعيّن رئيس المحكمة بموافقة القضاة، ثلاثة قضاة لكل دائرة من الدوائر الابتدائية الثلاث، ويُعيّن خمسة قضاة لدائرة

الاستئناف. وبموجب النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، تقوم دائرة الاستئناف للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بمهمة دائرة الاستئناف لمحكمة رواندا. ويتولى قضاة الدوائر الابتدائية أيضا مسؤولية مراجعة وتأييد قرارات الاتهام الموجهة للأشخاص المتهمين للتأكد من استيفاء المدعي العام للمعايير المطلوبة للادعاء. ويتعين أن ينظر القضاة أيضا في أوامر إلقاء القبض على المتهمين وأوامر المصادرة وأن يُصدروا تلك الأوامر وأي أوامر أخرى يلتمسها أحد الأطراف لضمان صحة الإجراءات في القضية. ويتولى القسم القانوني للدوائر الوارد وصفه على حدة تحت قلم المحكمة، توفير الدعم القانوني وخدمات الأمانة.

١٢ - ويتمثل هدف الدوائر في السنة القادمة، فيما يلي: (أ) أن تواصل تخفيض فترة المحاكمة والفترة التي تنقضي رهن التحقيق، ولا سيما عن طريق قيامها بدور أنشط في إجراءات التمهيد للمحاكمة؛ (ب) أن تقوم دوائر المحكمة بزيادة قدرة المحكمة على النظر في القضايا بتنفيذ آلية تعيين قضاة مخصصين للنظر في قضايا بعينها، وهي الآلية التي وردت الدعوة إليها في التقرير المتعلق بعمل المحكمة (A/55/382-S/2000/865)، رهنا بالقرار الذي سيتخذه مجلس الأمن بشأن تنقيح النظام الأساسي للمحكمة

١٣ - وقد مرت المحكمة، منذ إنشائها، بتوسع سريع ومستمر. وتتسم المحاكمات بالتعقيد، وغالبا ما تشمل متهمين كثيرين فتستغرق بذلك وقتا غالبا ما يكون طويلا. وإلى جانب الزيادات الكبيرة الحاصلة في عبء عمل المحكمة، طرأت زيادة مصاحبة في طول فترة احتجاز المتهمين الموقوفين في وحدة الاحتجاز التابعة للمحكمة. ونظرا إلى أن النظام الأساسي للمحكمة يقضي بتقديم الأشخاص المحتجزين إلى محاكمة عاجلة، فإن مدة الإجراءات القانونية تُعتبر مسألة بالغة الأهمية يتعين معالجتها. وقد تناول فريق الخبراء الحالة الراهنة بالتحليل المتعمق وأبدت المحكمة عزمها على إنفاذ توصيات الفريق بكاملها كيما تتمكن من معالجة الموقف.

١٤ - ويعرض الآن على دائرة الاستئناف عدد كبير من الاستئنافات التمهيدية والاستئنافات المتعلقة بالجوانب الموضوعية، الواردة إليها لا من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة فحسب ولكن أيضا من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وتنطوي دعاوى الاستئنافات المتعلقة بالجوانب الموضوعية على مسائل قانونية معقدة وهامة وتنطوي أيضا على عدد كبير من الوثائق. وللاستئنافات التمهيدية أيضا أثر على عمل الدوائر الابتدائية، نظرا إلى أنه كثيرا ما يوقف النظر في القضايا إلى حين يجري البت في الاستئنافات التمهيدية. كما يتعين الوصول إلى قرار بشأن التوافق المطلوب بين القانون القضائي وبطء الإجراءات

القانونية الناجم عن الدور المزدوج الذي يقوم به قضاة الدوائر وعن اللجوء الذي لا مفر منه عادة إلى قضاة الموضوع للنظر في الاستئنافات. وسيتطلب هذا تخصيص موارد إضافية لعمل الدوائر وللدعم القضائي على حد سواء. ويتعين أيضا أن يتخذ مجلس الأمن قرارا بشأن إضافة قاضيين إلى دائرة الاستئناف يختاران من بين القضاة الذين رُشحوا لمحكمة رواندا.

١٥ - وبموافقة جميع القضاة، قدم رئيس المحكمة تقريرا عن أداء المحكمة يعرض فيه خطة استشرافية لتحسين أداء المحكمة (A/55/382-S/2000/865). ووردت في التقرير مقترحات بتكليف قضاة مخصصين للنظر في قضايا بعينها من أجل زيادة قدرة المحكمة على النظر في القضايا. وإذا ما اتخذ مجلس الأمن قرارا بشأن الأخذ بتكليف قضاة إضافيين فإنه سيلزم تخصيص موارد لتحمل تكاليف القضاة الجدد وللأنشطة القضائية الإضافية ذات الصلة.

١٦ - ومن أجل زيادة التعريف بالمحكمة وبإنجازاتها وتحسين الاتصال بالخارج، سيتواصل ''برنامج التوعية بالمحكمة''، (انظر A/54/518، المرفق السادس، الفقرة ٧ (د))، ويتعين أن يكون في وسع المحكمة التواصل مع سكان يوغوسلافيا السابقة لاطلاعهم على عمل المحكمة، ومن الأهمية البالغة أيضا أن يكون في وسع سكان يوغوسلافيا الوصول إلى كل المعلومات الصادرة عن المحكمة في لغتهم دون الاضطرار إلى الاعتماد على وسائل الإعلام المحلي. وعلاوة على ذلك، ستوزع المعلومات عن أعمال وقرارات المحكمة، بكافة أشكالها، على الأوساط القانونية عموما.

١ - الأنشطة

١٧ - سيضطلع خلال عام ٢٠٠١ بالأنشطة التالية:

(أ) الأنشطة الفنية

'١' أنشطة قاعات المحكمة: أول مثول للمتهم أمام المحكمة، والطلبات التمهيدية، والمداولات المتعلقة بتحديد حالة المتهم والاستئنافات العارضة، والمحاكمات، وإجراءات إصدار الحكم، والاستئنافات والمراجعات، وجلسات الاستماع بموجب القاعدة ٦١، والإحالات؛

'٢' الأنشطة القضائية: مراجعة قرارات الاتهام وإقرارها، وتقديم الطلبات لاستصدار الأوامر والمذكرات الخاصة بتسليم المتهمين للمساعدة في أعمال التحقيق؛

'٣' تقديم التقارير إلى أجهزة الأمم المتحدة: تقديم رئيس المحكمة تقارير إلى مجلس الأمن بناء على طلب من إحدى الدوائر التمهيدية أو من المدعي العام بشأن عدم امتثال الدول لأوامر المحكمة، وتقديم التقرير السنوي إلى مجلس الأمن والجمعية العامة؛

'٤' إصدار النداءات لتقديم المساعدة الدولية؛

'٥' المنشورات: اعتماد وتعديل القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات وقواعد الاحتجاز؛ والإشراف العام على المنشورات وتوجيهها بما يتناسب مع السياسة العامة وإصدارها، ومنها الوثائق الأساسية والحولية وإصدارها ورقيا وإلكترونيا بلغتي عمل المحكمة ونشرها خارج المحكمة في كتيب؛

'٦' الآراء والقرارات والأحكام الخاصة بالدعاوى التي هي قيد النظر: إجراء البحوث، والتحضيرات الخاصة بجميع هذه الوثائق، وصياغتها، وتحريرها، وإصدارها ورقيا وإلكترونيا بلغتي عمل المحكمة ونشرها خارج المحكمة في كتب؛

'٧' البلاغات والمؤتمرات الصحفية: رغم أن القضاة الذين يتولون النظر في الدعاوى يمتنعون عادة من إجراء مقابلات صحفية فإن الرئيس يصدر بلاغات صحفية عن المسائل ذات الأهمية للمحكمة عموما، ويشارك في المقابلات التي تجريها وسائل الإعلام بشأن المواضيع ذات الصلة؛

'٨' المناسبات الخاصة: استضافة الزوار من الشخصيات البارزة، وهم عادة في مستوى السفراء أو وزراء الخارجية، أو رؤساء الدول، وإطلاعهم على أنشطة المحكمة ومرافقها وشرحها لهم، وإقامة اتصالات رفيعة المستوى مع حكومات الدول الأعضاء ومواصلتها بغية تيسير وتحسين التعاون مع المحكمة، وأداء القضاة الجدد القسم حسب الاقتضاء.

(ب) التعاون والاتصال على الصعيد الدولي

'١' المنظمات غير الحكومية: القيام بصفة منتظمة بدعوة متحدثين والمشاركة في الحلقات الدراسية والمؤتمرات والندوات المتعلقة بجميع جوانب الأنشطة القضائية، وتوجيه طلبات إلى المنظمات غير الحكومية وغيرها لكي تقدم موجزات لأصدقاء المحكمة في القضايا ذات الأهمية العامة التي تنظر فيها الدوائر؛

'٢' المشاركة في الأنشطة الجارية داخل منظومة الأمم المتحدة: الكلمة السنوية التي يلقيها رئيس المحكمة أمام الجمعية العامة، والمشاركة في الاجتماعات المتعلقة بدور المحكمة داخل منظومة الأمم المتحدة، وتوفير خدمات دائرة استئناف للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمشاركة في المناقشات المتعلقة بإنشاء محكمة جنائية دولية دائمة.

٢ - الاحتياجات من الموارد

١٨ - يمثل الارتفاع العام في احتياجات الدوائر (٦٠٠ ٦١٩ دولار) الارتفاع الحاصل في تكاليف الموظفين العامة للقضاة الأربعة عشر.

مرتبات القضاة وبدلاتهم

١٩ - تشمل الاحتياجات التقديرية البالغة ١٠٠ ٢٠٤ ٣ دولار ما يلي:

(أ) مرتب سنوي قدره ٠٠٠ ١٦٠ دولار لكل قاض من القضاة الأربعة عشر (٠٠٠ ٢٤٠ ٢ دولار)؛

(ب) بدل خاص إضافي قدره ٠٠٠ ١٥ دولار في السنة لرئيس المحكمة (٠٠٠ ١٥ دولار)؛

(ج) بدل خاص إضافي لنائب الرئيس قدره ٩٤ دولارا عن كل يوم يعمل فيه كرئيس، على ألا يتجاوز ذلك ٤٠٠ ٩ دولار في السنة (٤٠٠ ٩ دولار)؛

(د) التكاليف العامة للقضاة (٧٠٠ ٩٣٩ دولار)، تنتهي مدة عضوية قضاة المحكمة في آخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ ومن المتوقع أن تجري الانتخابات لمدة عضوية أخرى، وقد حسب الاعتماد المخصص على أساس الافتراض بأن سبعة قضاة سيستقيلون من مناصبهم وأن يحل سبعة آخرون محلهم خلال عام ٢٠٠١. وتشمل التكاليف العامة تغطية السفر في إجازة زيارة الوطن (٠٠٠ ٧٠ دولار)، وبدل التعليم (٠٠٠ ٤٠ دولار)، واستحقاقات المعاشات التقاعدية (٩٠٠ ٢٤٥ دولار)، والتكاليف المتعلقة بمنحة الاستقرار والتنقل (٣٠٠ ٥٨٣ دولار).

الاستشاريون والخبراء

٢٠ - يلزم رصد مبلغ قدره ٠٠٠ ١٥ دولار (لا يمثل تغييرا عن المستوى السابق) لتغطية خدمات ثلاثة أصدقاء للمحكمة يكلفون بإعداد موجزات قانونية متخصصة تحتاج خبرات غير متوفرة في دوائر المحكمة، بالإضافة إلى مصاريف السفر للأشخاص الذين سيمثلون أمام المحكمة. وبسبب الطبيعة الفريدة للمسائل المثارة أمام المحكمة، يرغب القضاة في الحصول على أوسع مجموعة ممكنة من وجهات النظر والآراء من المنظمات والأفراد المعنيين كالأساتذة وممارسي القانون البارزين. ويتم هذا بناء على طلب المحكمة أو بالسماح لأفراد معيدين بذلك على أساس احتياجات المحكمة.

السفر

٢١ - يلزم رصد مبلغ تحت هذا البند قدره ٤٠٠ ٦٣ دولار. وتغطي الاحتياجات التقديرية البالغة ٥٠٠ ٢٩ دولار سفر رئيس المحكمة إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك، بما في ذلك لعرض التقرير السنوي للمحكمة على الجمعية العامة وتغطي أيضا زيارة رئيس المحكمة إلى الدول الأعضاء لمقابلة كبار المسؤولين الحكوميين. وبالإضافة إلى ذلك يلزم رصد مبلغ من أجل زيارة قضاة المحكمة الأربعة عشر إلى منطقة يوغوسلافيا السابقة في عام ٢٠٠١ (٧٠٠ ١٩ دولار) وللقيام أيضا بزيارات إلى أماكن ارتكاب الجرائم (٢٠٠ ١٤ دولار).

باء – مكتب المدعي العام
الجدول ٥

موجز الاحتياجات حسب أوجه الإنفاق[أ]

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

(١) الميزانية المقررة

	(١) النفقات/ الايرادات لعام ١٩٩٩	(٢) الاعتمادات لعام ٢٠٠٠	(٣) التقديرات لعام ٢٠٠١	(٤)=(٢)-(٣) التغير في الموارد	(٥)=(٢)/(٤) النسبة المئوية للتغير
النفقات					
الوظائف المؤقتة	٢١ ٧٩٠,٨	٢٣ ٦٦٧,٠	٢١ ٦٩٢,١	(١ ٩٧٤,٩)	(٨,٣)
تكاليف الموظفين الأخرى	١ ٢٦٧,٦	٤ ٨٦٨,٨	٤ ٨٢٤,٣	(٤٤,٥)	(٠,٩)
الاستشاريون والخبراء	٦٨,٣	٩٨,٧	١٢٤,١	٢٥,٤	٢٥,٧
السفر	٢ ١٤١,١	٢ ٢٩٥,٠	٢ ٦٣٣,٥	٣٣٨,٥	١٤,٧
الخدمات التعاقدية	١٠,٨	٤٩,٧	٦٢,٦	١٢,٩	٢٦,٠
الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٤ ٤٩٨,٥	٤ ٨٥٠,٩	٦ ٢٣٩,٤	١ ٣٨٨,٥	٢٨,٦
مجموع النفقات (الإجمالي)	**٢٩ ٧٧٧,١**	**٣٥ ٨٣٠,١**	**٣٥ ٥٧٦,٠**	**(٢٥٤,١)**	**٠,٧**
الإيرادات					
الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٤ ٤٩٨,٥	٤ ٨٥٠,٩	٦ ٢٣٩,٤	١ ٣٨٨,٥	٢٨,٦
مجموع الاحتياجات (الصافي)	**٢٥ ٢٧٨,٦**	**٣٠ ٩٧٩,٢**	**٢٩ ٣٣٦,٦**	**(١ ٦٤٢,٦)**	**(٥,٣)**

(٢) الموارد الخارجة عن الميزانية

	(١) النفقات/ الايرادات لعام ١٩٩٩	(٢) الاعتمادات لعام ٢٠٠٠	(٣) التقديرات لعام ٢٠٠١	(٤)=(٣)-(٢) التغير في الموارد	(٥)=(٤)/(٢) النسبة المئوية للتغير
النفقات					
تكاليف الموظفين الأخرى	٣ ٧٠٦,٧	٢ ٤٠٠,٠	٢ ١٠٠,٠	(٣٠٠,٠)	(١٢,٥)
السفر	٥٧٨,٨	٥٠٠,٠	٨٦,٠	(٤١٤,٠)	(٨٢,٨)
الخدمات التعاقدية	٤٨٣,٠	–	٢٠,٠	٢٠,٠	غير متوفر
نفقات التشغيل العامة	١٩٢,٤	٢٨٠,٠	٤٠٠,٠	١٢٠,٠	٤٢,٩
اللوازم والمواد	٢٥٠,٢	٢٥٠,٠	٣٢,٠	(٢١٨,٠)	(٨٧,٢)
الأثاث والمعدات	٢٢٧,٦	٢٥٠,٠	١٠٠,٠	(١٥٠,٠)	(٦٠,٠)
المجموع (الصافي)	**٥ ٤٣٨,٧**	**٣ ٦٨٠,٠**	**٢ ٧٣٨,٠**	**(٩٤٢,٠)**	**(٢٥,٦)**
مجموع (١) و (٢) (الصافي)	**٣٠ ٧١٧,٣**	**٣٤ ٦٥٩,٢**	**٣٢ ٠٧٤,٦**	**(٢ ٥٨٤,٦)**	**(٧,٥)**

(أ) ترد الاحتياجات للدعم الإداري تحت بند قلم المحكمة.

الجدول ٦

موجز الاحتياجات من الوظائف

	الميزانية المقررة			الموارد الخارجة عن الميزانية			المجموع	
	التقديرات			التقديرات				
	لعام ٢٠٠٠	لعام ٢٠٠١	التغيّر	لعام ٢٠٠٠	لعام ٢٠٠١	التغيّر	لعام ٢٠٠٠	لعام ٢٠٠١
الفئة الفنية والفئات العليا								
وكيل الأمين العام	١	١	–	–	–	–	١	١
الأمين العام المساعد	–	–	–	–	–	–	–	–
مد – ٢	١	١	–	–	–	–	١	١
مد – ١	٢	٢	–	–	–	–	٢	٢
ف – ٥	١٧	١٨	١	–	–	–	١٧	١٨
ف – ٤	٥٨	٦١	٣	–	–	–	٥٨	٦١
ف – ٣	٩٣	١٠٣	١٠	–	–	–	٩٣	١٠٣
ف –١/٢	٦٢	٥٥	(٧)	–	–	–	٦٢	٥٥
المجموع الفرعي	**٢٣٤**	**٢٤١**	**٧**	**–**	**–**	**–**	**٢٣٤**	**٢٤١**
فئة الخدمات العامة	–	–	–	–	–	–	–	–
الرتبة الرئيسية	٢	٢	–	–	–	–	٢	٢
الرتب الأخرى	١٣٤	١٣٩	٥	–	–	–	١٣٤	١٣٩
الأمن	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع الفرعي	**١٣٦**	**١٤١**	**٥**	**–**	**–**	**–**	**١٣٦**	**١٤١**
المجموع	**٣٧٠**	**٣٨٢**	**١٢**	**–**	**–**	**–**	**٣٧٠**	**٣٨٢**

٢٢ - وتشمل ولاية مكتب المدعي العام إجراء التحقيقات اللازمة مع الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ ومقاضاة هؤلاء الأشخاص. وتتمثل أهداف المكتب في كفالة إجراء تحقيقات شاملة وموضوعية وفي حينها في الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المدَّعى ارتكابها؛ وفي إصدار قرارات اتهام صحيحة الأساس بحق المشتبه بهم ذوي المناصب العليا وعتاة المجرمين. تستند إلى بيِّنات موثوقة يُعتَّد بها؛ والقيام في حينه بمقاضاة جميع المتهمين الذين يجري تسليمهم إلى المحكمة مقاضاة منصفة للمتهمين وللضحايا وللشهود وللمجتمع الدولي الذي أنشئت المحكمة لحماية معاييره الأساسية.

٢٣ - وكان أهم تطور حدث له علاقة بمكتب المدعي العام هو الأثر الذي أحدثه قيام قوة تحقيق الاستقرار بعدد من عمليات إلقاء القبض على المتهمين. فمنذ تموز/يوليه ١٩٩٩، احتجزت هذه القوات تسعة أشخاص متهمين وأُحيلوا إلى لاهاي. وأُلقي القبض على متَّهم

عاشر في النمسا، وأحيل متَّهمان آخران بناء على طلب من كرواتيا. وكانت نتيجة الاعتقالات والإحالات الإثنتي عشرة المذكورة أن واجه مكتب المدعي العام اعتبارا من حزيران/يونيه ٢٠٠٠ مهمة الإعداد لتسع محاكمات، إضافة إلى مباشرة الادعاء في أربع محاكمات بالمقارنة مع خمس محاكمات في العام الماضي. وكان أثر ذلك على عبء وعمل المحكمة كبيرا، ولا سيما أن أربعة من الأشخاص المتَّهمين مجرمون ذوو مناصب عالية وأن محاكماتهم تشكل لذلك محاكمات كبيرة ومعقدة. وكان أحد هؤلاء، وهو موميسيلو كرايسنيك، من بين مجموعة المتهمين الأعلى منصبا في جمهورية صربسكا، إذ يلي في الأهمية رادوفان كرادفيتش وراتكو ملاديتش. وليس لدى مكتب المدعي العام حاليا موارد تكفي للقيام بالأعمال المطلوبة. وإذا ما استمر المعدل الحالي للمحاكمات وعمليات إلقاء القبض على المتهمين فإن عدد القضايا التي ينتظر من المحكمة النظر فيها في نهاية عام ٢٠٠١ سيكون أكبر من عددها اليوم. وتقوم ميزانية المحكمة لعام ٢٠٠١ على أساس الافتراض بأنه سيجري إلقاء القبض على ١٥ محتجزا إضافيا خلال عام ٢٠٠١، وأنهم سيكونون جميعهم في مرحلة تمهيدية للمحاكمة خلال ذلك العام، وبإجراء محاكمات يتراوح عددها بين ٨ و ١٠ محاكمات. ويتوقع مكتب المدعي العام أن يؤدي وجود ١٥ محتجزا إضافيا إلى إضافة عشر قضايا جديدة.

٢٤ - وكان التطور الآخر الذي كان له أثر على أعمال مكتب المدعي العام هو التغير في حكومة كرواتيا: حيث غيرت الحكومة الجديدة سياسة كرواتيا إزاء المحكمة، وبدأت تتعاون معها في عدة مجالات كانت قد شهدت من قبل جمودا. ومن هذه المجالات إمكانية الوصول إلى المحفوظات. فقد وافقت الحكومة الجديدة على أن تتيح للمحكمة إمكانية الوصول إلى مجموعات هامة من الوثائق الموجودة في حوزتها أو تحت عهدتها. وتضم إحدى هذه المجموعات ٢٠٠ ٢ إضبارة مواد، قد يصل مجموع صفحاتها إلى مليون صفحة. وتعتقد الأفرقة التي تعكف على تقدير قيمة هذه المجموعة أن حوالي ثلث هذه المواد قد يكون ذا أهمية عظيمة للمحققين والمحاكمات والاستئنافات الجارية حاليا. وفي حوزة وزارة الدفاع مجموعة أخرى يجري أيضا تقدير قيمتها. غير أن تجهيز هذه المادة للاستخدام في الحدود الزمنية المطلوبة مهمة غير ممكنة بالمستويات الراهنة للموارد. ويسعى مكتب المدعي العام إلى الحصول على إجابات تكنولوجية لكيفية التعامل مع هذه المواد وإلى تعديل تكليفات الموظفين.

٢٥ - وكان التطور الثالث الذي حدث هو الزيادة في عدد المحاكمات الجارية وفي اجتماعات المحكمة. ففي الفصل الأول من العام كانت أربع محاكمات تُجرى في وقت واحد وارتفع استخدام قاعات المحكمة بنسبة ٧٥ في المائة. ومع أنه وُفرت لمكتب المدعي العام

موارد لثماني أفرقة محاكمات، إلا أنه لم تتوفر له الموارد التي تكفي لتغطية عبء العمل الحالي الذي يتمثل في أربع محاكمات فعلية وتسْع محاكمات قيد الإعداد، ولا سيما حين يكون محامو الادعاء منشغلين بالكامل بالمحاكمات. وتزداد مشكلة الموارد شدة بالتعقيد الذي تتسم به محاكمات القيادات ذوي المناصب الرفيعة.

٢٦ - وتتواصل أعمال التحقيقات بوتيرة قياسية. واستنادا إلى مؤشرات عبء العمل، بلغ متوسط عدد الشهود الذين قابلهم المحققون ٢٩٥ شاهدا في الشهر في عام ١٩٩٩. وفي الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٠، كان متوسط عدد الشهود في الشهر ٤٦٩ شاهدا. وترتب على الزيادة المستمرة في إفادات الشهود ازدياد الضغط على تجهيز الوثائق وتحليلها. كما أن مجموع عدد التحقيقات والمحاكمات والاستئنافات التي يتعامل المحققون معها فعلا ارتفع من ٣١ إلى ٣٧ في النصف الأول من عام ٢٠٠٠. ولا بد أن وتيرة أنشطة التحقيقات ستستمر على نفس المنوال. فقد ذُكر، في الميزانية المقترحة لعام ٢٠٠٠، أنه لا بد لإتمام ولاية المحكمة من إجراء ٣٦ تحقيقا، تشمل ١٥٠ مشتبها به أو شخصا متهما. وفي تلك الفترة، كان قد شُرع في العمل في ١٩ تحقيقا، وكان الهدف يتمثل في الوصول بهذه التحقيقات إلى مرحلة توجيه قرار الاتهام في موعد لا يتجاوز نهاية عام ٢٠٠٤. على أنه إذا لم يُستجب كما ينبغي للطلبات على أفرقة المحاكمات، سيكون من الضروري نقل موارد في أفرقة التحقيقات إلى أفرقة المحاكمات. ويمكن أن يعني هذا أنه يتعين تعديل الموعد المتوقع لإتمام المدعي العام للتحقيقات في عام ٢٠٠٤.

٢٧ - ويتولى المكتب المباشر للمدعي العام المسؤولية عن صياغة السياسات التي يتعين تنفيذها في سياق أداء المهام والواجبات المنوطة بالمدعي العام بموجب النظام الأساسي للمحكمة. والمكتب المباشر مسؤول أيضا عن إدارة مكتب المدعي العام وتوجيهه عموما، وعن توفير إطار القوانين والتحقيقات والادعاء الذي تتحقق به أهداف المكتب. والمكتب المباشر مسؤول أيضا عن القيام، من خلال محامي الاستئناف، بإعداد جميع الاستئنافات وعرضها باسم المدعي العام على دائرة الاستئناف في المحكمة.

٢٨ - ويقدر مكتب المدعي العام أنه ستكون هناك ١٠ استئنافات تشمل ٢٥ متهما لمحكمة يوغوسلافيا السابقة و ٦ استئنافات تشمل ١٤ متهما لمحكمة رواندا. وعلى هذا سيكشف عبء العمل لعام ٢٠٠١ عن زيادة هامة، عنه في عام ٢٠٠٠، تقدر حاليا بعشرة استئنافات لكلتا المحكمتين خلال عام ٢٠٠٠. وتشمل بعض الاستئنافات عديدا من المتهمين وآلافا من صفحات المواد التي يتعين مراجعتها، ومئات من صفحات الموجزات التي يتعين

صياغتها. وبمثل هذه الزيادة وبمثل هذا القدر من البحث والإعداد الضروريين لكل استئناف، يبدو أن الملاك الحالي للوظائف لا يكفي للاضطلاع بعبء العمل.

٢٩ - وتتولى شعبة الادعاء مسؤولية الإعداد للدعاوى قيد النظر وتسييرها وجميع الأعمال المتعلقة بالطلبات التي تعرض على الدوائر التمهيدية للمحكمتين. وتقدم الشعبة الخدمات القانونية أيضا إلى مكتب المدعي العام، وتقدم التوجيه والإدارة والمشورة والخدمات القانونية الفنية إلى شعبة التحقيقات.

٣٠ - وتتولى شعبة التحقيقات إجراء تحقيقات جنائية حسب الأصول تفضي إلى قرارات بتوجيه الاتهام ضد المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي. وتتسم أعمال التحقيقات بأنها ذات طابع معقد وهي لا تقتصر على المحققين ولكنها تشمل أيضا محللي المعلومات العسكرية والجنائية والباحثين ومحللي الوثائق وخبراء الطب الشرعي. وقد جرى استعراض الهيكل العام لشعبة التحقيقات للتأكد من إمكان بلوغ هدف المدعي العام المتمثل في إتمام التحقيقات في موعد لا يتجاوز نهاية عام ٢٠٠٤، والتأكد من أن أعمال الادعاء، التي ستستغرق فترة أطول بكثير، ستتم بأكثر الطرق الممكنة فعالية وكفاءة. وتحقيقا لهذه الأهداف، أُدخلت بعض التغييرات في هياكل إدارة الأفرقة وذلك بإنشاء أربع فرق قيادة في شعبة التحقيقات. وكجزء من إعادة الهيكلة، وضع قسم المعلومات والأدلة تحت فريق القيادة الرابع في شعبة التحقيقات.

٣١ - ويتولى قسم المعلومات والأدلة مسؤولية التجهيز الفعال لجميع المعلومات والأدلة وغيرها من الوثائق والمواد المادية التي ترد إلى مكتب المدعي العام. ومنذ الجزء الأخير من عام ١٩٩٧ قام مكتب المدعي العام باستلام وجمع وإعداد آلاف من صفحات الأدلة وغيرها من الوثائق، بما في ذلك وثائق تم ضبطها من جراء تنفيذ أوامر للتفتيش. ومن المتوقع أن يستمر هذا النشاط في عام ٢٠٠١ جنبا إلى جنب مع القيام بتحقيقات أخرى. وبالتعامل مع هذه المواد من خلال استخدام النظم الحاسوبية، أمكن تفادي الاعتماد على نظم العمل اليدوي البطيئة والكثيفة العمالة. وفي منتصف حزيران/يونيه ٢٠٠٠، كان في مجموعة الأدلة ما يزيد عن ١,٥ مليون صفحة من المواد والوثائق المجهزة، تشمل أكثر من ١٥٠ ٠٠٠ وثيقة مستقلة و ٦٨٤ ٢ شريط فيديو و ٧٤٠ ٨٨ صورة فوتوغرافية و ٥١٨ شريطا صوتيا. ويقوم القسم بمسؤولية فهرسة جميع المعلومات والأدلة والوثائق والمواد الأخرى ذات الصلة التي تم استلامها وحفظها في مكتب المدعي العام، ومسحها ضوئيا وحفظها (إلكترونيا وماديا على حد سواء) ولتحديد موقعها واسترجاعها فيما بعد.

٣٢ - ويصل معدل تجهيز الوثائق حاليا إلى نحو ٥٠ ٠٠٠ صفحة في الشهر؛ لكن هذا المعدل العالي لا يستطيع مواكبة تدفق الوثائق، كما أن الأعمال المتأخرة آخذة في الازدياد. وسيستمر مكتب المدعي العام في الاعتماد على المساعدة المؤقتة وفي إتاحة أكثر الوثائق أهمية للمحققين ومحامي الادعاء.

٣٣ - وفي عام ٢٠٠٠، أدرج في الميزانية المقررة مشروعان للطب الشرعي، أحدهما في البوسنة والهرسك والآخر في كوسوفو، وذلك باستخدام المساعدة المؤقتة العامة. ويرى المدعي العام أنه لن تكون ثمة ضرورة في مجال التحقيقات لمواصلة تحقيقات الطب الشرعي في كوسوفو في عام ٢٠٠١. وعليه سيتوقف ذلك المشروع في نهاية عام ٢٠٠٠. وقد تقرر في عام ١٩٩٩ أن يستمر برنامج البحث عن الجثث واستخراجها حتى آخر عام ٢٠٠١.

١ - الأنشطة:

٣٤ - سيضطلع خلال عام ٢٠٠١ بالأنشطة التالية:

(أ) الأنشطة الفنية:

'١' أنشطة التحقيقات: إجراء تحقيقات لجمع أدلة الإثبات المقبولة ذات الصلة من الشهود والوثائق والدوريات والصحف وغيرها من المصادر؛ وتحليل المعلومات والمواد السياسية والعسكرية والمدنية الموجودة في حوزة مكتب المدعي العام؛ وإجراء فحوص الطب الشرعي في مواقع ارتكاب الجرائم؛ وجمع المعلومات عن المتهمين بارتكاب جرائم حرب، بما يؤدي إلى اعتقالهم؛ وجمع أدلة إضافية دعما لإقامة الدعوى بعد اعتقال الأشخاص المتهمين؛ وإعداد ملخصات عن الأدلة لتقديمها كسند للوائح الاتهام؛ والاشتراك مع قسم الضحايا والشهود في كفالة حضور الشهود للمحاكمات؛ والإدلاء بالشهادة أثناء نظر المحكمة في الدعاوى وفي جلسات الاستماع التي تعقد بموجب المادة ٦١، وأثناء إجراء عمليات استعراض قرارات الاتهام والمشاركة فيها؛

'٢' أنشطة استخراج الجثث: استخراج الجثث من المقابر الجماعية وإجراء فحص طبي شرعي للرفات في الموقع وفي المختبر (المشرحة)؛

'٣' أنشطة الادعاء: صياغة قرارات الاتهام والمثول أمام القضاة في دعاوى اعتماد قرارات الاتهام؛ ومباشرة الادعاء في المحاكمات أمام الدوائر الابتدائية؛ وتقديم جميع الطعون أمام دائرة الاستئناف أو الرد على هذه الطعون؛ وتقديم أدلة الإثبات في جلسات الاستماع التي تعقد بموجب المادة ٦١ للحصول على أوامر دولية بالقبض على متهمين؛ وإجراء عمليات بحث واسعة النطاق عن المواد ذات الصلة التي يتعين

الإفصاح عنها للدفاع؛ وإعداد مختلف الطلبات لاستصدار أوامر من القضاة أو الدوائر الابتدائية بما في ذلك الطلبات لاستصدار أوامر بالحضور وأذون بالتفتيش، واحتجاز المشتبه فيهم، وإحالة أوامر القبض على متهمين؛ والرد على طلبات الدفاع؛ وإعداد تقارير بموجب المادة ٦١ المتعلقة بالإعلان عن قرارات توجيه التهم؛

'٤' أنشطة إدارة المعلومات: إدارة قواعد بيانات معلومات مكتب المدعي العام، مثل قاعدة بيانات المعلومات الجنائية، وقاعدة بيانات فهارس المعلومات، ونظام الإدارة الإلكترونية للوثائق؛ وفهرسة مواد الإثبات ومصادر المعلومات، بما في ذلك بيانات الشهود، وأشرطة الفيديو والأشرطة الصوتية، ومواد المعلومات المقدمة بموجب المادة ٧٠، والمواد الصحفية وغيرها من المواد ذات الصلة المتاحة للجميع؛ والجمع بين الأدلة وبيانات الشهود في قواعد بيانات المعلومات؛ وكفالة الاحتفاظ بالمواد المقدمة في إطار إجراءات الإيداع ومراقبتها وتخزينها، بما في ذلك تطهير تلك المواد وحفظها؛ والبحث في قواعد البيانات للكشف عن الأدلة لمحامي الدفاع؛ واستحداث تطبيقات لقواعد البيانات وتعديلها واختبارها من أجل استخدامات مكتب المدعي العام؛

'٥' طلبات المساعدة: تقديم الطلبات إلى الدول والمنظمات غير الحكومية للحصول على مساعدتها وفقا للقواعد ومواد النظام الأساسي للمحكمة، بما في ذلك طلبات تحديد الشهود ومعرفة أماكنهم، وتقديم الأدلة ذات الصلة، والتحقق من صحة الأدلة، وتوفير الأمن للشهود وكفالة سلامة الأدلة، وتقديم الطلبات إلى الدول للحصول على معلومات سرية بموجب المادة ٧٠؛ وتقديم الطلبات إلى الدول والمنظمات غير الحكومية والأفراد للحصول على الأموال اللازمة للقيام بالأنشطة الخارجة عن الميزانية أو للحصول على تبرعات عينية؛ وتوجيه المناشدات إلى قوة تحقيق الاستقرار وإلى بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، طلبا للمساعدة الأمنية عند إيفاد بعثات التحقيق والقيام بأنشطة استخراج الجثث من المقابر واعتقال الأشخاص المتهمين وكفالة أمن الشهود؛

'٦' النشرات والبيانات والمؤتمرات الصحفية: إصدار النشرات الصحفية في أعقاب القيام بأنشطة رئيسية أو تحقيق إنجازات أو بمناسبة زيارات وفود رفيعة المستوى؛ وعقد المؤتمرات الصحفية خلال الزيارات التي يضطلع بها في يوغوسلافيا السابقة وجنيف ونيويورك؛ وإجراء المقابلات الصحفية مع المدعي العام ونائب المدعي العام، وعقد المؤتمرات الصحفية المشتركة بمناسبة زيارات وفود رفيعة المستوى؛

'٧' المناسبات الخاصة: تنظيم حلقات عمل تدريبية حول محكمتي يوغوسلافيا السابقة ورواندا، وتقديم إحاطات إعلامية للدوائر الدبلوماسية؛

(ب) التعاون والاتصال على الصعيد الدولي

'١' الهيئات الدولية: البقاء على اتصالات منتظمة مع منظمة حلف شمال الأطلسي، والقيادة العليا للقوات المتحالفة في أوروبا، وقوة تحقيق الاستقرار والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول)، ومكتب الممثل السامي في البوسنة والهرسك، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمراقبين العسكريين التابعين للجنة الأوروبية، وذلك لإجراء مناقشات بشأن مسائل التعاون المتبادل والتخطيط للعمليات المقبلة؛

'٢' المنظمات غير الحكومية: البقاء على اتصالات منتظمة مع العديد من المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك منظمة الأطباء العاملين من أجل حقوق الإنسان، ومنظمة رصد حقوق الإنسان، والمنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية، ومنظمة العفو الدولية، ورابطة المحامين الأمريكيين، والائتلاف من أجل العدالة الدولية، ولجنة الحقوقيين الدولية، ومجلس العلاقات الخارجية، وأكاديمية السلم الدولية، والمجلس الدولي لتأهيل ضحايا التعذيب، ومجلس العمل الأوروبي، ومنظمة رصد الأمم المتحدة؛

'٣' المؤسسات التابعة للأمم المتحدة: البقاء على اتصالات منتظمة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك/قوة الشرطة الدولية وبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، والأمانة العامة للأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات، وذلك لإجراء مناقشات بشأن مسائل التعاون المتبادل والتخطيط للعمليات المقبلة.

٢ - الاحتياجات من الموارد

الوظائف المؤقتة

٣٥ - ستتيح الاحتياجات التي تقدر بمبلغ ١٠٠ ٩٦٢ ٢١ دولار مواصلة تغطية نفقات ٣٧٠ وظيفة مؤقتة، وتشمل انخفاضا صافيا في الموارد قدره ٩٠٠ ٩٧٤ ١ دولار، يمثل الأثر الصافي لتطبيق التكاليف الموحدة الجديدة، والأثر المتأخر الناجم عن ٢٤ وظيفة مؤقتة أنشئت حديثا في عام ٢٠٠٠، وإنشاء ١٣ وظيفة مؤقتة جديدة، ونقل وظيفة (في الرتبة (ف-٥)) إلى المحكمة الدولية لرواندا، وإعادة تصنيف ٨ وظائف (في الرتبة ف -٢ إلى الرتبة ف - ٣) بالنظر إلى المسؤوليات المتزايدة المتعلقة بالمحاكمات. وتقترح الوظائف الثلاث عشرة الجديدة من أجل تقديم الدعم للمحاكمات والاستئنافات والزيادات الأخرى في عبء العمل. وترد

مبررات مفصلة للوظائف الجديدة في المرفق الثاني. وفيما يلي موجز للوظائف الثلاث عشرة الجديدة، والوظيفة المنقولة والوظائف الثماني المعاد تصنيفها والوظائف المعاد توزيعها، حسب المسمى الوظيفي:

	الفئة الفنية والفئات العليا							فئة الخدمات العامة والفئات ذات الصلة		
	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع الفرعي	الرتبة الرئيسية	الرتب الأخرى	خدمات الأمن	المجموع الفرعي	المجموع
المكتب المباشر للمدعي العام												
وحدة الاستئناف												
محامي الاستئناف[أ] محكمة رواندا			(١)				(١)				–	(١)
موظف قانوني[ب] (الاستئناف - المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة)				١			١				–	١
موظف قانوني[ج] (الاستئناف – المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة)					١		١				–	١
موظف قانوني[ج] (الاستئناف – المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة)						١	١				–	١
شعبة الإدعاء												
قسم الإدعاء												
محامي إدعاء أول[ج]			١				١				–	١
موظف قانوني (فريق المحاكمات)[ج]					٨	(٨)	–				–	–
موظف قانوني (فريق المحاكمات)[ج]					١		١				–	١
وحدة دعم المحاكمات												
رئيس وحدة دعم المحاكمات[ب]						١	١				–	١
مدير قضايا[ج]							–		١	١	١	١
مساعد دعم المحاكمات[ج]							–		١	١	١	١
كاتب دعم المحاكمات[ج]							–		١	١	١	١
وحدة المحامين المشاركين ووحدة المستشارين القانونيين للأفرقة												
رئيس القسم[ج]			١				١				–	١
محام مشارك للمحاكمات[ج]				٢			٢				–	٢
قسم المشورة القانونية												
مستشار قانوني[ب]				(١)			(١)				–	(١)
شعبة التحقيقات												
رئيس التحقيقات/وحدة التحقيقات									١	١	١	١
محلل تتبع مسار التحقيقات[ب]					(١)		(١)					(١)

	الفئة الفنية والفئات العليا								فئة الخدمات العامة والفئات ذات الصلة				
	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع الفرعي		الرتبة الرئيسية	الرتب الأخرى	خدمات الأمن	المجموع الفرعي	المجموع
وحدة التحقيقات لشؤون الهاربين والمصادر الحساسة (وحدة الطلبات والمعلومات)													
موظف قانوني (تتبع المسار المالي)[ب]					١		١					–	١
كاتب لشؤون الخرائط[ب]							–			١		١	١
فريق التحليل العسكري للتحقيقات													
محلل الاستخبارات الجنائية[ب]					١		١					–	١
كاتب لشؤون الخرائط[ب]							–			(١)		(١)	(١)
أفرقة التحقيق													
محقق معاون[ب]						(١)	(١)					–	(١)
الدعم الإداري للتحقيقات													
مساعد محقق (قائد تحقيقات)[ج]							–			٢		٢	٢
المجموع لمكتب المدعي العام	**–**	**–**	**١**	**٣**	**١٠**	**(٧)**	**٧**	**–**	**–**	**٥**	**–**	**٥**	**١٢**

(أ) وظيفة جديدة.

(ب) وظيفة معاد توزيعها.

(ج) وظيفة معاد تصنيفها.

(د) وظيفة منقولة.

تكاليف الموظفين الأخرى

٣٦ - ستغطي التكاليف المقدرة بمبلغ ٣٠٠ ٨٢٤ ٤ دولار، والتي تمثل انخفاضا قدره ٥٠٠ ٤٤ دولار، ما يلي:

(أ) العمل الإضافي (٦٠٠ ٨٤ دولار). يطلب رصد مبلغ لتغطية احتياجات العمل الإضافي لموظفي فئة الخدمات العامة، الذين يتعين عليهم العمل خارج ساعات العمل العادية في أوقات الذروة.

(ب) المساعدة المؤقتة العامة (٧٠٠ ٧٣٩ ٤ دولار). يمثل النقص الصافي عن اعتمادات عام ٢٠٠٠ البالغ ١٠٠ ٣٩ دولار إتمام عمليات استخراج الجثث في كوسوفو في عام ٢٠٠٠، والذي يقابله زيادة في احتياجات المساعدة المؤقتة العامة لفترة ما قبل المحاكمات ولفترة ذروة المحاكمات. ويشمل المبلغ المقترح ما يلي:

'١' الدعم المقدم في فترة ما قبل المحاكمات وفي فترة الذروة (٧٠٠ ٦٥٩ ١ دولار). تحتاج أفرقة المحاكمات مساعدة إضافية تتعلق أساسا بالمهام التالية: تحضير وثائق مختارة وإعداد قائمة بها وتقديمها إلى الترجمة؛ واستعادة وتلخيص الوثائق المترجمة؛ وإدخال الوثائق في قواعد البيانات الجماعية للأفرقة كيما يتسنى تتبع الوثائق واستعادتها؛ والقيام بالتصوير الضوئي للوثائق في كل خطوة من الخطوات أثناء هذه العملية؛ وإعداد ملفات مطبوعة لإخراجها في شكل مستندات للمحكمة. وقد تجاوز عدد المحاكمات قيد الإعداد في منتصف عام ٢٠٠٠ قدرات المحكمة، ومن المتوقع أن يزداد عدد القضايا في مرحلة ما قبل المحاكمة. ويطلب إنشاء وظائف إضافية للقيام بجزء من عبء العمل، لكن جانبا من أعمال ما قبل المحاكمة متقطع، ويفضل تلبيته باستخدام المساعدة المؤقتة. وقد بلغ عبء العمل الذروة أساسا في ثلاث مراحل: هي مرحلة الاطلاع على الأوراق قبل المحاكمة، ومرحلة تحليل مواد الكشف، والمرحلة التي تجري فيها المحاكمات. ويتعين أن يقوم الإدعاء، عند إلقاء القبض على المتهمين، وفي حدود زمنية معينة، بالإيفاء بالالتزام بإطلاع الدفاع على كامل المعلومات المتوفرة. ويمكن أن يستغرق البحث في قواعد البيانات ذات الصلة أشهرا. وتتمثل المرحلة التي تلي ذلك، في الفترة التي يقوم فيها الموظفون والمحللون القانونيون بتحليل المواد التي يتبين أنها ذات صلة. وتتمثل المرحلة النهائية في الفترة التي تجري أثناءها المحاكمة، أي حين تحتاج أفرقة المحاكمات إلى مساعدة إضافية،

ولكن مؤقتة، في فترات الذروة، مثل فتح ملف الإدعاء، وبدء ملف الدفاع (حين يكشف أخيرا عن قائمة الشهود)، والمرافعات الختامية. على أن كل محاكمة تختلف عن الأخرى، ولا يمكن التنبؤ بجميع الأحداث في أي محاكمة. فعلى سبيل المثال، كشف الدفاع، في قضية كورديتش، في مرحلة الدفاع، عما يزيد على ١٢٠ وثيقة باللغة الكرواتية، تعيق القيام بترجمتها وتعين على الإدعاء تحليلها في غضون فترة زمنية قصيرة؛

'٢' فهرسة الوثائق (١٠٠ ٤١٥ ١ دولار). ما زالت الحاجة إلى تجهيز الوثائق تشكل أولوية عليا لدى مكتب المدعي العام، نظرا إلى أنه قد أتيحت لهذا المكتب، في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، إمكانية الوصول إلى مجموعتين من المحفوظات، هما محفوظات جهاز المعلومات الكرواتي ومحفوظات في وزارة الدفاع. وتضم محفوظات جهاز المعلومات الكرواتي وثائق يعود عهدها إلى نظام الحكم السابق، وتشير الأدلة إلى أن ما يقرب من ٠٠٠ ٦٠٠ صفحة أو ما نسبته ٣٠ في المائة من هذه المواد ستكون ذات أهمية للتحقيقات والمحاكمات. ويغطي المبلغ المقترح تخصيصه ما مجموعه ٤٨٠ شهر عمل (لموظفين في فئة الخدمات العامة). ومن شأن هذا المبلغ أن يمكّن ٤٠ موظفا في فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) العمل لمدة عام في تجهيز هذه المادة، بمعدل ٦٥ صفحة في اليوم. كما يطلب تخصيص مبلغ لتغطية نفقات ١٢ شهر عمل لموظف معلومات في الرتبة ف - ٢ لكفالة أكفأ استخدام لموارد نظم الحاسوب في الاستفادة من هذه الوثائق؛

'٣' المحللون المؤقتون لفريق التحليل العسكري وفريق الأبحاث المتعلقة بالقيادات: مطلوب تخصيص مبلغ (٦٠٠ ٥٦٥ دولار) لتغطية نفقات ١٢٠ شهر عمل لمحللين في الرتبة ف - ٢، ذوي مهارات لغوية لتقييم المواد قبل ترجمتها. وقد زاد التدفق الكبير للوثائق المجهزة الواردة من كرواتيا الحاجة إلى تحليل هذه المواد على جناح السرعة، لأن هذه المواد ذات صلة مباشرة بالمحاكمات القادمة وبقرارات توجيه الاتهام التي ستصدر مستقبلا. وقد تبين أن هذا الإجراء كان عظيم الفائدة في عام ٢٠٠٠؛

'٤' استخراج الجثث (٣٠٠ ٠٩٩ ١ دولار) يشمل هذا الاعتماد الاحتياجات إلى المساعدة المؤقتة العامة المتعلقة بمشروع استخراج الجثث في البوسنة والهرسك لفترة مجموعها ٢٤٧ شهر عمل. وسيتطلب استخراج الجثث من

المقابر الجماعية في البوسنة والهرسك في عام ٢٠٠١ فريقا من الاختصاصيين في مجالات متعددة، بما في ذلك علماء في الآثار وأخصائيون في علم الأمراض وفي علم الأجناس البشرية وأخصائيون في البحث في موقع الجريمة، وتقنيون في تشريح الجثث، وكثير من الاختصاصات الأخرى. وتقوم المحكمة بتوظيف هؤلاء الأشخاص بموجب عقود قصيرة الأجل، وهم يستقدمون من قوات الشرطة والمحاكم في كل أرجاء العالم، ويتناوبون على أساس منتظم، إذ أنه لا يمكن توفير خدمات لكثير منهم إلا لفترات زمنية قصيرة.

الاستشاريون

٣٧ - يقترح تخصيص مبلغ ١٠٠ ١٢٤ دولار، الذي يمثل زيادة قدرها ٤٠٠ ٢٥ دولار، لتغطية تكاليف الاستشاريين الذين يحتاجهم مكتب المدعي العام بين الحين والآخر لإسداء المشورة إلى المحققين والمدعين العامين على حد سواء مثل، خبراء الطب الشرعي، لتقييم الأدلة التي تتوفر من مشروع استخراج الجثث، والخبراء القانونيون والعسكريون المتخصصون الذين تلتمس فتاواهم في قضايا معينة. ومن المقرر أنه ستكون هناك حاجة في عام ٢٠٠١ إلى حوالي ٤٥ استشارة لمدة تصل إلى ٢٢٥ يوما بمعدل أتعاب قدره ٢٠٠ دولار لليوم الواحد (٠٠٠ ٤٥ دولار) وبتكاليف ذات صلة بالسفر قدرها (١٠٠ ٧٩ دولار).

السفر

٣٨ - تمثل الموارد الكلية المقدرة، البالغة ٥٠٠ ٦٣٣ ٢ دولار، زيادة عن اعتماد عام ٢٠٠٠، قدرها ٥٠٠ ٣٣٨ دولار. ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع معدل بدل الإقامة اليومي في البوسنة والهرسك وازدياد السفر لأنشطة التحقيق والملاحقة القانونية، على النحو التالي:

(أ) السفر لأغراض إجراء التحقيقات (٥٠٠ ١٢٧ ٢ دولار). فمن الأهمية بمكان أن تسافر أفرقة التحقيق إلى الأماكن التي توجد فيها الأدلة للحصول عليها قبل تلاشيها، وأن تقوم هذه الأفرقة بمقابلة الشهود وتدوين ما يدلون به من شهادات، وهي التي ما زالت تشكل الجانب الأكبر من الأدلة في ملفات الإدعاء. ومن المتوقع في عام ٢٠٠١ إيفاد ٥٧٥ بعثة تتألف كل واحدة منها من شخصين في المتوسط، وتبلغ تكلفتها ٨٥٠ ١ دولارا للشخص الواحد؛

(ب) السفر لأغراض استخراج الجثث (٧٠٠ ٢٠٩ دولار). يتمثل الغرض من هذا المبلغ المقترح في تغطية تكاليف سفر الموظفين المؤقتين الذي سيقومون باستخراج الجثث

من المقابر الجماعية في البوسنة والهرسك. وسيقوم الأخصائيون، كأخصائيي الأمراض، وتقنيي تشريح الجثث، والمتخصصين في التصوير بالأشعة، والمتخصصين في البحث في موقع الجريمة، بالعمل بالتناوب نظرا إلى أنه لا يمكن توفير خدمات الكثيرين منهم إلا لفترة زمنية قصيرة؛

(ج) السفر لأغراض الملاحقة القضائية (٠٠٠ ١٨٠ دولار). يستند هذا المبلغ على أساس إيفاد ١٥٠ بعثة تتألف الواحدة منها من شخص واحد ويبلغ متوسط تكلفتها ٢٠٠ ١ دولار؛

(د) السفر لأغراض أخرى (٣٠٠ ١١٦ دولار) يتعين أن يظل المدعي العام ونائب المدعي العام وكبار الموظفين على اتصال رفيع المستوى بالحكومات المتعاونة، بما فيها الحكومات الموجودة في يوغوسلافيا السابقة ولاهاي، حيث تتطلب هذه المشاريع التعاون والمساعدة من المنظمات الحكومية الدولية الأخرى.

الخدمات التعاقدية

٣٩ - يقترح رصد مبلغ قدره ٦٠٠ ٦٢ دولار (يشمل رسوم الدورات الدراسية وبدل الإقامة اليومي وتكاليف السفر، لتدريب موظفين في مكتب المدعي العام، بما في ذلك ٥٠٠ ٢٢ دولار لتدريب موظفي شعبة التحقيقات على تقنيات التحليل، و ٠٠٠ ٢٥ دولار لتدريب موظفي قسم المعلومات والأدلة على مختلف نواتجه الحاسوبية، و ١٠٠ ١٥ دولار لتدريب موظفي شعبة الإدعاء.

الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين

٤٠ - تقدر تكاليف الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين الوارد ذكرهم في ملاك الوظائف المقترح لمكتب المدعي العام بمبلغ ٤٠٠ ٢٣٩ ٦ دولار.

جيم – قلم المحكمة

الجدول ٧
موجز الاحتياجات حسب أوجه الإنفاق
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

(١) الميزانية المقررة

	(١) النفقات/ الإيرادات لعام ١٩٩٩	(٢) الاعتمادات لعام ٢٠٠٠	(٣) التقديرات لعام ٢٠٠١	(٤)=(٣)-(٢) التغير في الموارد	(٥)=(٤)/(٢) النسبة المئوية للتغير
(أ) **النفقات**					
الوظائف المؤقتة	١٩ ٨٩٣,٧	٢٤ ٤٦٢,٨	٢٤ ٣٧٩,٥	(٨٣,٣)	(٠.٣)
تكاليف الموظفين الأخرى	٢ ٦٣٨,٩	٤ ٤٠٥,٤	٢ ٧٩١,١	(١ ٦١٤,٣)	(٣٦,٦)
الاستشاريون والخبراء	٢٧,٤	٨٩,٨	٩١,٢	١,٤	١,٦
السفر	١ ١٩٣,٦	٢ ١٢٧,٦	٢ ٤٣٢,٥	٣٠٤,٩	١٤,٣
الخدمات التعاقدية	١٥ ٩٤٩,٣	١٨ ٦٦٦,٧	٢٢ ٦٢٤,٢	٣ ٩٥٧,٥	٢١,٢
الضيافة	١,٥	٤,٠	٤,٠	–	–
نفقات التشغيل العامة	٧ ٣٩٩,٢	٨ ١٨٠,٤	٨ ٨٧٠,٦	٦٩٠,٢	٨,٤
اللوازم والمواد	٧١٨,٣	١ ٠٣٨,٥	١ ٢٤٤,٤	٢٠٥,٩	١٩,٨
الأثاث والمعدات	٤ ٠٠١,٧	٢ ٦٨٨,٢	٤ ٣٩٧,٠	١ ٧٠٨,٨	٦٣,٦
الإنشاءات الرئيسية والتغييرات في الأماكن	–	٦٤٠,٥	٨٠٤,٤	١٦٣,٩	٢٥,٦
الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	–	٥ ٣٥٠,٧	٥ ٩٦٦,٩	٦١٦,٢	١١,٥
مجموع النفقات (الصافي)	**٥١ ٨٢٣,٦**	**٦٧ ٦٥٤,٦**	**٧٣ ٦٠٥,٨**	**٥ ٩٥١,٢**	**٨,٨**
الإيرادات					
الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	–	٥ ٣٥٠,٧	٥ ٩٦٦,٩	٦١٦,٢	١١,٥
إيرادات أخرى	–	٥,٢	٧٧,٢	٧٢,٠	١ ٣٨٤,٦
مجموع الاحتياجات (الصافي)	**٥١ ٨٢٣,٦**	**٦٢ ٢٩٨,٧**	**٦٧ ٥٦١,٧**	**٥ ٢٦٣,٠**	**٨,٤**

(٢) الموارد الخارجة عن الميزانية

	(١) النفقات لعام ١٩٩٩	(٢) التقديرات لعام ٢٠٠٠	(٣) التقديرات لعام ٢٠٠١	(٤)=(٢)-(٣) التغير في الموارد	(٥)=(٤)/(٢) النسبة المئوية للتغير
(أ) **النفقات**					
الوظائف المؤقتة	٥٦٦,٢	٤٧٨,٥	٤٨١,٦	٣,١	٠,٦
تكاليف الموظفين الأخرى	٣٣٥,٩	٨٢٥,٠	٦٨٩,٠	(١٣٦,٠)	(١٦,٥)
السفر	٨,٩	٣٠,٠	٥٠,٠	٢٠,٠	٦٦,٧
الخدمات التعاقدية	١٠,٨	–	١٧٤,٠	١٧٤,٠	غير متاح
نفقات التشغيل العامة	٢٣,٥	١٥٠,٠	٦١,٠	(٨٩,٠)	(٥٩,٣)
اللوازم والمواد	٢٠٠,٢	١٨١,٥	٣٣٧,٠	١٥٥,٥	٨٥,٧
الأثاث والمعدات	٤٤١,٤	١٥٠,٠	٢٤٠,٠	٩٠,٠	٦٠,٠
التغييرات في الأماكن	٣١٩,٩	٢٠٠,٠	١٠٠,٠	(١٠٠,٠)	(٥٠,٠)
المجموع (الصافي)	**١ ٩٠٦,٨**	**٢ ٠١٥,٠**	**٢ ١٣٢,٦**	**١١٧,٦**	**٥,٨**
مجموع (١) و (٢) الصافي)	**٥٣ ٧٣٠,٤**	**٦٤ ٣١٣,٧**	**٦٩ ٦٩٤,٣**	**٥ ٣٨٠,٦**	**٨,٤**

الجدول ٨

موجز الاحتياجات من الوظائف

	الميزانية المقررة			الموارد الخارجة عن الميزانية			المجموع	
	٢٠٠٠	٢٠٠١	التغيير	٢٠٠٠	٢٠٠١	التغيير	٢٠٠٠	٢٠٠١
الفئة الفنية والفئات العليا								
الأمين العام المساعد	١	١	–	–	–	–	١	١
مد – ٢	–	–	–	–	–	–	–	–
مد – ١	٢	٣	١	–	–	–	٢	٣
ف – ٥	١٤	١٤	–	–	–	–	١٤	١٤
ف – ٤	٣٧	٤٣	٦	–	–	–	٣٧	٤٣
ف – ٣	٧٤	٧٩	٥	١	١	–	٧٥	٨٠
ف – ٢/١	٥٨	٦٣	٥	–	–	–	٥٨	٦٣
المجموع الفرعي	**١٨٦**	**٢٠٣**	**١٧**	**١**	**١**	**–**	**١٨٧**	**٢٠٤**
فئة الخدمات العامة								
الرتبة الرئيسية	١٠	١٠	–	–	–	–	١٠	١٠
الرتب الأخرى	١٧٢	٢١٣	٤١	١٣	١٣	–	١٨٥	٢٢٦
خدمة الأمن	١١٠	١٢٩	١٩	–	–	–	١١٠	١٢٩
المجموع الفرعي	**٢٩٢**	**٣٥٢**	**٦٠**	**١٣**	**١٣**	**–**	**٣٠٥**	**٣٦٥**
المجموع	**٤٧٨**	**٥٥٥**	**٧٧**	**١٤**	**١٤**	**–**	**٤٩٢**	**٥٦٩**

٤١ – يتولى قلم المحكمة مسؤولية إدارة المحكمة وتوفير الخدمات للهيكل القضائي الأساسي. ويتألف قلم المحكمة من أربع وحدات تنظيمية رئيسية هي: مكتب رئيس قلم المحكمة الذي يشمل خدمات الإعلام؛ وشعبة الدعم القضائي؛ وشعبة الشؤون القانونية والشهود (الشعبة القانونية سابقا)؛ وشعبة الدعم الإداري. ويتولى مكتب رئيس قلم المحكمة تنسيق برنامج عمل قلم المحكمة عموما.

٤٢ – وتمثلت نتيجة الدعم القانوني الإضافي، الذي تم توفيره في عام ٢٠٠٠ لكل دوائر المحكمة في حدوث زيادة كبيرة في وتيرة نشاط قاعات المحكمة. فقد ازداد استخدام قاعات المحكمة من حوالي ٣٠ في المائة في عام ١٩٩٩ إلى ٧٥ في المائة في عام ٢٠٠٠. وترتب على هذا أن ازدادت أيضا احتياجات الدعم الأخرى للمحكمة المقدمة من جميع مجالات عمل قلم المحكمة.

٤٣ – وأظهر ازدياد استخدام قاعات المحكمة نقصا في تقدير موارد الدعم في الأعوام السابقة، ولا سيما في شعبة الدعم الإداري وقسم الضحايا والشهود، حيث لم تقابل الزيادة

في مستوى الموارد المعتمدة لدوائر المحكمة زيادة مماثلة في عدد الموظفين. وترتب على ازدياد نشاط قاعات المحكمة في عام ٢٠٠٠ زيادة أيضا في احتياجات أجزاء كثيرة من شعبة الدعم القضائي؛ حيث كان تحديد الموارد يقوم على أساس مستويات النشاط في الأعوام السابقة. ومن المتوقع الحفاظ على مستوى وتيرة نشاط قاعات المحكمة في عام ٢٠٠١، وستحتاج مجالات كثيرة من عمل قلم المحكمة موارد إضافية لتوفير الدعم الكافي لمستوى النشاط الحالي.

٤٤ - وبإشراف نائب رئيس قلم المحكمة، تضطلع شعبة الدعم القضائي بمسؤولية إدارة أنشطة قاعات المحكمة وتوفير الدعم القانوني للقضاة ودوائر المحكمة، بما في ذلك دائرة الاستئناف، وتوفير المساعدة القانونية من خلال تكليف محامين للدفاع عن الأشخاص المتهمين المعوزين، والإشراف على وحدة الاحتجاز التابعة للمحكمة، والتوصية بتدابير وقائية، والبقاء على اتصال مع الدول الأعضاء.

٤٥ - وتسدي شعبة الشؤون القانونية والشهود المشورة القانونية إلى الإدارة بشأن الشراء والعقود وشؤون الموظفين ومسائل البروتوكول؛ وإلى مكتب رئيس قلم المحكمة بشأن المسائل القانونية الدولية والعلاقات مع الدول المضيفة والتفاوض بشأن اتفاقات لإنفاذ العقوبات ونقل الشهود؛ وإلى شعبة الدعم القضائي بشأن تقديم المساعدة في صياغة وتقييم الإضافات والتعديلات التي يقترح إدخالها على لائحة المحكمة؛ وإلى مكتب المدعي العام بشأن المسائل العامة للقانون الدولي وسياسات الأمم المتحدة وإجراءاتها. وعلاوة على ذلك، تتولى شعبة الشؤون القانونية والشهود توفير إدارة قسم الضحايا والشهود، الذي يتناول مسائل الشهود وغيرها المتعلقة بحماية الشهود، ونقلهم وإمدادهم، ورعايتهم.

٤٦ - وتتولى شعبة الدعم الإداري تقديم الدعم الإداري للمحكمة، بما في ذلك الإدارة المالية وتخطيط الموارد، وإدارة الموارد البشرية، وخدمات اللغات والاجتماعات والوثائق، وخدمات الأمن، فضلا عن تسخير الخدمات المشتركة لدعم تنفيذ برنامج العمل، بما في ذلك الدعم الإلكتروني والاتصالات، وخدمات إدارة المباني، وشراء السلع والخدمات.

١ - الأنشطة

٤٧ - خلال عام ٢٠٠١، سيتم الاضطلاع بالأنشطة التالية:

(أ) الأنشطة الفنية

'١' أنشطة تقديم المساعدة للضحايا والشهود: ترتيب النقل الآمن للشهود من أوطانهم إلى لاهاي بما في ذلك مرافقة الشهود الآمنين أو المعرضين للأخطار، حيثما يقتضي الأمر؛ والاتصال بالدول للحصول على تصاريح الخروج والدخول، ووثائق السفر،

وموافقات المرور الآمن والتأشيرات ومن أجل توفير خدمات الحماية والدعم في مرحلتي ما قبل المحاكمة وما بعدها، ونقل الشهود نقلا دائما أو مؤقتا؛ والاتصال بالحكومات المضيفة لتوفير الحماية والإقامة الآمنة والنقل للشهود خلال المحاكمات وتنفيذ وكفالة تطبيق سياسات المحكمة بالتعويض عن الإيرادات المفقودة؛

'٢' خدمات محامي الدفاع: تزويد المشتبه فيهم والأشخاص المتهمين بإمكانية الحصول على المساعدة القانونية التي يختارونها وتوفيرها مجانا حسب الاقتضاء؛ واستعراض ادعاءات العوز المقدمة من المشتبه فيهم والأشخاص المتهمين؛ وتنفيذ الأمر التوجيهي المتعلق بتعيين محام للدفاع؛

'٣' إدارة المحكمة: الاضطلاع بالمهام التي تناط بالمحكمة في القواعد الإجرائية والمتعلقة بإجراءات ما قبل المحاكمة، ولا سيما الإجراءات المتعلقة باعتماد الاتهامات، أو تعديلها أو سحبها، وإصدار أوامر القبض في حال عدم تنفيذ أحد هذه الأوامر وبمثول المتهم أمام المحكمة، والاحتجاز رهن التحقيق، والإفراج المؤقت والحصول على الإفادات الخطية خارج المحكمة، وتشمل المهام المتعلقة بالإجراءات التي تعرض على الدوائر الابتدائية تنظيم المحاكمات والجلسات الأخرى، والإجراءات ذات الصلة بأصدقاء المحكمة، وأوامر جلب الشهود والخبراء، وحفظ السجلات، وإجراءات التداول بالفيديو، والإجراءات التي تتخذ في حالة ازدراء المحكمة، وإجراءات رد الملكية إلى أصحابها والإجراءات المتصلة بتعويض الضحايا. وإضافة إلى ذلك، ثمة مهام يجب أن تؤديها الدوائر تتصل بالاستئنافات، وإجراءات الاستعراض، والعفو وتخفيف الأحكام؛

'٤' إدارة مرفق الاحتجاز: كفالة اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع المحتجزين من الهرب وحمايتهم من اعتداء المحتجزين الآخرين أو من الجهات الخارجية؛ وكفالة اتباع قواعد الاحتجاز الخاصة بالمحكمة فيما يتعلق بالزيارات الشخصية والرسمية، وتحديد مواعيد فترات ممارسة الرياضة؛ ومواعيد الوجبات وتوفيرها؛ وفحص البريد الوارد والصادر؛ وإعداد جداول واجبات حرس المحتجزين المعينين من الحكومة المضيفة؛ والتعاون مع السلطات المضيفة وكفالة توفير جميع التسهيلات وفقا للاتفاقات والعقود؛ ورعاية الزيارات التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية التي تضطلع بأنشطة الرصد داخل وحدة الاحتجاز؛

'٥' المنشورات: نشر حولية المحكمة والوثائق الأساسية للمحكمة، ونسخ محاضر المحاكمات والأحكام، وما إلى ذلك؛

'٦' الإصدارات الإلكترونية والسمعية والبصرية: إعداد المستندات المبرزة في قاعات المحكمة كأدلة في المحاكم وإذاعتها إلكترونيا وبث وقائع مسجلة لجلسات المحاكمة بالفيديو في المناطق العامة في مبنى المقر؛ والإذاعة السمعية الحية لوقائع جلسات المحاكمة في صالة الجمهور بقاعة المحكمة باللغات الانكليزية والفرنسية والبوسنية – الصربية – الكرواتية؛

'٧' الكتيبات، والنشرات وصحائف الوقائع: إصدار النشرة الشهرية التي تورد معلومات عن أنشطة المحكمة؛

'٨' البلاغات الصحفية: إصدار بلاغات صحفية في الصحف المحلية والوطنية والدولية فيما يتعلق بأنشطة المحاكمة والزيارات التي يقوم بها الأشخاص ذوو المكانة الوطنية والدولية للمحكمتين الدوليتين؛

'٩' المواد التقنية اللازمة للمستعملين الخارجيين: نشر نسخ من محاضر المحكمة على شبكة ''إنترنت''؛

'١٠' خدمات المكتبة: كفالة انتقاء، واقتناء وصيانة الوثائق والمنشورات المتعلقة بالقانون الدولي والمواد القانونية الدولية والقانون الإنساني والقوانين الوطنية ذات الصلة بأعمال المحكمة ليستخدمها القضاة والموظفون ومحامو الدفاع؛ وتوفير خدمات المعلومات بالاتصال المباشر بالحاسوب لمساعدة الموظفين، ولا سيما الموظفون القانونيون والقضاة، بالبحوث القانونية وزيادة إطلاعهم على المعلومات الببليوغرافية.

(ب) أنشطة دعم المؤتمرات واللغات

'١' الاجتماعات: توفير الترجمة الشفوية الآنية لجميع جلسات المحكمة من اللغات الانكليزية والفرنسية والبوسنية الكرواتية الصربية وإليها؛ والترجمة الشفوية الميدانية التي تغطي الترجمة الشفوية التتبعية للمقابلات مع الضحايا والشهود التي تجريها أفرقة التحقيق، والتثبت من الشهود قبل إدلائهم بالشهادة في قاعة المحكمة، والمقابلات مع المشتبه فيهم أو الأشخاص المتهمين، والمقابلات مع المحتجزين، إما بناء على طلب مكتب المدعي العام للمحكمة أو قلم المحكمة؛

'٢' خدمات الترجمة التحريرية وخدمات التحرير: توفير الترجمة التحريرية من اللغات الانكليزية والفرنسية والبوسنية الكرواتية/الصربية وإليها؛ لقلم المحكمة، ولدوائر المحكمة ومكتب المدعي العام؛ وترجمة الوثائق التي ترد من حين لآخر بلغات أخرى مثل الألمانية أو الروسية أو السويدية أو العربية أو الهولندية؛ وتقديم خدمات التحرير فيما يتعلق بجميع الوثائق التي تصدرها الدوائر بكل لغة من لغتي العمل مثل الفتاوى

والأوامر والأحكام التي تصدرها دوائر المحكمة والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات وقواعد الاحتجاز، والتقارير السنوية، وتقارير الأفرقة العاملة بين الدورات وغير ذلك من الوثائق الرسمية.

'٣' خدمات الوثائق والمنشورات: إعداد نسخ من محاضر جلسات المحكمة باللغتين الانكليزية والفرنسية لكل جلسة في قاعة المحكمة بحيث تكون جاهزة للتوزيع في اليوم نفسه، ونشر نسخ من محاضر جلسات المحكمة باللغتين الانكليزية والفرنسية على شبكة ''الإنترنت'' فيما لا يتجاوز سبعة أيام عمل بعد الجلسة.

(ج) أنشطة الدعم الإداري

'١' نظام الإدارة المالية ونظام المراقبة: كفالة امتثال المحكمة للنظام المالي للأمم المتحدة والإجراءات المعمول بها؛ وإدارة الحسابات المصرفية والأموال النقدية للمحكمة؛ وتقدير احتياجات المحكمة من النقد، ورصد صافي الإيراد النقدي للمحكمة والتنبؤ به، ووضع استراتيجيات لمعالجة المشاكل المتوقعة؛ وتحسين الإدارة المالية والرقابة الداخلية وتعزيزهما؛ وضمان استلام الموارد النقدية وحفظها في أمان في حينها؛ وتحسين نظم المدفوعات لكي يتسنى تبسيط عملية تجهيز المدفوعات؛ وتعزيز آليات الرقابة التي تحمي نظام المدفوعات والأصول؛

'٢' تنظيم الموارد البشرية: كفالة وجود نظم لتخطيط الموارد البشرية وتوظيفها وتنسيبها وترقيتها مع أخذ التوزيع الجغرافي العادل والتوازن بين الجنسين في الاعتبار؛

'٣' ضبط الميزانية وتخطيط البرامج: كفالة امتثال المحكمة للسياسات والإجراءات المتصلة بالميزانية في الأمم المتحدة عن طريق الرصد الدقيق للنفقات واستعراض العمليات الإدارية إلى جانب عمليتي الاتصال والمتابعة مع مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية لكفالة اتخاذ الإجراءات العلاجية، حسب الاقتضاء؛

'٤' خدمات الشراء والسفر: كفالة أن شراء السلع والخدمات، بما في ذلك خدمات النقل، يتفق مع الاحتياجات الفنية والتشغيلية وكفالة حصول المنظمة على أفضل قيمة؛

'٥' الخدمات العامة: تأمين الخدمات التجارية وخدمات الشراء، وخدمات النقل، وإدارة المرافق وصيانتها؛ والإشراف على أنشطة الإنشاءات الرئيسية والتغييرات الطفيفة في الأماكن؛

'٦' الخدمات الإلكترونية وخدمات الاتصالات: ضمان أن يكون لدى المحكمة هيكل أساسي قوي يمكن الاعتماد عليه لتجهيز البيانات والتشغيل الآلي للمكاتب والاتصالات السلكية واللاسلكية؛

'٧' الأمن والسلامة: كفالة أمن الموظفين، والأشخاص المتهمين من الذين وجهت إليهم قرارات اتهام وغيرهم، والشهود، والزوار داخل الأماكن التابعة للمحكمة ومكاتبها الميدانية؛ وإنفاذ أنظمة السلامة من الحريق؛ ومرافقة المحتجزين والشهود من الجلسات الخاصة بالمحاكمة وإليها؛ وتوفير العلاج الطبي الأولي في حالات الطوارئ عند الضرورة، وتنسيق خدمات الطوارئ مع البلد المضيف.

٢ - الاحتياجات من الموارد

الوظائف المؤقتة

٤٨ - تغطي الاحتياجات التقديرية البالغة ٥٠٠ ٣٧٩ ٢٤ دولار الاعتماد اللازم للإبقاء على ٤٧٨ وظيفة مؤقتة، وتشمل انخفاضا صافيا في الموارد قدره ٣٠٠ ٨٣ دولار، يمثل الأثر الصافي لتطبيق التكاليف الموحدة الجديدة، والأثر المتأخر لإنشاء ٤٠ وظيفة جديدة في عام ٢٠٠٠، وإنشاء ٧٧ وظيفة مؤقتة جديدة وإعادة تصنيف ٥ وظائف نظرا للتعقيدات والمسؤوليات المتزايدة المتصلة بالأنشطة القضائية والإدارية. والغرض من الوظائف الجديدة المقترحة الـ ٧٧ هو تقديم الدعم للمحاكمات والاستئنافات وأماكن المكاتب الجديدة الإضافية والزيادات الأخرى في عبء العمل. ويرد تبرير مفصل للوظائف الجديدة في المرفق الثاني. وفيما يلي موجز للوظائف السبعة والسبعين الجديدة والوظائف الخمس المعاد تصنيفها والوظائف المعاد توزيعها حسب المسمى الوظيفي:

		الفئة الفنية والفئات العليا								فئة الخدمات العامة والفئات الأخرى			
		مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع الفرعي	الفئة الرئيسية	الرتب الأخرى	خدمة الأمن	المجموع الفرعي	المجموع الكلي
المكتب المباشر لرئيس قلم المحكمة													
المساعد الخاص لرئيس قلم المحكمة[أ]					١			١				–	١
كاتب إداري	(أ)								–	١		١	١
شعبة الدعم القضائي													
مكتب نائب رئيس قلم المحكمة													
مساعد خاص	(أ)					١			١			–	١
مكتب الرئيس													
مدير مكتب الرئيس	(ب)			١	(١)				–			–	–
قسم إدارة ودعم المحكمة													
حاجب	(أ)								–	١		١	١
مساعد سجلات المحكمة	(أ)								–	١		١	١
مساعد استقبال	(ج)								–	(١)		(١)	(١)
كاتب إدارة سجلات	(أ)								–	٢		٢	٢
كاتب إدارة سجلات	(ج)								–	١		١	١
منسق محاضر	(أ)								–	١		١	١
وحدة الاحتجاز													
نائب القائد	(أ)								–	١		١	١
مكتب تقديم المساعدة القانونية ومسائل الاحتجاز													
موظف قانوني	(ب)				١	(١)			–			–	–
كاتب اتصال بالمحامي	(ج)								–	١		١	١
وحدة شؤون المكتبة والمراجع													
أمين محفوظات	(ج)					(١)		(١)				–	(١)
مساعد أمين محفوظات	(ج)							–	(١)			(١)	(١)
كاتب وثائق	(ج)							–		(٢)		(٢)	(٢)
شعبة الشؤون القانونية والشهود													
مكتب المحامي العام													
موظف قانوني أقدم	(ب)		١	(١)				–				–	–
قسم الضحايا والشهود													
موظف حماية	(ب)				١	(١)		–				–	–
موظف إداري	(أ)							–		١		١	١
مساعد ميداني	(أ)								–	١		١	١
مساعد لشؤون الشهود	(أ)								–	١		١	١

		الفئة الفنية والفئات العليا								فئة الخدمات العامة والفئات الأخرى			
		مد-٢	مد-١	ف -٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع الفرعي	الفئة الرئيسية	الرتب الأخرى	خدمة الأمن	المجموع الفرعي	المجموع الكلي
مساعد لغوي	(أ)								–	١		١	١
شعبة الدعم الإداري													
وحدة إدارة المحفوظات والسجلات													
أمين محفوظات	(ج)					١		١				–	١
مساعد أمين محفوظات	(ج)							–	١			١	١
كاتب وثائق	(ج)							–		١		١	١
قسم الأمني والسلامة													
نائب الرئيس	(ب)				١	(١)		–				–	–
مساعد الرئيس	(ج)							–	(١)			(١)	(١)
قائد أمن	(ج)							–	١			١	١
موظف أمن	(أ)							–			١٩	١٩	١٩
قسم المالية													
مساعد محاسب	(أ)						١	١				–	١
مساعد مالي	(أ)							–		٣		٣	٣
قسم الموارد البشرية													
مساعد لشؤون الموظفين	(أ)							–		٢		٢	٢
مساعد تدريب	(أ)							–		١		١	١
قسم خدمات المؤتمرات والدعم اللغوي												–	١
اخصائي مصطلحات	(أ)					١		١				–	١
كاتب مراجع	(أ)							–		١		١	١
مترجم تحريري/مراجع													
تحريري – لغة انكليزية	(أ)				٢			٢				–	٢
مترجم تحريري – لغة انكليزية	(أ)					٢		٢				–	٢
مترجم تحريري معاون – لغة انكليزية							٤	٤				–	٤
كاتب بتجهيز النصوص – لغة انكليزية								–		٣		٣	٣
مساعد لغوي	(أ)							–		٤		٤	٤
منسق لمراقبة الوثائق													
مترجم تحريري – لغة فرنسية	(أ)					٣		٣				–	٣
كاتب بتجهيز النصوص – لغة فرنسية								–		٢		٢	٢
مترجم شفوي للمؤتمرات	(أ)				١			١				–	١
مترجم شفوي للمؤتمرات	(أ)					١		١				–	١
قسم الدعم الالكتروني والاتصالات													
مساعد دعم الحاسوب	(أ)							–		٢		٢	٢
مدير الشبكة المحلية	(أ)							–		١		١	١

	الفئة الفنية والفئات العليا								فئة الخدمات العامة والفئات الأخرى				
	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع الفرعي	الفئة الرئيسية	الرتب الأخرى	خدمة الأمن	المجموع الفرعي	المجموع الكلي
تقني سمعي - بصري (أ)							-		١		١	١
مساعد عمليات حاسوب المحكمة							-		١		١	١
قسم الشراء												
موظف لشؤون السفر: الحركة (ج)						(١)	(١)				-	(١)
كاتب لشؤون الشراء - إعداد الفواتير (أ)							-		١		١	١
مساعد لشؤون السفر/الحركة (ج)							-		(٣)		(٣)	(٣)
قسم الخدمات العامة والسفر												
تقني صيانة المباني (أ)							-		٢		٢	٢
كاتب بخدمات المباني (أ)							-		١		١	١
كاتب لشؤون استنساخ الوثائق (أ)							-		١		١	١
كاتب لشؤون الإمدادات (أ)							-		١		١	١
كاتب لشؤون البريد والحقيبة الدبلوماسية (أ)							-		٢		٢	٢
موظف لشؤون السفر/الحركة (ج)						١	١				-	١
مساعد لشؤون السفر/الحركة (أ)							-		١		١	١
مساعد لشؤون السفر/الحركة (ج)							-		٣		٣	٣
المجموع لقلم المحكمة	**-**	**١**	**-**	**٦**	**٥**	**٥**	**١٧**	**-**	**٤١**	**١٩**	**٦٠**	**٧٧**

(أ) وظيفة جديدة.

(ب) وظيفة معاد تصنيفها.

(ج) وظيفة معاد توزيعها.

٤٩ - تمثل التكلفة التقديرية البالغة ١٠٠ ٧٩١ ٢ دولار نقصا صافيا في الاحتياجات قدره ٣٠٠ ٦١٤ ١ دولار، يرجع أساسا إلى التحول عن الطريقة المباشرة في كتابة محاضر المحكمة باللغة الفرنسية إلى كتابتها عن بعد، والذي يرد الآن تحت بند الخدمات التعاقدية، وانخفاض الاحتياجات تحت بند المساعدة المؤقتة العامة اللازمة لفرز الوثائق المضبوطة. وسيوفر المبلغ المقترح ما يلي:

(أ) المساعدة المؤقتة

'١' الترجمة التحريرية والشفوية (٧٠٠ ٤٢٠ دولار): مطلوب مساعدة مؤقتة لتوفير مترجمين تحريريين إضافيين بعقود قصيرة الأجل وقت وصول المحتجزين الجدد وإصدار الأحكام والقرارات الهامة الأخرى والكشف عن الأدلة. ويختلف حجم المواد الداعمة المطلوب ترجمتها من قضية إلى أخرى، ولكن يحتاج في المتوسط إلى ترجمة ٠٠٠ ١ صفحة إلى أي من لغات المتهمين (البوسنية/الكرواتية/الصربية). ولإنجاز هذه المهمة في غضون ٣٠ يوما، حسب ما تقتضيه القاعدة ٦٦، يتعين أن تتعاقد المحكمة مع مترجمين خارجيين. وسيمكن مبلغ ٢٠٠ ٣٦٢ دولار من استخدام مترجمين تحريريين لمدة ٢٠٠ ١ يوم خلال فترات الذروة. ومن المتوقع أن يكون في عام ٢٠٠١ عدد أكبر من المحتجزين الذين يتعين القبض عليهم أو تسليمهم، وأن تكون هناك زيادة في إصدار الأحكام والقرارات. وفيما يتعلق بالترجمة الشفوية أثناء المؤتمرات (٥٠٠ ٥٨ دولار)، ستكون هناك حاجة في عام ٢٠٠١ إلى خدمات المترجمين الشفويين الذين يعملون لحسابهم الخاص لتغطية حالات الغياب غير المتوقعة للموظفين (بسبب المرض وغيره) والقضايا التي تستخدم فيها لغة إضافية في قاعات المحكمة مع الشهود الذين يدلون بشهاداتهم بلغات أخرى غير لغات عمل المحكمة؛

'٢' الترجمة الشفوية الميدانية (٤٠٠ ٦١٤ دولار): يشمل هذا المبلغ الأجور (٢٠٠ ٤٤٥ دولار) وبدل الإقامة اليومي (٢٠٠ ١٦٩ دولار) للمترجمين الشفويين حسب ما تتطلبه البعثات الميدانية لكفالة حسن تخاطبها مع الأشخاص الذين يستدعون للمقابلات، ولا يتكلم الكثير منهم إلا قدرا لا يذكر من الانكليزية أو الفرنسية. وتتمثل الطريقة الأجدى كلفة لتوفير هذه الخدمة في استخدام مترجمين شفويين محليين لبضعة أيام في كل مرة بموجب عقد اتفاق الخدمة الخاصة. ويقدر أن يكون في عام ٢٠٠١، ٢٨٨ مهمة تحقيق و ١٢٠ مهمة ملاحقة قضائية/تحديد الشهود و ٦٢ مهمة لمرافقة الشهود من يوغوسلافيا السابقة، وكلها تتطلب توفير

ترجمة شفوية. وستحتاج هذه المهام إلى مترجمين شفويين لمدة ١٠ أيام تقريبا لمهام التحقيق و ٤ أيام لمهام الملاحقة القضائية/تحديد الشهود و ٥ أيام لمهام المرافقة؛

(ب) المساعدة المؤقتة العامة

'١' مشروع فرز الوثائق (٥٠٠ ٧٩٢ دولار): تشكل الأدلة الموثقة التي ضبطت في عدد من المواقع في البوسنة والهرسك وفي كوسوفو عنصرا حاسما للتحقيقات والملاحقات القضائية التي يجريها المدعي العام؛ فقد ضبطت في البوسنة والهرسك ٠٠٠ ٢٢٥ صفحة من الوثائق مكتوبة كلها باللغات البوسنية/الكرواتية/الصربية. وضبطت في كوسوفو حتى الآن حوالي ٠٠٠ ٣٠٠ صفحة من الوثائق المكتوبة بواحدة أو أكثر من اللغات البوسنية/الكرواتية/ الصربية والألبانية واستخدمت في الكثير منها الأبجدية السيريلية. وينبغي تجهيز فرز هذه المواد وترجمتها في مواعيد زمنية محددة حتى يتسنى لأفرقة التحقيق والادعاء استخدامها بفعالية. وقد حدد هذا المبلغ على أساس ٢٨٠ شهر عمل (في فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))؛

'٢' مشروع استخراج الجثث (٨٠٠ ١٦٩ دولار): تتطلب إدارة مشاريع استخراج الجثث في البوسنة والهرسك مساعدة مؤقتة في مجالات المالية وشؤون الموظفين والشراء والاتصالات والسفر. ويتطلب العمل على حسن إدارة المشروع توفير مساعدة تصل في مجموعها إلى ٦٠ شهر عمل من أجل دعم أعباء العمل في فترات الذروة؛

'٣' إدارة سجلات المحكمة (٠٠٠ ٣٤ دولار): مطلوب تخصيص مبلغ لمشروع التشغيل التلقائي لسجلات المحكمة، يحدد على أساس ١٢ شهر عمل في فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))؛

'٤' إدارة عملية التوسع بالانتقال إلى المكاتب صافيه (٦٠٠ ٥٦ دولار): وقد حدد هذا المبلغ على أساس ١٢ شهر عمل (في الرتبة ف – ٢) من أجل توفير دعم إضافي لوحدة إدارة المباني بغية توفر الموارد لعملية النقل إلى المبنى الجديد والتخطيط لها والإشراف عليها ومن أجل إدارة أماكن المكاتب؛

'٥' بنود أخرى (٧٠٠ ٢٣ دولار): يتعلق هذا الاحتياج بالاستعاضة عمن يغيب من الموظفين في إجازة سنوية أو مرضية أو في إجازة أمومة، أو بتغطية الاحتياجات غير المنظورة أو أعباء العمل في فترات الذروة. وقد حسب هذا المبلغ على أساس ٤٨ شهر عمل لموظفين في فئة الخدمات العامة؛

(ج) العمل الإضافي وفروق العمل الليلي (٥٠٠ ٤٦٥ دولار): يشمل هذا المبلغ تكاليف العمل الإضافي (٤٠٠ ٤٢٢ دولار) اللازمة لتغطية ساعات العمل الممتدة للمحكمة. ولتغطية المهام الإدارية الرئيسية أثناء الفترات التي يكون فيها عبء العمل في فترات الذروة، فضلا عن تغطية فروق العمل الليلي لقاء الخدمات التي يقدمها قسم الأمن والسلامة (١٠٠ ٤٣ دولار).

الاستشاريون والخبراء

٥٠ - يُطلب توفير مبلغ ٢٠٠ ٩١ دولار لتغطية التكاليف المتصلة بالشهود الخبراء (١٠٠ ٥٥ دولار) والدعم اللغوي وإسداء المشورة في مجال البرامجيات وبالتقييم المالي للأشخاص المتهمين (١٠٠ ٣٦ دولار). ومن المقدر أن يُطلب في عام ٢٠٠١ عدد يصل إلى ٢٠ من الشهود الخبراء للإدلاء بشهاداتهم القائمة على الخبرة أمام المحكمة. وباستقدام خبراء لغويين متخصصين في المصطلحات المستخدمة في المجالات المتخصصة مثل القانون الجنائي، والقانون الإنساني الدولي، والشؤون العسكرية، يمكن لقسم خدمات المؤتمرات والدعم اللغوي أن يكفل أفضل نوعية لخدماته. ويُطلب أيضا خبراء لتقديم تقييم مالي للأشخاص المتهمين، ولحالة العوز، ولإسداء المشورة في مجال البرامجيات المتعلقة بنظام ''Reality'' للشراء.

السفر

٥١ - يمثل مبلغ ٥٠٠ ٤٣٢ ٢ دولار زيادة قدرها ٩٠٠ ٣٠٤ دولار يُعزى أساسا إلى ازدياد العدد المقدر للشهود في عام ٢٠٠١، وسيغطي المبلغ الاحتياجات التقديرية كما يلي:

(أ) السفر الرسمي للموظفين (٥٠٠ ٤٧٢ دولار)، ويغطي السفر الرسمي لرئيس قلم المحكمة وموظفيه لإجراء مشاورات في مقر الأمم المتحدة، وللاجتماع بمسؤولين من الدول الأعضاء والمنظمات القضائية الوطنية والدولية؛ وإعطاء مقابلات صحفية؛ وحضور المؤتمرات؛ والتدريب؛ والحضور الدوري في الميدان لتنفيذ السياسة التقنية والإدارية (٠٠٠ ٩٩ دولار)؛ وسفر موظفي قسم الضحايا والشهود لتنسيق ترتيبات الدعم والحماية للشهود (٦٠٠ ١٧٨ دولار)؛ وسفر مسؤولي المحكمة لتسهيل الأنشطة القضائية مثل إدلاء الشهود بشهاداتهم للمحاكم من بُعد بالفيديو، وتفتيش مرافق الاحتجاز، والتبليغ بأوامر المثول، والإدلاء بشهادات (٤٠٠ ٦٦ دولار)؛ وتوفير ترجمة شفوية خاصة للقضاة والمدعي العام وأفرقة التحقيق (٠٠٠ ٣٣ دولار)؛ وقيام موظفي الأمن بتوفير الحماية للمدعي العام والقضاة (٠٠٠ ٥٩ دولار)؛ والتوظيف والاختبار اللغوي (٦٠٠ ٢١ دولار)؛ ومرافقة السجناء من أجل إنفاذ العقوبات الطويلة الأجل (٩٠٠ ١٤ دولار)؛

(ب) يطلب تخصيص مبلغ ٠٠٠ ٩٦٩ ١ دولار لتغطية نفقات سفر وبدلات الشهود والأشخاص الذين يوفرون الدعم للشهود والأطفال المعالين والكبار المعوقين، ولتغطية تكاليف الإقامة والاتصالات لمساعدي الشهود. ومن المتوقع أن يسافر إلى لاهاي في عام ٢٠٠١ ما مجموعه ٦٧٠ شاهدا و ١٣٤ شخصا لأغراض حضور الجلسات والمحاكمات.

الخدمات التعاقدية

٥٢ - يمثِّل المبلغ الكلي ٢٠٠ ٦٢٤ ٢٢ دولار زيادة قدرها ٥٠٠ ٩٥٧ ٣ دولار ترجع أساسا إلى ازدياد عدد المحتجزين الذين يحتاجون إلى الخدمات المقدمة إلى المحتجزين، وخدمات محاميي الدفاع، واستخدام متعهد مؤسسي بدلا من استخدام متعهدين منفردين لتدوين المحاضر الحرفية بالفرنسية، وازدياد الاحتياجات في مجال الترجمة التحريرية التعاقدية لتلبية أنشطة المحاكمة العاجلة والاستئناف. ويقابل جزءا من هذه الزيادة انخفاض في الاحتياجات تحت بند الخدمات التعاقدية الأخرى. ويتألف المبلغ المقترح مما يلي:

(أ) محامي الدفاع (٠٠٠ ٨٠٠ ١٤ دولار): تتعلق الاحتياجات المقدرة بتوفير المحامين للمشتبه فيهم والأشخاص المتهمين وفقا للأمر التوجيهي المتعلق بتعيين محامين للدفاع وتعديلاته اللاحقة التي أقرها قضاة المحكمة. وتعطي المادتان ١٨ و ٢١ من النظام الأساسي للمحكمة المشتبه فيهم والأشخاص المتهمين الحق في الحصول على مساعدة محامين من اختيارهم وفي أن يعين محام لهم إذا لم يكن لديهم الإمكانيات الكافية لتوكيل محامين عنهم. ومنذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ لم يكن يحق للمتهمين إلا محققان في نفس الوقت، ولم يكن يخصص للمستأنفين إلا محام، فيما خلا الظروف الاستثنائية. وفي تموز/يوليه ١٩٩٩، عُدل الأمر التوجيهي بما يسمح لقلم المحكمة بدفع جزء من أتعاب الدفاع عن الأشخاص المتهمين، الذين تتسنى لهم الإفادة من أموال محددة. وتتفاوت تكاليف الدفاع عن المتهم المعوز تفاوتا كبيرا ويتوقف ذلك على ما إذا كان الشخص المتهم في مرحلة إجراءات ما قبل المحاكمة أو في مرحلة إجراءات المحاكمة. ومع أنه تم إجراء خفض طفيف في هذه التكاليف باتخاذ عدة تدابير، لا يزال الدفاع عن الشخص المتهم أثناء المحاكمة يكلف مبلغا أقصاه ٠٠٠ ٥٥ دولار في الشهر. وتقل عن ذلك تكلفة الدفاع الذي يُعد للمرافعة، إذ يقدر ألا تتجاوز في حدها الأقصى، ٠٠٠ ٣٠ دولار، نظرا إلى أن محاميي الدفاع هم الآن متمرسون ويقبلون على أداء مهامهم بهمة أكبر. ويحدد الأمر التوجيهي وعدة معايير يضعها قلم المحكمة تكلفة فريق الدفاع في الاستئنافات بمبلغ لا يتجاوز، في حده الأقصى، ٠٠٠ ٢٥ دولار. وقد حُسب

هذا المبلغ على أساس أنه سيكون هناك ٥٠ شخصا رهن الاحتجاز وجهت إليهم قرارات اتهام رسمية؛

(ب) الخدمات المقدمة إلى المحتجزين (٣٠٠ ٩٦٠ ٣ دولار): يشمل هذا المبلغ الخدمات التي تقدم إلى المحتجزين مثل خدمات السكن والوجبات والحُرَّاس. ولم يشمل الاتفاق المبرم مع حكومة هولندا والنافذ في عام ٢٠٠٠ إيجار الزنزانات نفسها، الذي أُدرج بصورة مستقلة في قسم إيجار الأماكن في ميزانية عام ٢٠٠٠. وفي عام ١٩٩٩، وحين ازداد عدد المحتجزين تتجاوز طاقة الزنزانات الـ ٣٦، حصلت المحكمة على مجموعة رابعة تضم ١٢ زنزانة وما يتصل بها من خدمات وحراس. وتقع المجموعة الرابعة في مبنى مستقل عن المجموعات الثلاث التي تتألف الواحدة منها من ١٢ زنزانة، والتي تقع في مبنى استأجرته المحكمة في سجن شيفيننغن. وتنوي المحكمة القيام خلال عام ٢٠٠١ بنقل المجموعات الثلاث التي تتألف الواحدة منها من ١٢ زنزانة إلى المبنى الجديد. وسيؤدي هذا إلى أن تحتفظ المحكمة بطابقين في كل منهما مجموعة من ١٢ زنزانة ومجموعة من ٢٠ زنزانة، ليصل المجموع إلى ٦٤ زنزانة. وسيمكن هذا التغيير المحكمة من أن تستوعب في موقع واحد ما مجموعه ٥٠ محتجزا متوقعا في عام ٢٠٠١، بتكلفة قدرها ٨٠٠ ٨٣٨ ٣ دولار. وإضافة إلى الاتفاق المذكور أعلاه، يوجد أيضا اتفاقان آخران، أحدهما مع حكومة النمسا بشأن حارس واحد ومع حكومة الدانمرك بشأن ثلاثة حراس احتجاز. وتصل تكلفة توفير الحراس الأربعة إلى ما مجموعه ٥٠٠ ١٢١ دولار؛

(ج) الترجمة التحريرية التعاقدية (٠٠٠ ٤٢٠ دولار): يتعلق هذا المبلغ بالترجمات التي لا يمكن إجراؤها داخليا مثل الوثائق غير السرية التي تقدم إلى المحكمة بلغة غير لغات العمل المستخدمة في المحكمة (الألمانية أو الهولندية أو الروسية أو السويدية أو النرويجية). وبالإضافة إلى ذلك، ومن أجل التخفيف من عبء أعمال الترجمة المتراكمة، تستعين المحكمة غالبا بمصادر خارجية لترجمة الوثائق غير السرية ذات الأولوية الدنيا مثل الكتب أو المقالات؛

(د) تدوين المحاضر الحرفية (٥٠٠ ٣٧٠ ٢ دولار): يتعلق هذا المبلغ، الذي ورد من قبل تحت بند المساعدة المؤقتة، باستخدام مدوني محاضر حرفية لتدوين محاضر الجلسات العامة والجلسات التي تعقدها المحكمة بالانكليزية (٧٠٠ ٧٥١ دولار) وبالفرنسية (٨٠٠ ٦١٨ ١ دولار). وفي عام ٢٠٠٠، غيَّرت المحكمة طريقة تدوين المحاضر الحرفية للمحكمة بالفرنسية. فقد كان يتم الترتيب من قبل لتلبية هذه الحاجة من خلال الخدمات التي يقدمها فرادى المتعاقدين. وتُلبِّي هذه الحاجة الآن شركة تجارية لتدوين المحاضر الحرفية. ويتم أيضا توفير تدوين المحاضر الحرفية للمحكمة بالانكليزية من خلال عقود تجارية. وقد

حُسب توفير تدوين المحاضر الحرفية بالانكليزية في عام ٢٠٠١ على أساس استخدام ثلاثة من أفرقة تدوين المحاضر لمدة ١٨٤ يوما من أيام عمل المحكمة لكل فريق. وإضافة إلى ذلك، ستكون ثمة حاجة إلى أن يعمل فريق لتدوين المحاضر لمدة ٩ أيام أثناء الجلسات العامة للمحكمة. وبذلك يصل مجموع الاحتياجات إلى ٥٦١ يوما بمتوسط تكلفة تبلغ ٣٤٠ ١ دولارا في اليوم لكل فريق وتشمل أجور الحضور وتكاليف الإعاشة والسكن والعودة جوا مرة كل شهر (٧٠٠ ٧٥١ دولار). وقد استندت هذه التكاليف على أساس المعدلات التي تم تحديدها مع الموزع الحالي في عام ٢٠٠٠. ولما كان تدوين محاضر المحكمة بالفرنسية يتم خارج المحكمة فإن أساس التقدير مختلف ويقوم على معيار ''الكلمة''، بتكلفة قدرها ٨٠ دولارا لكل ٠٠٠ ١ كلمة لعدد من الكلمات يقدر أن يصل إلى ٠٠٠ ٣٥ كلمة في اليوم، مضافا إلى ذلك رسم متطوع للدعم التقني. وتصل هذه التكلفة على أساس ٥٦١ يوما إلى مبلغ قدره ٨٠٠ ٦١٨ ١ دولار، ويشمل ٠٠٠ ٤٨ دولار للدعم التقني؛

(هـ) التدريب الأمني (٨٠٠ ٢٠٥ دولار): بالإضافة إلى دورات التدريب التي توفر للموظفين الجدد، تعتبر دورات إعادة تأهيل الموظفين الحاليين ضرورية، إذ أنه يجب الحفاظ على مستويات أداء جميع الموظفين. وتشمل هذه الدورات التدريب على المبادئ الأساسية لإطفاء الحرائق، وإجراءات الإخلاء، وكشف المتفجرات، والقيادة الوقائية للسيارات والإسعاف الأولي. ويمثل توفر جهاز التنفس الذي يستخدم في الإخلاء عند نشوب الحرائق أحد المتطلبات الإلزامية في البلد المضيف عندما تكون زنزانات الاحتجاز موجودة في أماكن العمل. ولما كان للمحكمة ١٤ زنزانة في أماكن عملها فإنه يجب وجود برنامج مستمر لدورات تأهيل/إعادة تأهيل جميع الموظفين على استعمال جهاز التنفس؛

(و) التدريب التقني (٧٠٠ ١١٠ دولار): يخصص هذا المبلغ لتدريب موظفي قسم الدعم التقني والاتصالات على أوجه التقدم المحرزة في التكنولوجيات والعمليات في ميادين عملهم. وسيغطي هذا المبلغ أيضا تكلفة إيفاد موظفي المحكمة إلى حلقات دراسية تدريبية في مجالات أعمال قاعات المحكمة ودعم العمليات الحاسوبية وتطوير التطبيقات ودعم خدمات المباني؛

(ز) التدريب على الإدارة والإشراف والتدريب العام (٠٠٠ ١٥٢ دولار): ستتولى المحكمة تنفيذ برنامج تدريبي لتحسين المهارات الإدارية والتنظيمية للموظفين في كل الأجهزة الثلاثة للمحكمة (٠٠٠ ٩٢ دولار). ولتنفيذ ذلك، ستنظم في عام ٢٠٠١ مجموعة دورات تدريبية موقعية تتصل بمواضيع إدارة الأفراد والاتصال بين الموظفين ومهارات الإشراف والقيادة. وعلاوة على ذلك، وفي محاولة لتمكين الموظفين في جميع أنحاء المنظمة من

فهم الكم الكبير من المعلومات، الموجودة بلغات يوغوسلافيا السابقة واللغات الرسمية للمحكمة، يقترح البدء بتقديم سلسلة من دورات التدريب اللغوي باللغات البوسنية والكرواتية والصربية والانكليزية والفرنسية (٠٠٠ ٦٠ دولار)؛

(ح) الطباعة الخارجية (٦٠٠ ٥٦ دولار): يُطلب تخصيص مبلغ للطباعة الخارجية للتقرير السنوي وحولية المحكمة (٠٠٠ ١٥ دولار) ولمنشور وكراسات إعلامية عن المحكمة (٥٠٠ ١٥ دولار) ولطباعة مغلفات مدفوعة الأجر البريدي سلفا وقرطاسية ذات ترويسة وأضابير (٠٠٠ ١٤ دولار)؛

(ط) خدمات معالجة البيانات (٤٠٠ ٢٤١ دولار): تعتمد المحكمة بشدة على مواد البحث القانوني التي تتاح لها على وجه السرعة عن طريق خدمة قاعدة البيانات القانونية بالاتصال المباشر ببرنامج ليكسيس رينكسيس. وقد طلب مبلغ لعام ٢٠٠١ لتغطية فترة ١٢ شهرا بمعدل ٠٠٠ ٠٢٠ دولار شهريا، أي ما مجموعه ٠٠٠ ٢٤٠ دولار في السنة. وبالإضافة إلى ذلك ستكون هناك حاجة إلى دفع رسم خدمة قدره ٤٠٠ ١ دولار للحصول على استخدام شبكة الإنترنت في الأغراض البحثية؛

(ي) خدمات وكالات الأنباء (٤٠٠ ٣٢ دولار): تعتمد المحكمة، لكي يتسنى لها البقاء على علم بتطورات الحالة في يوغوسلافيا السابقة وغيرها من الأماكن، على الأنباء الواردة سلكيا من وكالة الأنباء الفرنسية ووكالة الأسوشيتدبرس. ويُطلب توفير المال اللازم لاستمرار هذه الخدمة في عام ٢٠٠١؛

(ك) المواد الفوتوغرافية البصرية (٥٠٠ ١٣٢ دولار): يطلب تخصيص مبلغ ٥٠٠ ١٣٢ دولار لدعم مستوى الأنشطة الحالي ولتلبية الزيادة المتوقعة في أنشطة المحاكمات في عام ٢٠٠١. وتشمل الخدمات الفوتوغرافية البصرية خدمات نسخ الخرائط ومواد وصور الإثبات خارج المحكمة. وقد أدرج هذا المبلغ في الطباعة الخارجية في ميزانية عام ٢٠٠٠؛

(ل) تحليل الطب الشرعي (٠٠٠ ١٠٠ دولار): يطلب تخصيص مبلغ لتحاليل الطب الشرعي وفحص المستندات. ويختلف نوع التحليل والفحوص، ويشمل اختبار الحمض الخليوي الصبغي، وفحص أغلفة الطلقات النارية والأسلحة والألياف، وتحليل الدم وتحليل الخطوط اليدوية؛

(م) خدمات إزالة التلوث (٠٠٠ ١٢ دولار): يتصل هذا المبلغ بإزالة التلوث عن الأدلة، بما يتيح خزنها دون حدوث مزيد من التلوث. ويشمل جزء من عمل شعبة التحقيقات جمع الأدلة من مواقع المقابر الجماعية ومن مختلف مرافق المحفوظات في منطقة البعثة وجمع المواد المطمورة لعرضها لاحقا في المحكمة. وتشمل الأدلة المواد العضوية وغير

العضوية على حد سواء التي تحتاج إلى معالجة خاصة لحفظها وخزن سليم للحفاظ على قيمتها الإثباتية؛

(ن) المراجعة الخارجية للحسابات (٠٠٠ ٣٠ دولار): يطلب تخصيص هذا المبلغ لمراجعة حسابات المحكمة في عام ٢٠٠١.

الضيافة الرسمية

٥٣ - يطلب تخصيص مبلغ ٠٠٠ ٤ دولار للمناسبات الرسمية والضيافة.

نفقات التشغيل العامة

٥٤ - يمثل المبلغ ٦٠٠ ٨٧٠ ٨ دولار زيادة قدرها ٢٠٠ ٦٩٠ دولار عن المبلغ المعتمد لعام ٢٠٠٠. وتتعلق الزيادات الرئيسية بتكاليف إيجار وصيانة الأماكن الإضافية للمكاتب، والاتصالات الداعمة لأنشطة التحقيقات الميدانية، والموظفين الجدد، والتكاليف الطبية لعدد المحتجزين المتزايد، وتزايد الاحتياجات لحماية الشهود ونقلهم. ويقابل جزءا من الزيادة انخفاض في إيجار الأماكن لتوفير مرفق للاحتجاز المدرج في الخدمات التعاقدية لعام ٢٠٠١. وفيما يلي بيان تفصيلي:

(أ) إيجار أماكن العمل (٣٠٠ ٤٣٣ ٣ دولار): يمثل هذا المبلغ زيادة قدرها ٨٠٠ ١١٤ دولار، ترجع أساسا إلى المبالغ اللازمة لأماكن المكاتب الإضافية وازدياد الاحتياجات في المكاتب الميدانية ويقابل جزءا منه الاتفاق المنقح للإيجار لمرفق الاحتجاز على النحو المبين أدناه:

'١' مبنى المقر (٣٠٠ ٩٦٦ ١ دولار): ستواصل المحكمة استئجار كامل المبنى، الذي يشمل مكاتب وقاعات للمحكمة تبلغ مساحتها (الصافية) حوالي ٥٢٩ ١٩ مترا مربعا، فضلا عن مرآب سفلي للسيارات، يمكن أن يسع ٣٣٥ مركبة. ويتضمن الإيجار الإجمالي سداد المبلغ الذي يحين موعد دفعه في عام ٢٠٠١، عن تكاليف التشييد التي دفعها مالك المبنى في عام ١٩٩٥؛

'٢' مبنى إدارة المقر (٢٠٠ ٦٦٧ دولار): ستواصل المحكمة استئجار المبنى، المؤلف من ٣٤٠ ٥ مترا مربعا، والذي يؤوي شعبتها للدعم الإداري. ويشمل الإيجار أيضا سداد المبلغ المدفوع عن أعمال التشييد؛

'٣' الأماكن الإضافية للمكاتب (٠٠٠ ٥٨١ دولار): تعتزم المحكمة الحصول على أماكن إضافية للمكاتب في عام ٢٠٠١ تحسبا للموظفين الجدد الإضافيين والموظفين العاملين في إطار المساعدة المؤقتة في عام ٢٠٠١.

وستحتاج المحكمة إلى استخدام مبنى تقرب مساحته من ٠٠٠ ٨ متر مربع في لاهاي. ويقدر أن تصل تكلفة إيجار هذا المبنى لفترة ستة أشهر في عام ٢٠٠١ إلى ٠٠٠ ٥٨١ دولار؛

'٤' المكاتب الميدانية (٧٠٠ ٨٧ دولار): للمحكمة خمسة مكاتب ميدانية موجودة في زُغرب وسراييفو وسكوبيا وبرشتينا وبانيا لوكا. ومن المتوقع إعادة فتح مكتب بلغراد في عام ٢٠٠١. وباستثناء مكتب سكوبيا، تقع جميع المكاتب الميدانية الأخرى في الوقت الراهن في مكاتب بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويخصص هذا المبلغ لتغطية إيجار مكتبي سكوبيا وبلغراد؛

'٥' مشروع الطب الشرعي (البوسنة والهرسك) (٣٠٠ ٦٦ دولار): تستأجر المحكمة في الوقت الراهن مشرحة في فيسوكو بالقرب من سراييفو لأغراض تشريح الجثث وإجراء فحوص الطب الشرعي على رفات الموتى. وسيلزم استخدام المشرحة لمدة تسعة أشهر في عام ٢٠٠١ بتكلفة شهرية قدرها ٣٦٧ ٧ دولارا؛

'٦' دار الإقامة المؤقتة (٨٠٠ ٦٤ دولار): نظرا لعدم وجود أماكن مقبولة للإقامة القصيرة الأجل في بريشتينا، تستأجر المحكمة منزلا من ١٠ غرف لهذا الغرض؛

(ب) صيانة الأماكن (١٠٠ ٢٧٤ ١ دولار): من المتوقع حصول نقص صاف قدره ٦٠٠ ٩٧ دولار نظرا لتكبد تكلفة إعادة الفرش بالسجاد لمرة واحدة في عام ٢٠٠٠، ويقابل جزءا منها زيادة في الاحتياجات المتعلقة بحاجة إلى أماكن إضافية للمكاتب في عام ٢٠٠١، كما يلي:

'١' تنظيف الأماكن (٧٠٠ ٣٩٢ دولار): المحكمة مسؤولة عن دفع تكاليف تنظيف مباني المقر (٢٠٠ ٢٧٥ دولار)، والأماكن الإضافية للمكاتب في لاهاي (٦٠٠ ٤٨ دولار) والمكاتب الميدانية (٩٠٠ ٦٨ دولار)؛

'٢' المرافق العامة (٩٠٠ ٤٧٠ دولار): تقدر تكاليف الكهرباء والغاز والمياه والتدفئة في مباني المقر والأماكن الإضافية للمكاتب في لاهاي بمبلغي ٤٠٠ ٣٦٨ دولار و ٤٠٠ ٦٠ دولار على التوالي. ويلزم تخصيص مبلغ قدره ١٠٠ ٤٢ دولار للمرافق العامة للمكاتب الميدانية ولمرافق استخراج الجثث؛

'٣' خدمات صيانة الأماكن (٧٠٠ ٣٤٤ دولار): سيغطي هذا المبلغ خدمات صيانة المباني المقدرة بمبلغ ٢٠٠ ٢٥٩ دولار لمباني المقر وبمبلغ ٩٠٠ ٥٥ دولار للمبنى الجديد المقترح للمكاتب وبمبلغ ٦٠٠ ٢٩ دولار للمكاتب الميدانية؛

'٤' لوازم صيانة الأماكن (٨٠٠ ٦٥ دولار): ما زالت المحكمة مسؤولة عن عمليات التشغيل اليومية والصيانة، بما في ذلك استبدال مصابيح الكهرباء التالفة واستبدال المرشحات المسدودة وإصلاح مواضع تسرب المياه وإصلاح تلفيات الأرضيات والجدران والمعدات الكهربائية. ولهذه الأغراض، لا بد للمحكمة أن تحتفظ بمخزون من المصابيح الكهربائية وزجاجاتها والكابلات ومجموعات المفاتيح الكهربائية وقاطعات التيار والمرشحات والمرابط وغير ذلك. وتُقدر تكلفة هذه المواد بمبلغ ٤٠٠ ٣٨ دولار للوازم الكهربائية و ٢٠٠ ١١ دولار للوازم مكيفات الهواء و ٢٠٠ ١٦ دولار للوازم العامة للمباني؛

(ج) استئجار معدات المكاتب (٩٠٠ ٤٣٣ دولار): حُسب المبلغ اللازم لاستئجار معدات المكاتب، ولا سيما آلات النسخ الضوئي على أساس استنساخ ما يقرب من ٠٠٠ ٥٠٠ ١٣ نسخة. وتتوزع آلات النسخ الضوئي في مختلف مكاتب المحكمة، بما في ذلك آلة نسخ ضوئي، ذات طاقة عالية متعددة الوظائف، مركبة في غرفة الاستنساخ المركزية، وآلة للنسخ الضوئي الملون. وإضافة إلى ذلك، يطلب تخصيص مبلغ قدره ٠٠٠ ٢٥ دولار لخدمات النسخ للمكاتب الميدانية، بما في ذلك المبالغ الواجب سدادها لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

(د) استئجار المركبات (٩٠٠ ٦٦ دولار): يطلب تخصيص مبلغ ٠٠٠ ١٢ دولار لتوفير خدمات سيارات الأجرة لنقل الشهود في غير ساعات العمل العادية. وعلاوة على ذلك، يُطلب تخصيص مبلغ ٠٠٠ ٤ دولار لاستئجار جرافات وجرارات بولدوزر لاستخدامها في مواقع استخراج الجثث. ويقترح إنشاء خدمة للنقل المكوكي بالحافلات بين المباني عقب استئجار المبنى الثالث للمكاتب في لاهاي، بتكلفة قدرها ٩٠٠ ٥٠ دولار لمدة ستة أشهر في عام ٢٠٠١؛

(هـ) الاتصالات التجارية (٠٠٠ ٠٨٢ ١ دولار): يُطلب تخصيص مبلغ ٤٠٠ ٦٦٣ دولار لتغطية رسوم أجور مكالمات المنطقة المحلية، وما بين المناطق المحلية، ومكالمات الهاتف الثابت إلى الهاتف المحمول، والمكالمات الهاتفية الخارجية وأجهزة النداء،

ورخصة استخدام أجهزة اللاسلكي، واستخدام الهاتف الخليوي في لاهاي، مع مراعاة الخصم المتوقع الحصول عليه على أساس الكمية. وتقدر رسوم الاشتراك والاستخدام لاثنتين وعشرين محطة طرفية في شبكة المنظمة الدولية للاتصالات البحرية بواسطة السواتل (انمارسات) بمبلغ ٨٠٠ ٩٩ دولار. ويُطلب تخصيص مبلغ ٤٠٠ ١٣٤ دولار لتغطية تكاليف جهاز الإرسال والاستقبال عن طريق شبكة (انتلسات) لدعم شبكة فسات (فتحة طرفية صغيرة جدا) التابعة للمحكمة الدولية في يوغوسلافيا السابقة وتُستخدم شبكة ''انمارسات'' أساسا أثناء نشر الموظفين في عمليات التحقيق في يوغوسلافيا السابقة، وتستخدم ''انتلسات'' في إجراء اتصالات بين لاهاي والمكاتب الميدانية. ويطلب تخصيص مبلغ ٢٠٠ ٣٢ دولار لتمويل عملية الوصل التي توفرها الشركة التي تقدم خدمات الانترنت من أجل وصول المحكمة الموحد إلى شبكة الانترنت. ومن أجل دعم تكلفة الاتصالات التجارية المتعلقة بالعمليات الميدانية في بلغراد وسراييفو وزغرب وفيسوكو وسكوبيا وكوسوفو، يطلب تخصيص مبلغ قدره ٣٠٠ ١٥٢ دولار؛

(و) صيانة معدات الاتصالات (٤٠٠ ١٠٤ دولار): يُطلب تخصيص مبلغ ٨٠٠ ٤٠ دولار لتغطية الاتفاق المتعلق بصيانة المقسم الهاتفي الفرعي الخاص ''الكاتيل ٤٤٠٠'' في مباني المقر. ولدعم ما يزيد على ٧٥٠ منتجا من منتجات شركة ''موتورولا''، ولا سيما أجهزة الفاكس والهاتف المشفرة، يُطلب تخصيص مبلغ ٤٠٠ ١٤ دولار لإبرام عقد صيانة مع الشركة المذكورة. ويُحتاج إلى مبلغ ٦٠٠ ٩ دولار لتمديد عقد صيانة أجهزة الفاكس/آلات النسخ الضوئي النقالة؛ وبطلب تخصيص مبلغ ٦٠٠ ٣ دولار لدعم إصلاح وصيانة الهواتف المحمولة التابعة للمحكمة؛ ويُطلب تخصيص مبلغ ٠٠٠ ١٢ دولار لإعادة تمديد أسلاك الهاتف في مبنى المحكمة الرئيسي. ولدعم البرنامج العام للإصلاح والصيانة، يطلب تخصيص مبلغ ٠٠٠ ٢٤ دولار للعدد ومعدات الاختبار الهاتفية الالكترونية والعاملة بالألياف البصرية، والرقمية العالية السرعة، من أجل دعم التكنولوجيات الجديدة التي نفذتها المحكمة وما زالت تنفذها حاليا؛

(ز) لوازم الاتصالات (٧٠٠ ٨٢ دولار): يُطلب تخصيص مبلغ كلي قدره ٧٠٠ ٨٢ دولار للوازم الاتصالات لتغطية شراء خراطيش مسحوق التصوير لأجهزة الفاكس (٩٠٠ ٦٧ دولار) ولبطاريات أجهزة النداء (٨٠٠ ٢ دولار) وللوازم استهلاكية للورش (٠٠٠ ١٢ دولار)؛

(ح) رسوم البريد (٠٠٠ ٧٥ دولار): يُطلب تخصيص ٠٠٠ ٧٥ دولار لرسوم البريد، بما في ذلك اللوازم. وتستخدم المحكمة الخدمات البريدية الوطنية و الدولية والعادية

وخدمات حامل الحقيبة العالمية في عملياتها البريدية للقيام بأنشطة الشراء، وتوزيع الوثائق الصادرة عنها مثل الأحكام والقرارات، وعمليات توزيع المادة الصحفية والإعلامية، والمراسلات المعتادة بين عمليات التحقيق والشهود، وإرسال الحوليات بريديا وغير ذلك. ومن المتوقع أن يزداد توزيع المواد الصحفية والإعلامية في عام ٢٠٠١. وعلاوة على ذلك، يُطلب تخصيص مبالغ للرقم الهاتفي الدولي المخصص للإجابة على الاستفسارات ولرقم صندوق البريد وللموازين الالكترونية وآلات دمغ الرسائل.

(ط) الحقيبة الدبلوماسية (٦٠ ٠٠٠ دولار): نظرا للطبيعة الحساسة لبعض الوثائق الموجودة في يوغوسلافيا السابقة والتي تطلبها المحكمة، يجري تشغيل خدمة حقيبة دبلوماسية بين مقر المحكمة ومكاتبها الميدانية في يوغوسلافيا السابقة. ويشمل هذا المبلغ خدمات الحقيبة الدبلوماسية (٤٥ ٠٠٠ دولار) وخدمة حامل الحقيبة الخاصة (١٥ ٠٠٠ دولار). وتستخدم خدمات حامل الحقيبة أساسا في تسليم أوامر القبض والأحكام والقرارات والوثائق القضائية والصور الفوتوغرافية والأدلة وإفادات الشهود ووثائق الشراء وغير ذلك من الرسائل الخاصة التي يُطلب وصل مصدق باستلامها. وتتبع المحكمة سياسة صارمة للحد ما أمكن من استخدام خدمات حامل الحقيبة ولضبط هذا الاستخدام؛

(ي) صيانة معدات المكاتب (٩ ٦٠٠ دولار): يُطلب تخصيص هذا المبلغ لإصلاح الأثاث والمعدات العامة للمكاتب. وهو يشمل عقود صيانة آلة دمغ الرسائل وآلات التصوير الضوئي في مكتبي سراييفو وسكوبيا والآلات ذات الطاقة العالية لتمزيق الأوراق؛

(ك) صيانة المركبات (٢٨٨ ١٠٠ دولار): يُطلب تخصيص مبلغ ٢٧٣ ٦٠٠ دولار، محسوب على أساس الصيغة الموحدة التي وضعتها شعبة الإدارة الميدانية والنقل والإمداد التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، من أجل إصلاح وصيانة المركبات. ويُطلب تخصيص مبلغ ٤ ١٠٠ دولار لتغطية تكلفة العضوية من أجل كفالة الحصول على المساعدة في حالة تعطل أي من المركبات في أوروبا، ولتغطية تكلفة غسل وتنظيف المركبات الموجودة في لاهاي. كما يُطلب تخصيص مبلغ ٤٠٠ ١٠ دولار لتغطية الصيانة السنوية والإصلاح المعتاد للمقطورات/الألواح المتحركة للتحميل، بما في ذلك المكابح وسدادات المحاور ومحامل العجلات واستبدال الإطارات؛

(ل) صيانة معدات معالجة البيانات (٩٠٠ ٢١٦ دولار): يُطلب تخصيص مبلغ ٩٠٠ ٢١٦ دولار، لعقود دعم البرامجيات (٦٠٠ ١٥٩ دولار)؛ وعقود دعم الحواسيب

المركزية للشبكة ومعدات الشبكة (٣٢ ٧٠٠ دولار)؛ وللحواسيب والحواسيب الحجرية والطابعات والماسحات الضوئية (٢٤ ٦٠٠ دولار)؛

(م) صيانة المعدات السمعية والبصرية (٣٧ ٥٠٠ دولار): يُطلب تخصيص مبلغ ٣٧ ٥٠٠ دولار تحت هذا البند لتغطية تكلفة قطع الغيار لمعدات الفيديو واللوازم الكهربائية الصغيرة واللوازم الاستهلاكية للورش (٧ ٥٠٠ دولار) ولعقود صيانة المعدات المشمولة بحقوق الملكية في القاعات الثلاث للمحكمة؛

(ن) صيانة معدات متنوعة (٤٧ ٨٠٠ دولار): يُطلب تخصيص هذا المبلغ لتغطية عقود الصيانة السنوية لمعدات الأمن والسلامة (٣٣ ٦٠٠ دولار) ومعدات استخراج الجثث (٨ ٩٠٠ دولار) ومولدات الكهرباء في الميدان (٥ ٣٠٠ دولار)؛

(س) الشحن وأجور النقل (١١ ٧٠٠ دولار): يُطلب تخصيص هذا المبلغ لتغطية تكلفة شحنات اللوازم الإدارية بين المحكمة والمكاتب الميدانية في يوغوسلافيا السابقة. وستشمل الشحنات نقل لوازم ومعدات متنوعة. ومن المتوقع أن تزداد تلك الشحنات في عام ٢٠٠١ نظرا لإعادة فتح مكتب بلغراد؛

(ع) التأمين (١٧٠ ١٠٠ دولار): يُطلب تخصيص هذا المبلغ، الذي يمثل انخفاضا بمقدار ١٢٧ ٤٠٠ دولار نظرا لاتمام عمليات استخراج الجثث في كوسوفو، ولتغطية أقساط التأمين المتعلقة بالمسؤولية قبل الغير (٦٧ ٥٠٠ دولار)، وتأمينات المركبات في المقر (١٦ ٧٠٠ دولار) وفي الميدان (٧٨ ٠٠٠ دولار) والتأمين على مقر الشهود (٧ ٩٠٠ دولار)؛

(ف) الرسوم المصرفية (٩٠ ٠٠٠ دولار): يُطلب تخصيص هذا المبلغ لتغطية الرسوم المصرفية؛

(ص) المطالبات والخدمات الطبية المقدمة للمحتجزين (٢٣١ ٩٠٠ دولار): يُطلب تخصيص هذا المبلغ لتغطية تكاليف الرعاية الطبية (١٠٠ ٠٠٠ دولار) والنفسية (٥٤ ٤٠٠ دولار) لما متوسطه ٥٠ محتجزا مُعِوزا، بما في ذلك خدمات الرعاية المتخصصة والرعاية المتصلة بطب الأسنان وبالبصر. ويغطي الاتفاق المبرم بين حكومة هولندا والمحكمة الرعاية الطبية الأساسية باعتبارها جزءا من الخدمات المقدمة للمحتجزين؛ على أن هذا لا يشمل الأدوية أو الرعاية المتخصصة على المدى الطويل. وقد حُسب المبلغ المطلوب للخدمات الطبية على أساس ٢ ٠٠٠ دولار لكل محتجز في السنة. وعلاوة على ذلك، يساعد طبيب نفسي واخصائي نفسي قلم المحكمة بانتظام في مسؤوليته عن رعاية المحتجزين وقد حُسب المبلغ اللازم للرعاية التي يقدمها الطبيب النفسي على أساس الخدمات التي

يقدمها كل من هؤلاء الاخصائيين لمدة ٤٠ ساعة في الشهر. ووفقا للقاعدة ٨٢ من قواعد المحكمة المتعلقة بالاحتجاز، يدفع لكل من المحتجزين المعوزين إعانة قدرها ٥ غيلدرات هولندية في اليوم الواحد. أما لعام ٢٠٠١ فإنه يُطلب تخصيص مبلغ ٥٠٠ ٣٧ دولار على أساس أن عدد المحتجزين يبلغ في المتوسط ٥٠ محتجزا. وتنص القاعدة ٧٣ من قواعد الاحتجاز على أن يُدفع للمحتجزين الذين ينخرطون في برنامج عمل يُنشئه قائد وحدة الاحتجاز أجر عن العمل المنجز بمعدل غيلدر هولندي لكل ساعة عمل. ولعام ٢٠٠١، يُطلب تخصيص مبلغ ٠٠٠ ٤٥ دولار لتغطية هذه الدفعة؛

(ق) المطالبات والخدمات المقدمة للشهود (٣٠٠ ٨٦٥ دولار): تمثل هذه الاحتياجات ازدياد عدد الشهود وازدياد تكاليف نقل الشهود. ويُطلب لعام ٢٠٠١ تخصيص مبلغ ٠٠٠ ٣٠٠ دولار لتقديم المساعدة إلى الشهود المحتملين الذين تتهددهم الأخطار خلال مرحلة ما قبل المحاكمة. ويشمل مبلغ ٣٠٠ ٨٦٥ دولار ما يلي:

'١' انقطاع إيرادات الشهود (٠٠٠ ٧٢ دولار): يتعين أن تعوض المحكمة الشهود العدول عن انقطاع إيراداتهم خلال الفترة التي يمثلون فيها أمام المحكمة. ويجري تطبيق معايير صارمة على استحقاق الشهود للتعويضات التي لا تنطبق إلا على الشهود أنفسهم وليس على من يعولونهم أو على الأشخاص الذين يرافقونهم. ونتيجة لهذه المعايير لا يستحق إلا حوالي ٤٠ في المائة من الشهود أنفسهم تعويضا عن انقطاع إيراداتهم؛

'٢' الفحوص الطبية والنفسية للشهود التي تأمر بها المحكمة (٣٠٠ ٣ دولار): أثناء إجراء المحاكمات، تأمر الدائرة الابتدائية عقب شهادة الشاهد بأن ضررا أو أذى باقيا حل به، بإجراء فحص طبي للشاهد حتى تقبل الدليل على وقوع الضرر. ويقدر أن يُطلب إلى ١٠ في المائة من الشهود الخضوع لهذا الفحص. وقد حُسب هذا المبلغ على أساس أن كل فحص يكلف ١٢٠ غيلدرا هولنديا؛

'٣' تكاليف نقل الشهود وأسرهم (٠٠٠ ٧٩٠ دولار): تمثل هذه الاحتياجات تكاليف نقل الشهود. والمحكمة مسؤولة أيضا عن حماية الشهود، بما في ذلك نقلهم وأسرهم، عند الاقتضاء، عملا بالمادة ٢٢ من النظام الأساسي والقاعدتين ٣٤ و ٣٩ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. وقد قام قسم الضحايا والشهود، جنبا إلى جنب مع مكتب رئيس قلم المحكمة، بالتفاوض مع الحكومات بشأن مسألة نقل الشهود الأساسيين الذين يحتاجون إلى

الحماية. وتقبل بعض الدول، التي أبرمت اتفاقات مع المحكمة، مثل هؤلاء الشهود في برامج اللاجئين القائمة لديها مع عدم تحميل المحكمة أي تكاليف. غير أن المحكمة قد تتحمل التكاليف في حالتين. فقد يكون من الضروري في الظروف الملحة إجراء ترتيبات مؤقتة للنقل الفوري لأسرة الشاهد وإيوائها مؤقتا إلى أن يتسنى إجراء ترتيب أطول زمنا. وتبلغ التكاليف المقدرة ٠٠٠ ٣٠ دولار لكل أسرة لمدة ١٠ أسابيع. ومن المتوقع، نظرا لما قد يكون للأشخاص المتهمين من مكانة أكبر، أن تكون هناك ١٥ عملية نقل من هذا القبيل، خلال عام ٢٠٠١، بما في ذلك الشهود، بحيث تبلغ الاحتياجات الإجمالية ٠٠٠ ٤٥٠ دولار. والحالة الأخرى، التي قد تتحمل فيها المحكمة هذه التكاليف، تنشأ حين تتطلب إحدى الأسر تغيير مكان إقامتها داخل إقليم يوغوسلافيا السابقة. وليس في وسع المحكمة أن تتفاوض مع هذه الحكومات على عملية النقل دون تحميلها أي تكاليف على نحو ما كان في وسعها أن تفعله مع البلدان التي تستقبل اللاجئين. وستكون تكلفة عملية النقل في ظل هذه الظروف حوالي ٠٠٠ ٤٠ دولار محسوبة على أساس ٥ حالات. وقد ازدادت كثيرا فترة بقاء الشهود في لاهاي ريثما يتم نقلهم خلال عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠. ويُعزى هذا أساسا إلى ازدياد الطلبات الموجهة بسبب التحقيقات في كوسوفو، من مكتب المدعي العام إلى قسم الضحايا والشهود بموجب القاعدة ٣٩، بتقديم المساعدة إلى الشهود المحتملين المهددين. ويتوقع مكتب المدعي العام أن يطلب توفير الحماية لعشرة شهود وأسرهم خلال عام ٢٠٠١. وتتساوى تكلفة هذه العمليات لنقل الشهود في فترة ما قبل المحاكمة من أجل حمايتهم مع تكلفة الشهود أثناء المحاكمة، المذكورة أعلاه، لتبلغ ٠٠٠ ٣٠٠ دولار؛

(ر) تنظيف الملابس والزي الرسمي (٦٠٠ ٨٩ دولار): يُطلب تخصيص هذا المبلغ لتغطية تكاليف تنظيف الزي الرسمي لموظفي الأمن والاحتجاز وملابس المحتجزين وأرداء القضاة في المحكمة والزي الرسمي للسائقين.

(ش) إزالة الألغام (١٠٠ ١٢٧ دولار). يُطلب تخصيص هذا المبلغ لخدمات إزالة الألغام في البوسنة والهرسك من أجل تسهيل تنفيذ برنامج استخراج الجثث. وقد حسبت إزالة الألغام في مواقع استخراج الجثث على أساس موسم عمل يمتد سبعة أشهر. وعلاوة على ذلك، سوف تكون الجهة التي تتولى تقديم هذه الخدمات جاهزة عند الحاجة للتخلص من الذخائر المتفجرة في هذه المواقع؛

(ت) خدمات متنوعة أخرى (٧٠٠ ٧٢ دولار). يُطلب تخصيص مبلغ ٧٠٠ ٧٢ دولار لتغطية تكاليف خدمات متنوعة ليست مشمولة أعلاه؛ بما في ذلك تصاريح وقوف السيارات الرسمية للمحكمة (٥٠٠ ٥ دولار)، وخدمات الخياطة لإصلاح وتعديل أردية القضاة خلال عام ٢٠٠١ (٠٠٠ ٢ دولار)، وتأمين خدمات تسليم النقد (٢٠٠ ٥ دولار)، وخزن وحفظ معدات غرس متخصصة (٠٠٠ ١٠ دولار)، ونفقات نقل المكاتب، من أجل نقل الموظفين إلى المبنى الجديد وترميم الأماكن التي شغرت في المبنى الأساسي (٠٠٠ ٥٠ دولار).

الإنشاءات والتغييرات الرئيسية في الأماكن

٥٥ - تقترح المحكمة القيام بعدد من المشاريع خلال عام ٢٠٠١ لكفالة الحفاظ على معايير سلامة المباني وعمل المعدات، ويشمل المبلغ المسدد وهو ٤٠٠ ٨٠٤ دولار تركيب نظام لتكييف الهواء في الطابق السفلي (٢٠٠ ٩٨ دولار) وإنشاء غرفة تنقيح لأشرطة الفيديو (٨٠٠ ١٠ دولار) والاستعاضة عن نظام الدائرة التلفزيونية المغلقة لمراقبة حالة الأمن (٤٠٠ ٣٦٦ دولار)، وإنشاء غرفة للمقابلات (٧٠٠ ٢٦ دولار)، وتركيب باب دوار إضافي (٦٠٠ ٤٦ دولار)، ورفع كفاءة دعامة قرص الاتصال عن طريق السواتل (٠٠٠ ١٠ دولار) وإعادة تهيئة المبنى الرئيسي ومبنى الإدارة (٦٠٠ ٢٤٥ دولار). وفيما يلي وصف لهذه المشاريع:

(أ) نظام تكييف الهواء في الطابق السفلي (٢٠٠ ٩٨ دولار). يخلو عدد من المكاتب في الطابق السفلي في المبنى الرئيسي للمحكمة حاليا من نظام لتكييف الهواء أو تدفق الهواء، ومن أجل زيادة المساحة الحالية المتاحة إلى الحد الأقصى، يُطلب تخصيص المبلغ لتركيب ٣٥ وحدة لتكييف الهواء بقدرة ٣,٢ كيلوواط؛

(ب) غرفة تنقيح لأشرطة الفيديو (٨٠٠ ١٠ دور). يُطلب تخصيص المبلغ لرفع كفاءة غرفة خزن المواد السمعية والبصرية في المبنى الرئيسي للمحكمة وصولا بها إلى غرفة لتنقيح أشرطة الفيديو. وسوف تستخدم هذه الغرفة على نطاق واسع في أغراض تنقيح أشرطة الفيديو؛

(ج) نظام الدائرة التلفزيونية المغلقة لمراقبة حالة الأمن (٤٠٠ ٣٦٦ دولار). يُطلب تخصيص هذا المبلغ للاستعاضة عن نظام الدائرة التلفزيونية المغلقة لمراقبة حالة الأمن ونظام مراقبة الأمن الحاليين ولرفع كفاءتهما من أجل تسجيل أي خرق للأمن. ويتمثل النظام المركب حاليا في نظام تسجيل تلفزيوني بطيء وقديم العهد وغير ملون وتناظري، ويتعطل كثيرا ويتطلب إصلاحا مستمرا؛

(د) غرفة مقابلات (٧٠٠ ٢٦ دولار). هناك حاجة إلى إنشاء غرفة مقابلات مؤمّنة في المبنى الرئيسي للمحكمة. ويتعين أن تكون هذه الغرفة خلف الخط المنيع من الطريق المؤمّن من أجل إبقاء المحتجز الذي تتم مقابلته في ظروف مأمونة ولمنع أي تداخل مع الموظفين أثناء قيامهم بواجباتهم اليومية المعتادة. ويُقترح تحويل الزنزانة الموجودة في الطابق السفلي إلى غرفة مقابلات مؤمّنة؛

(هـ) باب دوار أمامي (٦٠٠ ٤٦ دولار). بسبب ازدياد عدد الموظفين ضغطا كبيرا على المركز الأمني للباب الرئيسي. وتُسبب حركة دخول الأشخاص وخروجهم من الباب الأمامي صعوبات لموظفي الأمن في تحديد الأشخاص الخارجين والأشخاص الذين يتعين التثبت من هوياتهم قبل دخولهم المبنى. ويُعتبر تركيب باب دوار إضافي عند خط سور المبنى الحل الأكثر فعالية في التعامل مع العوائق في الحركة؛

(و) رفع كفاءة دعامة قرص الاتصال عن طريق السواتل (١٠٠ ١٠ دولار). من أجل تعزيز وصلات الاتصال الساتلي المرتبطة باتساع الأنشطة الميدانية للمحكمة، أصبح من الضروري رفع كفاءة المحطة الأرضية للاتصال الساتلي في لاهاي. ويعزز رفع الكفاءة المنشود جميع وصلات الاتصال الساتلي بالميدان، ويتيح إمكانية عقد المؤتمرات عن طريق الفيديو. ويتطلب ذلك وضع تصميم هندسي لقاعدة لقرص الاتصال الساتلي وصُنع هذه القاعدة؛

(ز) إعادة تهيئة المبنى الرئيسي ومبنى الإدارة (٦٠٠ ٢٤٥ دولار). بعد الحصول على مبنى ثالث وشغله في لاهاي، سيكون من الضروري إعادة تشكيل الأماكن الشاغرة المبنيين الحاليين بهدم الجدران وتغيير مواضعها وإنشائها من جديد ونقل كابلات الكهرباء والصوت والبيانات.

اللوازم والمواد

٥٦ - تتألف الاحتياجات البالغة ٤٠٠ ٢٤٤ ١ دولار المدرجة تحت هذا البند، من لوازم المكاتب (٩٠٠ ٢١٩ دولار)، ولوازم معالجة البيانات (٥٠٠ ١٤٧ دولار)، ولوازم النسخ الضوئي (٠٠٠ ١٢٠ دولار)، والاشتراكات في المجلات القانونية والمجلات التقنية الأخرى

(٠٠٠ ٣٦ دولار)، واللوازم السمعية والبصرية (٧٠٠ ١٨٧ دولار)، والزي الرسمي (٠٠٠ ١٧٨ دولار)، والبترين والزيوت ومواد التشحيم (٥٠٠ ١٤٨ دولار)، وكتب للمكتبة (٠٠٠ ٧٥ دولار)، ولوازم للطب الشرعي (٢٠٠ ٩٠ دولار)، ولوازم متنوعة (٦٠٠ ٤١ دولار)، وتمثل الزيادة في الاحتياجات في مجالات لوازم المكاتب ولوازم معالجة البيانات وأوراق النسخ الضوئي واللوازم السمعية والبصرية في عام ٢٠٠١ الزيادة المتوقعة في أنشطة المحكمة. ويقابل جزءا من الزيادة في الاحتياجات نقص في الاحتياجات في مجالات لوازم الطب الشرعي والبترين والزيوت ومواد التشحيم، ناجم عن إتمام برامج استخراج الجثث في كوسوفو.

الأثاث والمعدات

٥٧ - تُمثل الاحتياجات الواردة تحت هذا البند (٠٠٠ ٣٩٧ ٤ دولار) زيادة بمبلغ ٨٠٠ ٧٠٨ ١ دولار. وتتعلق الزيادات الكبيرة بالأثاث والتركيبات ومعدات المعالجة الالكترونية للبيانات، وهي زيادات ناجمة أساسا عن المبنى الثالث المقترح للمكاتب في لاهاي، وتبلغ في مجموعها ٩٠٠ ٤٥٧ ١ دولار؛ وتتعلق أيضا بالاستعاضة عن مقاعد المكاتب والمؤتمرات (٤٠٠ ٢٩٦ دولار)؛ ورفع كفاءة تطبيقات البرامجيات للمكاتب (٣٠٠ ٢٠٢ دولار). ويقابل جزءا من الزيادة في هذه المجالات نقص في الاحتياجات الواردة تحت بند المركبات والمعدات السمعية والبصرية. ويتألف هذا المبلغ مما يلي:

(أ) اقتناء الأثاث والتركيبات (٦٠٠ ٦٢٢ دولار). ويشمل هذا المبلغ الاستعاضة عن ١٤٠ ١ مقعدا لغرف الاجتماعات والمكاتب كان مالك المبنى قد وفرها حين شغلت المحكمة المبنى في البداية (٤٠٠ ٢٩٦ دولار) وأثاثا للموظفين الجدد وللعدد المتزايد للموظفين المعينين تحت بند المساعدة المؤقتة العامة (٤٠٠ ٢٧٥ دولار)، ولوحات أسماء الموظفين واللوحات الارشادية للأماكن الجديدة للمكاتب (٨٠٠ ٢٤ دولار)، والأثاث لوحدة للتمريض (٠٠٠ ١٥ دولار)، وعربة وسلالم ووحدات تخزين (٠٠٠ ١١ دولار)؛

(ب) اقتناء معدات المكاتب (٧٠٠ ٤٤ دولار). ويشمل هذا شراء آلتين إضافيتين لتمزيق الأوراق لمبنى المكاتب الجديد تتحملان الاستخدام الكثيف (٤٠٠ ٤١ دولار)، وخزائن لحفظ الوثائق (٣٠٠ ٣ دولار)؛

(ج) اقتناء معدات معالجة بيانات (٨٠٠ ٩٢٢ ١ دولار). يُطلب تخصيص هذا المبلغ لمعدات إضافية لمعالجة البيانات تتعلق بمبنى المكاتب الجديد (٧٠٠ ٩٦٤ دولار)، وشراء واستبدال حواسيب منضدية وحواسيب حجرية وطابعات (٧٠٠ ٤٨٠ دولار) واحتياجات أخرى من الأجهزة المتخصصة (١٠٠ ٥٤ دولار)، وذلك كما يلي:

'١' تلزم معدات لإقامة وصلة الكترونية للمبنى الثالث مأمونة وعالية السعة، وتضم وصلة ألياف ضوئية ذات نطاق ترددي عال بين المباني (٠٠٠ ١٢٠ دولار) يدعمها نظام ترميز للوصلة (٠٠٠ ٢٧٠ دولار) يُتيح سرية كاملة لمرور المعلومات والبيانات خلال هذه الوصلة، بما في ذلك شبكة كابلات تضم منظومة كابلات داخلية هيكلية (٠٠٠ ١٥٠ دولار) وأجهزة نقل رسائل صوتية (٠٠٠ ٣ دولار) وبدالات لنقل البيانات (٧٠٠ ٨٥ دولار) ورفوفا ولوحات توصيل (٠٠٠ ٤٥ دولار)، وكابلات توصيل (٠٠٠ ٤) دولار) ومعدات لقياس استخدام الشبكة المحلية (٠٠٠ ٢٠ دولار) وبرنامجا لترميز البيانات المنقولة؛

'٢' تعتزم المحكمة الاستعاضة عن ١٤٠ حاسوبا و ٢٤ طابعة (٢٠٠ ٢٤٣ دولار). وعلاوة على ذلك، ستكون هناك حاجة إلى ٩٠ حاسوبا و ٥ طابعات للموظفين الجدد والموظفين المدرجين تحت بند المساعدة المؤقتة العامة (٠٠٠ ١٤٤ دولار و ٠٠٠ ٢٦ دولار على التوالي). ويُطلب تخصيص مبلغ ٠٠٠ ٥٤ دولار لشراء ٢٠ حاسوبا حجريا لاستخدام شعبة التحقيقات وقسم الضحايا والشهود، ووحدة إدارة المحفوظات والسجلات، وقاعات المحكمة. وعلاوة على ذلك، سيتعين الاستعاضة في عام ٢٠٠١ عن ٥ حواسيب حجرية ذات طابعات نقالة (٥٠٠ ١٣ دولار)؛

'٣' تشمل معدات الشبكة رفع كفاءة الخدمات الأساسية للشبكة المحلية لمكتب المدعي العام (٧٠٠ ١١١ دولار) ولقلم المحكمة (٠٠٠ ٦٠ دولار) والاستعاضة عن ٤ حواسيب مركزية (٠٠٠ ١٤٦ دولار)، ورفع كفاءة عدة حواسيب مركزية (٦٠٠ ١٠٥ دولار) من أجل تلبية الزيادة الكبيرة المتوقعة في مواد المعلومات، ولا سيما في مكتب المدعي العام في عام ٢٠٠١؛

'٤' تشمل عمليات اقتناء أجهزة متخصصة ٢٧ ماسحة ضوئية لاستخدامها في مكتب المدعي العام، وفي وحدة إدارة المحفوظات والسجلات، وفي خدمات دائرة الإعلام وفي دوائر المحكمة (٥٠٠ ٤٠ دولار). وتعتزم المحكمة الاستعاضة عن طريق الأسلوب الحالي للتحقق من الاتصال بشبكتها القائم على أساس كلمة السر بالاستيثاق من ذلك الاتصال على أساس الخصائص الحيوية لحوالي ١٠٠ مستعمل للشبكة (٦٠٠ ١٣ دولار)؛

(د) اقتناء حزم برامجية (٢٠٠ ٥٩٦ دولار). يتضمن هذا المبلغ رفع كفاءة برامجيات المكاتب إلى ''الوينـدوز ٢٠٠٠'' (٣٠٠ ٢٠٢ دولار)، وبرامجيات الشراء (٠٠٠ ٩٩ دولار)، وبرامجيات إدارة المباني (٠٠٠ ٦٠ دولار)، وبرامجيات أمن البيانات (٠٠٠ ٦٥ دولار)، وبرامجيات الدعم اللغوي (٠٠٠ ٨٠ دولار)، وبرامجيات مضادة للفيروسات (٣٠٠ ١٥ دولار)، وبرامجيات ترميز البيانات (٠٠٠ ٥ دولار)، وبرامجيات تدقيق أمن البيانات (٤٠٠ ١٨ دولار)، وعمليات لرفع كفاءة عدة برامجيات (٢٠٠ ٥١ دولار)؛

(هـ) اقتناء مركبات (٠٠٠ ١٤٠ دولار). يشمل هذا المبلغ الاستعاضة عن ٤ مركبات لم تعد مجدية اقتصاديا (٠٠٠ ١٠١ دولار) واقتناء حافلة خفيفة (٠٠٠ ٢٥ دولار) لنقل الشهود في لاهاي ومركبة خدمات (٠٠٠ ١٤ دولار) لتسهيل تنقل موظفي إدارة المباني والدعم الالكتروني بين المباني الثلاثة في لاهاي؛

(و) اقتناء معدات اتصال (٩٠٠ ٥٧٠ دولار). يُطلب تخصيص هذا المبلغ لاقتناء معدات اتصال للمبنى الجديد للمكاتب (٢٠٠ ٢٤٤ دولار) ومعدات للاتصال بالسواتل (٠٠٠ ٨١ دولار)، ومعدات للهاتف (٣٠٠ ١١٦ دولار)، ومعدات للاتصال اللاسلكي بين طرفين (٤٠٠ ١٢٩ دولار). وتشمل معدات الاتصال لمبنى المكاتب الجديد محطة لاسلكي وأجهزة إعادة إرسال (٠٠٠ ١٧ دولار)، ومعدات مقسم فرعي آلي خصوصي، وتركيب كابلات ألياف ضوئية (٠٠٠ ١٠٦ دولار)، وهواتف في مناطق عامة (٢٠٠ ١ دولار). وتتألف معدات الهاتف من هواتف للموظفين الجدد (٨٠٠ ١٤ دولار) والهواتف المحمولة وأجهزة الفاكس (٥٠٠ ١١ دولار)، والاستعاضة عن جهازي فاكس مُؤمّنين (٠٠٠ ٢٤ دولار)، وهواتف إضافية مؤمّنة تستخدم في مكتب المدعي العام (٠٠٠ ٣٦ دولار)، وأجهزة نقل وتحويل رسائل صوتية هاتفية للموظفين الميدانيين (٠٠٠ ٣٠ دولار). وتشمل معدات الاتصال اللاسلكي أبراجا وهوائيات للاتصال اللاسلكي للتحقيقات الميدانية (٢٠٠ ٩٠ دولار)، والاستعاضة عن ٦ أجهزة اتصال لاسلكي ذات تردد فائق محمولة على المركبات (٠٠٠ ١٨ دولار)، والاستعاضة عن ٥٣ جهاز لاسلكي يدوي (٢٠٠ ٢١ دولار)؛

(ز) اقتناء معدات سمعية وبصرية (٣٠٠ ٣٠٣ دولار). يُطلب تخصيص هذا المبلغ للاستعاضة عن معدات وبرامجيات سمعية وبصرية لقاعات المحكمة ورفع كفاءتها (٥٠٠ ١١٣ دولار) من أجل كفالة المستوى العالي للخدمات السمعية والبصرية في قاعات المحكمة، ولمد نظام التوزيع السمعي والبصري (٣٠٠ ٦٢ دولار) إلى المبنى الجديد للمكاتب

والبرامج السمعية والبصرية المتنوعة إلى خارج قاعات المحكمة لاستعمال خدمات الإعلام (٩٠٠ ٣٩ دولار) وموظفي غرف المؤتمرات (٤٠٠ ٢٦ دولار) ومكتب المدعي العام (٢٠٠ ٦١ دولار)؛

(ح) اقتناء معدات للأمن والسلامة (٠٠٠ ١٦٥ دولار). يُطلب تخصيص هذا المبلغ لمعدات تتعلق بمبنى المكاتب الجديد، بما في ذلك آلتان للفحص بالأشعة السينية (٥٠٠ ١٠٦ دولار) ومعدات أخرى للأمن والسلامة تتعلق بالعمليات الحالية (٥٠٠ ٥٨ دولار)، بما في ذلك أسلحة لموظفي الأمن الجدد وذخائر ومعدات أخرى للأمن والسلامة؛

(ط) اقتناء معدات متنوعة (٥٠٠ ٣١ دولار). تطلب وحدة الاستنساخ والرسوم ووحدة إدارة المباني تخصيص هذا المبلغ لمعدات وأدوات متنوعة.

الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين

٥٨ - تبلغ الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين لجدول ملاك الموظفين المقترح لقلم المحكمة ٩٠٠ ٩٦٦ ٥ دولار.

الإيرادات

٥٩ - تشمل الإيرادات المتوقعة لعام ٢٠٠١ وقيمتها (٢٠٠ ٧٧ دولار) إيرادات من إيجار أماكن للمكاتب (٢٠٠ ٥ دولار) وإيرادات من عمليات المرآب (٠٠٠ ٧٢ دولار).

ثالثا - استنتاجات

٦٠ - استنادا إلى المقترحات الواردة في هذا التقرير، يُقدر أنه يلزم تخصيص موارد يبلغ إجماليها ٣٠٠ ٤٦٤ ١١٢ دولار (صافيها ٨٠٠ ١٨٠ ١٠٠ دولار) لقيام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بمهامها في عام ٢٠٠١. وسيلزم تخصيص مبلغ إضافي قدره ٣٠٠ ٢٠٦ ١٢ دولار للاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، تُقابله الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين بالمبلغ نفسه.

٦١ - وفي عام ١٩٩٩، سجلت المحكمة رصيدا غير مربوط إجماليه ٦٠٠ ٠٧٣ ١٤ دولار (صافيه ٣٠٠ ٦١٤ ١٣ دولار). ومن الرصيد غير المربوط، أُخذ في الحسبان في تمويل الميزانية لعام ٢٠٠٠، مبلغ ٠٠٠ ٢٠٠ ٨ دولار، وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٤/٢٣٩ ألف المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، لاستخدامه في تمويل أنشطة المحكمة لعام ٢٠٠٠. وإذا رغبت الدول الأعضاء في أن تأخذ في الحسبان الرصيد غير المربوط لعام ١٩٩٩ لتمويل أنشطة المحكمة لعام ٢٠٠١ فإنه يمكن خصم الرصيد المتبقي البالغ إجماليه ٦٠٠ ٨٧٣ ٥ دولار (صافيه ٣٠٠ ٤١٤ ٥ دولار) من الاحتياجات

التقديرية للموارد البالغ إجماليها ٣٠٠ ٤٦٤ ١١٢ دولار (صافيها ٨٠٠ ١٨٠ ١٠٠ دولار). وعلاوة على ذلك، أُبلغ عن إيرادات للفائدة وإيرادات متنوعة تبلغ ٠٠٠ ٤١٢ ٣ دولار لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ في التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة (A/55/5/Add.12)، يمكن أن تؤخذ في الاعتبار لتمويل ميزانية المحكمة لعام ٢٠٠١. وقد ترغب الدول الأعضاء أيضا في أن تخصم الرصيد التقديري غير المربوط لعام ٢٠٠٠ (إجماليه ٠٠٠ ٥٠٠ ٢ دولار وصافيه ٠٠٠ ٢٢٧ ٢ دولار). وترد حسابات المبالغ اللازمة لتمويل المحكمة في عام ٢٠٠١ في المرفق العاشر.

٦٢ - وفي القرارين ٢٣٩/٥٤ ألف وباء، قررت الجمعية أن تقسم نسبة ٥٠ في المائة من المبلغ الإجمالي لاحتياجات المحكمة من الموارد لعام ١٩٩٩ وفقا لجدول الأنصبة المقررة المنطبق على الميزانية العادية، وأن تقسم الرصيد المتبقي وفقا لجدول الأنصبة المقررة المنطبق على عمليات حفظ السلام. وكما يتضح في المرفق العاشر، فإن تقسيم المبلغ المقترح وإجماليه ٥٠٠ ٦٠١ ١٠٠ دولار (صافيه ٥٠٠ ١٢٧ ٨٩ دولار)، بعد أن يؤخذ في الاعتبار الرصيد غير المربوط غير المستخدم لعام ١٩٩٩، وإيرادات الفائدة والإيرادات المتنوعة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، والرصيد التقديري غير المربوط لعام ٢٠٠٠، سيكون، إذا ما قررت الجمعية العامة ذلك، على النحو التالي:

(أ) يُقسم مبلغ إجمالية ٧٥٠ ٣٠٠ ٥٠ دولارا (صافيه ٧٥٠ ٥٦٣ ٤٤ دولارا) بين الدول الأعضاء، وفقا لجدول الأنصبة المقررة المنطبق على الميزانية العادية للأمم المتحدة لعام ٢٠٠١؛

(ب) يُقسم مبلغ إجماليه ٧٥٠ ٣٠٠ ٥٠ دولارا (صافيه ٧٥٠ ٥٦٣ ٤٤ دولارا) بين الدول الأعضاء، وفقا لجدول الأنصبة المقررة المنطبق على عمليات حفظ السلام لعام ٢٠٠١.

٦٣ - ويمكن ملاحظة أن مقترحات الميزانية هذه، إذا حُسبت على أساس التكلفة الكاملة (أي باستخدام معامل شغور نسبته ٥ في المائة لكل الوظائف)، ستتطلب تخصيص مبلغ إضافي إجماليه ٧٠٠ ٤٥٤ ٥ دولار (صافيه ٧٠٠ ٤٤٠ ٤ دولار) في السنة المالية القادمة. وعلى ذلك الأساس، فإن اعتمادات ميزانية التكاليف الكاملة للمحكمة، باستخدام ملاك الوظائف المقترح لعام ٢٠٠١، تصل إلى مبلغ إجماليه ٠٠٠ ٩١٩ ١١٧ دولار (صافيه ٥٠٠ ٦٢١ ١٠٤ دولار).

المرفق الأول

افتراضات الميزانية

١- تقوم التقديرات المنقحة المقترحة للميزانية على افتراض أن سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة هو ٢,٤٧ غيلدر هولندي لكل دولار. وأن معامل تسوية مقر العمل للاهاي المستخدم في عام ٢٠٠٠ هو ٤,٦.

٢ - ويجري عموما إعداد تقديرات النفقات للميزانية المقررة على أساس جداول المرتبات الإجمالية. على أن عروض الميزانية المقدمة من الوحدات التنظيمية الرئيسية في الميزانية، كُلٍ على حدة، تعكس جداول المرتبات الصافية (أي المرتب الإجمالي مطروحا منه الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، الأمر الذي يُتيح إمكانية مقارنة ميزانية المحكمة بميزانيات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ولكي يتسنى إظهار المستويات الإجمالية للنفقات والفرق بين الأجور الإجمالية والأجور الصافية، ترد الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين بندا مستقلا في كل جداول النفقات. أما المبلغ المعاوض فيرد تحت باب الإيرادات في الميزانية.

٣ - وفيما يتعلق بمعدلات الشغور، تُستخدم لعام ٢٠٠١ نسبة قدرها ٦٠ في المائة للوظائف المؤقتة الجديدة في الفئة الفنية والفئات العليا ونسبة قدرها ٥٠ في المائة للوظائف المؤقتة الجديدة في فئة الخدمات العامة والفئات ذات الصلة. أما الوظائف المؤقتة الحالية، فتستخدم لها نسبة قدرها ٥ في المائة للموظفين في الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة.

المرفق الثاني

المبررات للوظائف الجديدة والوظائف المعاد تصنيفها والوظائف المعاد توزيعها

ألف – مكتب المدعي العام

المكتب المباشر للمدعي العام

١ – يتكون المكتب المباشر للمدعي العام من ثلاثة أجزاء: الأمانة وقسم وحدة الدعم للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ووحدة الاستئناف.

وحدة الاستئناف

٢ – يتولى المحامي في وحدة الاستئناف مسؤولية إعداد موجزات الاستئناف للمحكمة، وعرض الاستئنافات على دائرة الاستئناف. وبالإضافة إلى الرد على الاستئنافات الموضوعية التي تقدم عند انتهاء كل قضية، تتولى وحدة الاستئناف مسؤولية إعداد الاستئنافات التي تُرفع باسم المدعي العام. وفي كل استئناف، تمهيدي أو موضوعي، يكون المدعي العام طرفا أساسيا فيه، ويجب تقديم الوثائق اللازمة وإدخال المستندات المحددة في ملف القضية في حدود الفترات الزمنية التي تحددها القواعد أو تأمر بها دائرة الاستئناف.

٣ – وقد شهد عبء العمل في وحدة الاستئناف زيادة كبيرة. ففي عام ٢٠٠٠، ستعالج الوحدة ١٠ استئنافات مرفوعة إلى كلتا المحكمتين، ويحتمل أن يمتد النظر في ٣ استئنافات منها إلى عام ٢٠٠١. وانطوى أحد هذه الاستئنافات على عدد كبير من المتهمين وآلاف من صفحات المواد التي تعين مراجعتها ومئات من صفحات الموجزات التي تعين صياغتها. ومن المتوقع أن تُرفع في عام ٢٠٠١ إلى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ١٠ استئنافات تشمل ٢٥ متهما، وأن ترفع إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ٦ استئنافات تشمل ١٤ متهما. وفي ضوء زيادة كهذه وبالنظر إلى نطاق البحث والإعداد اللازم لكل استئناف، يتضح أن الموظفين الحاليين لا يستطيعون النهوض بعبء العمل الموضح.

وظائف جديدة: واحدة في الرتبة ف – ٣، وواحدة في الرتبة ف – ٢؛ وظائف معاد توزيعها: واحدة في الرتبة ف – ٤؛ وظائف منقولة: واحدة في الرتبة ف – ٥

٤ – يتألف ملاك الوظائف الحالي لوحدة الاستئناف من ٦ وظائف في الفئة الفنية: وظيفتا محامي استئناف أول (في الرتبة ف – ٥) ووظيفتا موظف قانوني (في الرتبة ف – ٤) ووظيفتا موظف قانوني (في الرتبة ف – ٣) ووظيفة سكرتير واحدة. ويتولى محامي استئناف أول

(في الرتبة ف – ٥) وموظفان قانونيان (أحدهما في الرتبة ف – ٤ والآخر في الرتبة ف – ٣) الأعمال المتعلقة بالاستئنافات المقدمة من جانب المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فيما يقوم محامي استئناف أول (في الرتبة ف – ٥) وموظفان قانونيان (أحدهما في الرتبة ف – ٤ والآخر في الرتبة ف – ٣) بالأعمال المتعلقة بالاستئنافات المقدمة من جانب المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

٥ – ويتمثل هدف رئيسي للمدعية العامة في كفالة النظر المستقل والمجرد في المسائل المطروحة، تمشيا مع ما تقتضيه مسؤولياتها من التصرف بتراهة. ويتعين أن يكون لديها، في توليها الاستئنافات، هيئة لمحامي الدفاع يستطيعون، متحللين من أي ارتباط، المثول أمام المحكمة ولا يكونون عليهم واجبات المرافعة أو واجبات الإعداد لمرافعة. إذ لا يكون من المستحسن ولا من العملي للمحامي الذي يتولى المرافعات أن يكون مكلفا بالمثول أمام دائرة الاستئنافات. وبصرف النظر عن أي شيء آخر، يلزم توافر مهارات خاصة لأعمال الاستئناف، ومن شأن الإعداد للقضايا والمثول أمام دائرة الاستئناف، أن تتعارض، من وجهة نظر عملية، مع المثول أمام الدوائر التمهيدية. إذ يتعين، عند تولي مهمة إعداد موجزات الاستئناف، سواء برفع قضايا أولية أو بالرد على المسائل المطروحة من قبل المتهمين، القيام بالاجتماع بالموظفين الذين تولوا مسائل المرافعة والتشاور معهم ومقابلتهم. ويتعين أيضا رصد سير القضايا المنظورة كيما يكون موظفو وحدة الاستئناف، إذا ما تم رفع استئناف عند انتهاء القضية، على علم بماضي القضية وسيرها. فالاستئناف هو، إلى حد ما، استمرار للإجراءات القضائية، وإن تكن المسائل التي قد تطرح تختلف عن المسائل التي طرحت أثناء المحاكمة. والأهم من ذلك هو أن البت في أي استئناف يمثل انتهاء الإجراءات القانونية، أي أنه يمثل البت النهائي في الوقائع وفي القانون. لذلك، يتعين النظر في المواد المتاحة أمام دائرة الاستئناف من منظور مختلف ومستقل.

٦ – وإذا ما أُخذت كل هذه المسائل في الاعتبار فإنه يتعين تخصيص وظيفتين قانونيتين إضافيتين لوحدة الاستئناف. الوظيفة الأولى يشغلها موظف ذو خبرة في أعمال الاستئناف (في الرتبة ف – ٣)، ويمكن أن يساعد في إعداد المذكرات وصياغتها، وجمع الوثائق والمواد الأخرى، ووضع نماذج لموجزات الاستئناف وتقديم المساعدة عموما في المحكمة. والوظيفة الأخرى يشغلها محام معاون (في الرتبة ف – ٢) يتولى المسائل القانونية التي يغلب عليها الطابع الروتيني، والتي تطرح أثناء إعداد جميع استئنافات الادعاء والردود على الاستئنافات مثل صياغة الموجزات، وكفالة الامتثال لجميع أوامر وتوجيهات دائرة الاستئناف، والاتصال المستمر بهيئة الدفاع وقلم المحكمة.

٧ - وحتى منتصف عام ٢٠٠٠، أعدت وحدة الاستئناف ٦ استئنافات للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (فوروندیزیا، وسیلیبیشي، وأليكسوفيسكي، وكوبريسكيتش، ومليسيتش، وبلاسكيتش) و ٦ استئنافات للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (كاييشيما/ روزيندانا، وروتوغاندا، وأكاييسو، وموسييما، وكامباندا، وسيروشاغو). وعلاوة على ذلك، أعدت المحكمة استئنافا تمهيديا رئيسيا (بارایاغویزا). ومن أجل تقديم القضايا في مواعيدها المحددة، نُقلت وظيفة في الرتبة ف - ٤ إلى هذه الوحدة من قسم المشورة القانونية. ويقترح أن يستمر نقل هذه الوظيفة في عام ٢٠٠١. وبذا يصل العدد الحالي الكلي لموظفي الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى موظفيْن قانونييْن (في الرتبة ف - ٤).

٨ - ويُقترح نقل وظيفة محامي الاستئناف (في الرتبة ف - ٥)، الذي يتولى الاستئناف لدى محكمة رواندا، من لاهاي إلى أروشا ليدير العدد المتزايد من الاستئنافات الناجمة عن القضايا المعروضة على محكمة رواندا. ويعتزم المدعي العام إنشاء وحدة استئناف في محكمة رواندا في أروشا، سيكون لديها محامي استئناف أول (في الرتبة ف - ٥) (منقول من لاهاي)، ومستشار قانوني جديد للاستئناف (في الرتبة ف - ٤) ومستشار قانوني للاستئناف (في الرتبة ف - ٣) موجود حاليا في الوحدة، وموظف قانوني جديد (في الرتبة ف - ٢). وستبقى الوظيفتان ف - ٣ و ف - ٤ الموجودتان في لاهاي، واللتان يتولى الموظفان اللذان يشغلانها حاليا الاستئنافات المتعلقة بمحكمة رواندا، في مكانهما في لاهاي لأغراض الاتصال ولكفالة اتساق الاجتهادات القضائية في مكتب المدعي العام ولإطلاع المدعي العام على سير الاستئنافات لدى محكمة رواندا.

شعبة الادعاء

٩ - تتألف شعبة الادعاء من مكتب رئيس الادعاء، وقسم المحاكمات، ووحدة دعم المحاكمات، وقسم المحامين المشاركين والمستشارين القانونيين لأفرقة التحقيق، وقسم المشورة القانونية. وتسعى الشعبة إلى توفير فريق محاكمة إضافي لمواكبة وتيرة المحاكمات وحالات إلقاء القبض على المتهمين التي تستوجب القيام بالأعمال السابقة للمحاكمات. ولدى الشعبة حاليا ٨ أفرقة محاكمة، تتوافر لها القدرة على القيام بالادعاء في ست محاكمات في آن واحد والإعداد لمحاكمتين أخريين يمكن بدؤهما فور الانتهاء من النظر في قضية ما.

١٠ - وتواجه شعبة الادعاء صعوبات في الإيفاء بالتزاماتها لعوامل ثلاثة هي، حصول زيادة في معدل حالات إلقاء القبض على المتهمين وزيادة عدد جلسات المحكمة عن الأعوام السابقة وزيادة عدد الأشخاص المتهمين ذوي المناصب العالية الذين ينتظرون المحاكمة.

ويشمل عدد من هذه المحاكمات، مثل كرايسنيك، وبرادنين، وتاليتش، وغاليتش، قيادات سياسية أو عسكرية كبيرة، وهي محاكمات ضخمة في نطاقها ومدى تعقدها، وهي بذلك تلقي عبئا ثقيلا على موارد مكتب المدعي العام. وكان ملاك أفرقة المحاكمات الحالي يقوم على أساس عبء عمل يتألف من ست محاكمات جارية في آن واحد ومحاكمتين قيد الإعداد. وفي منتصف حزيران/يونيه ٢٠٠٠، كانت هناك ٤ محاكمات جارية و ٩ محاكمات قيد الإعداد. وفي نفس الفترة في عام ١٩٩٩، كانت هناك ٤ محاكمات جارية و ٥ محاكمات قيد الإعداد. ونجم أثر كبير في عبء العمل عن الزيادة في عدد حالات إلقاء القبض على المتهمين حالات الإحالة (١٢) في النصف الأخير من عام ١٩٩٩ وفي النصف الأول من عام ٢٠٠٠، جنبا إلى جنب مع ارتفاع مستوى المسؤولية لدى أولئك المتهمين. ويمكن شمول بعض أولئك الذين أُلقي القبض عليهم في القضايا الحالية، إلا أنه تعين فتح ٧ قضايا، من أصل مجموعة القضايا الإثنتي عشرة، وتكليف أفرقة محاكمات بها. وكان هذا يعني أن بعض المحامين قد كُلف الواحد منهم بقضيتين أو ثلاث قضايا. وفي الأعوام السابقة، كان في إمكان محامي ادعاء أول أن يأخذ أكثر من قضية في وقت واحد. على أن التغير في مستوى مسؤولية الأشخاص المتهمين يجعل من المتعذر على محام أن يتحمل أخذ أكثر من قضية واحدة كبيرة ومعقدة في آن واحد. ويكتسب ذلك أهمية كبيرة لأن دوائر المحكمة سعت إلى الحد من طول فترة المحاكمات، بالتركيز أكثر على مرحلة ما قبل المحاكمة، التي يتعين خلالها على أفرقة المحاكمات الوصول بالقضايا إلى مرحلة تكون جاهزة للنظر فيها في فترات زمنية أقصر.

١١ - ومن أصل القضايا الثلاث عشرة التي يجري النظر فيها أو إعدادها، تعتبر ٥ منها قضايا رئيسية بالنظر إلى المناصب العالية للمتهمين، الأمر الذي يتطلب إجراء بحوث واسعة النطاق في قواعد البيانات لإطلاع الدفاع على الأدلة، وبالنظر إلى مشاركة محامي ادعاء أول في كل خطوة من خطوات الإعداد. وخلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٠، يقدر أن يتم طرح ٣ قضايا جديدة، وسوف يمتد العمل في جميع هذه القضايا إلى عام ٢٠٠١.

١٢ - ويتمثل العامل الرئيسي الآخر في ازدياد عبء العمل في تضاعف عدد جلسات المحكمة. وفي حين ترحب أفرقة المحاكمات بهذه الزيادة في الأيام التي تنعقد فيها المحكمة فإن ذلك يعني قصر كل فريق من أفرقة المحاكمة على محاكمة واحدة. وإن هذا الفريق لا يستطيع قبول الإعداد لقضية أخرى في نفس الوقت.

قسم المحاكمات

١٣ - يتولى محامي ادعاء أول (في الرتبة ف - ٥) قيادة كل فريق من أفرقة المحاكمات الثمانية. ويعاون كل محامي ادعاء فريق محاكمات مؤلف من محاميين مشاركين (في الرتبة ف - ٤) وموظف قانوني (في الرتبة ف - ٢) ومدير قضايا (في فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) ومساعد لدعم المحاكمات (في فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)). ويقدم ثلاثة سكرتيريين (في فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) الدعم لهذا القسم.

١٤ - ويخول المدعي العام كل محامي ادعاء أول المسؤولية عن إجراء كل محاكمة، من حيث الأدلة التي سيجري تتبعها والبيانات القانونية التي ستقدم وأساليب المحاكمة التي ستتبع أثناء المحاكمة. ويوجه محامي الدفاع الأول الفريق في مجال جمع أدلة إضافية ليصار تقديمها إلى المحكمة؛ ويحدد المجالات التي تتطلب بحوثا قانونية؛ ويقرر في كل محاكمة نوع الأدلة والمعلومات والمواد التي يتعين تقديمها إلى الدفاع وفقا لالتزام المدعي العام بالكشف عن الأدلة؛ ويكون مسؤولا عن البت في المذكرات القانونية والإفادات الكتابية بصيغتها النهائية. ويوجه محامي الادعاء الأول أيضا جهود فريق المحاكمات المبذولة للرد على حجج الدفاع وشهود الدفاع، وهذا أمر بالغ الصعوبة حين لا يكون مطلوبا من المتهم إعطاء مهلة إخطار طويلة بأدلة الدفاع التي سيتم تقديمها.

وظائف جديدة: وظيفة في الرتبة ف - ٥ ووظيفة في الرتبة ف - ٣؛ وظائف معاد تصنيفها: ٨ وظائف من الرتبة ف - ٢ إلى الرتبة ف - ٣

١٥ - في منتصف حزيران/يونيه ٢٠٠٠، كان مكتب المدعي العام يشارك بهمة في ٤ محاكمات تشمل ١١ شخصا متهما وكان يُعد ٩ محاكمات أخرى تشمل ١٥ متهما، ليصل المجموع إلى ١٣ قضية تشمل ٢٦ متهما. ومع أن ملاك الوظائف في شعبة الادعاء كان يكفي في عام ١٩٩٩ ليواكب وتيرة المحاكمات المقررة ومعدل حالات إلقاء القبض على المتهمين، فإن الشعبة تواجه الآن صعوبات في مجاراة عبء العمل.

١٦ - وكان المفهوم أن الموظفين القانونيين في الرتبة ف - ٢ غير ذوي خبرة تمكِّنهم من المثول أمام المحكمة كمحامين. إلا أنه اتضح لمحامي الإدعاء الأول خلال السنين أن جميع الموظفين القانونيين قادرون، وهم تحت الإشراف، على المشاركة بنشاط في النظر في القضايا بتوليهم مسؤوليات كمحامين.

١٧ - وتقرر في عام ٢٠٠٠ أن تسند إلى الموظفين القانونيين الثمانية في الرتبة ف - ٢ في قسم المحاكمات مهام أعلى مستوى، وأن تتاح لهم على وجه التحديد فرصة المثول أمام المحكمة كمحامين، بمناقشة الشهود واستجوابهم والقيام ببعض المرافعات. وترتب على المهام

الجديدة التي تنطوي على زيادة كبيرة في مستوى المسؤولية، طلب إعادة تصنيف الوظائف الثمانية من الرتبة ف – ٢ إلى الرتبة ف – ٣.

١٨ – وعليه، يقترح إنشاء وظيفتين إحداهما لمحامي ادعاء أول في الرتبة ف – ٥ والأخرى لموظف قانوني في الرتبة ف – ٢، باعتبار أن ذلك يشكل جزءا من فريق محاكمات إضافي للنهوض بالعدد المتزايد للقضايا التي يجري نظرها.

وحدة دعم المحاكمات

وظائف جديدة: ٣ وظائف في فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ وظائف معاد توزيعها: وظيفة في الرتبة ف – ٢

١٩ – تتألف وحدة دعم المحاكمات من ثمانية مديري قضايا وثمانية مساعدين لدعم المحاكمات (في فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، يكلفون بالعمل مع أفرقة المحاكمات طوال الفترة التي تستغرقها المحاكمة، ثم يكلفون بالعمل في محاكمة جديدة. وفي إطار كل محاكمة، يتولى موظف لدعم المحاكمات، تحت توجيه وإشراف كل من محامي الادعاء الأول والمحامي المشارك، مسؤولية الأعمال التحضيرية والبحوث المتعلقة بما في حوزة مكتب المدعي العام من أدلة ومعلومات لتحديد المواد ذات الصلة لتقديمها في المحكمة أو للكشف عنها للدفاع (الإفصاح) وغيرها من الأنشطة الإدارية اللازمة لكفالة إمكانية مباشرة قضايا الادعاء بفعالية حسب الأصول المرعية.

٢٠ – ويقوم كل مدير من مديري القضايا بترتيب الجداول الزمنية لاختيار الشهود العدول وبكفالة وصول مواد الكشف إلى الدفاع، ولكفالة رفع الطلبات والردود ضمن المهل الزمنية التي تحددها دوائر المحكمة، والتنسيق مع قسم الضحايا والشهود بشأن سفر الشهود وتواجدهم.

٢١ – ويقوم مساعدو دعم المحاكمات بإعداد الأدلة المادية وغير ذلك من المواد ذات الصلة لعرضها في الدوائر؛ وبتلقي المستندات المحتملة (المادية، والموثقة، والفوتوغرافية، والمصورة على أشرطة فيديو) من أفرقة التحقيقات؛ وبإعداد المستندات ووضعها في شكلها النهائي لعرضها في المحكمة، ويشمل ذلك استخدام معدات المسح الضوئي ورسم الخرائط إلكترونيا وأجهزة عرض الصور والرسوم.

٢٢ – ومطلوب إنشاء وظيفتين جديدتين، إحداهما لمدير القضايا والأخرى لمساعد دعم المحاكمات (في فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، باعتبار أن ذلك يشكل جزءا من طلب إنشاء فريق محاكمات جديد.

٢٣ - ويقترح أيضا إنشاء وظيفة لكاتب لدعم المحاكمات (في فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) لمساعدة مديري القضايا ومساعدي دعم المحاكمات في جمع الوثائق ذات الصلة بالقضية، ولتجميع وإعداد مجموعات الكشف، ولمسك سجلات للكشف، وفهرسة وحفظ مواد القضايا، وإعداد وحفظ المستندات، وأداء الواجبات الأخرى اللازمة. ومع عبء القضايا الحالي، المؤلف من أربع محاكمات جارية وتسع محاكمات قيد الإعداد، لم يعد كل من مديري القضايا ومساعدي دعم المحاكمات قادرا على توفير التغطية للآخر خلال فترات ذروة العمل.

٢٤ - ويُنظّم موظفو وحدة دعم المحاكمات في شكل مجموعة لكفالة المرونة في أداء المهام وإتاحة استجابة سريعة للاحتياجات العاجلة، في حال إلقاء القبض على المتهمين مثلا. وبدون إدارة حسنة لهذه الوحدة، يمكن أن تتفاوت أعباء العمل تفاوتا شديدا بين فريق وآخر، بما يؤدي إلى انعدام الكفاءة في استخدام الموظفين الحاليين وإلى آلاف الساعات من العمل الإضافي. وكيما يتسنى الإدارة الفعالة لهذه الوحدة، ستنقل إليها وظيفة واحدة (في الرتبة ف - ٢) من شعبة التحقيقات، وسيعاد تصنيفها لتصبح وظيفة رئيس الوحدة.

قسم المحامين المشاركين والمستشارين القانونيين لأفرقة التحقيق

٢٥ - يضم هذا القسم ٣٠ موظفا قانونيا، يعملون إما كمحامين مشاركين أو كمستشارين قانونيين لأفرقة التحقيق حسب حالة القضايا التي يتولونها. ويقوم القسم بتقديم الإرشاد والتوجيه والمشورة والأعمال القانونية الفنية لشعبة التحقيقات، وإعداد واستعراض جميع قرارات الاتهام وتقديم الدعم إلى أفرقة المحاكمات في مجال الدعاوى. ويخدم الموظفون القانونيون إما في وحدة المستشارين القانونيين لأفرقة التحقيق، فيعملون مع قادة أفرقة التحقيق من أجل تقديم الإرشاد القانوني إلى هذه الأفرقة، أو في وحدة المحامين المشاركين، فيخدمون في الدوائر الابتدائية في أفرقة المحاكمات التابعة للادعاء. ويؤدون أيضا مجموعة متنوعة من الواجبات الأخرى، بما في ذلك صياغة قرارات الاتهام، والمشاركة في استعراضات قرارات الاتهام، ويسدون المشورة بشأن المسائل القانونية التي قد يكون لها أثر عام على أعمال التحقيق والمرافعة المتعلقة بمكتب المدعي العام، والمسائل المتعلقة بالسياسة العامة وشؤون أخرى كثيرة. وغالبا ما يكون للمستشار القانوني بمفرده مسؤولياته كمستشار لأفرقة التحقيق، فيما يتعلق بقضية موجودة رهن التحقيق، وكمحام مشارك في قضية يجري النظر فيها في نفس الوقت.

وظائف جديدة: وظيفة في الرتبة ف – ٥، ووظيفتان في الرتبة ف – ٤

٢٦ – مع قيام شعبة الادعاء بالإعداد لمحاكمات أكبر أهمية وأشد تعقدا بكثير، ومن أجل النهوض بأعمال أثقل عبئا، تصبح الطلبات على القسم أشد ثقلا. ونظرا لتنوع المهام وتعقدها، يقترح تعيين رئيس في الرتبة ف – ٥ لتقديم الإدارة والتوجيه للموظفين القانونيين في هاتين الوحدتين.

٢٧ – وسيكون رئيس القسم مسؤولا أمام رئيس الادعاء، وسيكون مكافئا تقريبا، في التسلسل القيادي، للقائد (في الرتبة ف – ٥) المشرف على قادة الأفرقة (الذين يعمل معهم المستشارون القانونيون للأفرقة) وعلى أفرقة التحقيق ذات الصلة والمسؤول أمام رئيس التحقيقات. ويوجد عبء إداري وتنسيقي ثقيل يتعين النهوض به فيما يتعلق بالأنشطة المتنوعة للقسم، من حيث بعثات التحقيق واستعراضات قرارات الاتهام ومسائل السياسة العامة والمسائل القانونية، وقضايا أخرى كثيرة. وفي الماضي، وبهدف معالجة موقف صعب الاحتمال تعين على شعبة الادعاء أن تكلف محامي ادعاء أول ليكون رئيسا للقسم. وشكل هذا ضغطا على قدرة مكتب المدعي العام على الاضطلاع بمهامه في مجال المحاكمات، إلى حد لم يعد ممكنا عنده الحفاظ على الرئيس بالنيابة في منصبه. ومن شأن الوظيفة المقترحة للرئيس أن تؤدي إلى إدارة أفضل لمختلف المهام والموارد في القسم.

٢٨ – وإضافة إلى ذلك، يقترح إنشاء وظيفتي محام مشارك في الرتبة ف – ٤ كجزء من الطلب المتعلق بإنشاء فريق محاكمات جديدإزاء الزيادة في عبء العمل المتعلق بالمحاكمات.

شعبة التحقيقات

٢٩ – تشكل شعبة التحقيقات الجزء الأكبر في مكتب المدعي العام، وتضم مكتب رئيس التحقيقات، و ١٠ أفرقة تحقيق، ووحدة الطب الشرعي، ووحدة الطلبات والمعلومات التي أنشئت حديثا، وفريق الأبحاث المتعلقة بالقيادة، وفريق التحليل العسكري، والمكاتب الميدانية في زغرب وبلغراد، وسراييفو، وبنيا لوكا، وسكوبيا وبريشتينا.

٣٠ – وتقوم شعبة التحقيقات بإجراء التحقيقات الجنائية التي تسفر عن توجيه قرارات الاتهام إلى المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي. والتحقيقات عمل معقد لا يشترك فيه المحققون فقط إنما يشترك فيه أيضا محللون في مجال الاستخبارات العسكرية والجنائية، وباحثون، ومحللون للوثائق، وأخصائيون في الطب الشرعي. وتتم التحقيقات بتحديد هوية الشهود وأماكن وجودهم واستجوابهم، والقيام بصورة متزايدة بتحليل الوثائق التي يتم ضبطها بموجب أوامر تفتيش، وبمعاينة مكان الجريمة استنادا إلى الطب الشرعي، بما في ذلك مواقع المقابر الجماعية.

٣١ - وهناك تحول ملحوظ في طبيعة أنشطة بعض التحقيقات. ومع التأكيد على شخصيات القيادات العليا تتضح أهمية تحليل مختلف المواد لا مجرد جمعها وتسجيلها وترجمتها. وحتى الآن كانت المهمة الرئيسية للمحققين تتمثل في جمع الأدلة والمعلومات سواء عن طريق إجراء المقابلات مع الشهود أو من خلال جمع الوثائق. ومع توافر مزيد من الوثائق عن طريق عمليات البحث والضبط ومن خلال ترتيبات تعاونية مع المؤسسات والدول، يحدث تحول طبيعي في تركيز التحقيقات نحو إجراء تحليل صحيح ومتعمق لهذه المواد. فما زال يتعين الإجابة على كثير من الأسئلة ذات الأهمية الحاسمة المتعلقة بالسلطة القانونية والسلطة الفعلية والأنشطة الفعلية لشخصيات القيادات، وما زال يتعين توثيق هذه الإجابات. ولما كانت معظم الوثائق باللغات البوسنية/الكرواتية/الصربية فإن أفرقة التحقيقات تبحث عن محللين ذوي مهارات لغوية وهو اتجاه سينمو في السنوات المقبلة.

فريق التحليل العسكري

٣٢ - يضم فريق التحليل العسكري محللا أقدم (في الرتبة ف - ٤)، و ٤ محللي استخبارات عسكرية (في الرتبة ف - ٣)، و ٣ محللين جنائيين (في الرتبة ف - ٣) ومحللا جنائيا استراتيجيا (في الرتبة ف - ٣) (وظيفة معاد توزيعها)، و ٥ محللي استخبارات جنائية (في الرتبة ف - ٢)، وكاتبا لشؤون الخرائط (الخدمات العامة (الرتب الأخرى)). وكانت معظم الجرائم التي يقوم المدعي العام بإجراء التحقيقات بشأنها قد اقُترفت في سياق الصراع العسكري في يوغوسلافيا السابقة، ومن الأهمية لذلك إجراء تحليلات متخصصة للجوانب العسكرية للصراع.

الوظائف المعاد توزيعها: وظيفة واحدة في الرتبة ف - ٣

٣٣ - يقترح نقل وظيفة محلل تَتبع مسار التحقيقات (في الرتبة ف - ٣) إلى فريق التحليل العسكري لتصبح وظيفة محلل جنائي استراتيجي. فمع النمو في شعبة التحقيقات، تولى القادة الاضطلاع بالوظيفة الرئيسية لمحلل تتبع مسار التحقيقات. وإضافة إلى ذلك، قام رئيس شعبة التحقيقات، في سياق عملية إعادة التشكيل التي تمت في عام ٢٠٠٠، بالمواءمة بين كل الوحدات من أجل ترشيد مهام كل وظيفة. وكجزء من تلك العملية، تقرر أن الحاجة إلى التحليل الجنائي آخذة في التزايد وأنه ينبغي تبعا لذلك نقل وظيفة محلل تتبع مسار التحقيقات إلى فريق التحليل العسكري.

أفرقة التحقيق الجنائي

٣٤ - قبل عملية إعادة التشكيل التي تمت في عام ٢٠٠٠، كان في شعبة التحقيقات ١٠ أفرقة تحقيق، ٩ منها مسؤولة عن كل التحقيقات الجنائية التي يُجريها مكتب المدعي العام وتتصل بالصراع في البوسنة والهرسك وكرواتيا. وكان كل فريق يتألف من رئيس لفريق التحقيق (في الرتبة ف - ٤)، و ٨ لمحققين (٥ منهم في الرتبة ف - ٣ و ٣ في الرتبة ف - ٢) ومحلل استخبارات جنائية (في الرتبة ف - ٢). وبالإضافة إلى تلك الأفرقة التسعة، كان هناك فريق تحقيق خاص بكوسوفو، يتألف من رئيس فريق (في الرتبة ف - ٤) و ٨ محققين (٥ منهم في الرتبة ف - ٣ و ٣ في الرتبة ف - ٢)، ومحللين اثنين للاستخبارات الجنائية (في الرتبة ف - ٢). وكانت هناك مجموعة من ١١ مساعدا لغويا (الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) ومجموعة من ١٦ مساعد محقق تقومان بتقديم المساعدة إلى أفرقة التحقيق.

٣٥ - وما زالت هياكل الأفرقة باقية على ماكانت عليه. وأجريت مراجعة للهيكل العام لشعبة التحقيقات لكفالة بلوغ الهدف الذي كان قد أعلنه المدعي العام وهو إتمام الولاية المتعلقة بالتحقيقات في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠٠٤، وإتمام أعمال الملاحقة القضائية اللاحقة بأنجح وأكفأ طريقة ممكنة. ولبلوغ هذه الأهداف، أجريت بعض التغييرات في هياكل قيادة الأفرقة، وشملت العوامل التي أخذت بعين الاعتبار في إجراء هذه التغييرات الاقتراحات الرامية إلى إجراء التحقيقات مع الأشخاص الذين يشغلون مناصب قيادية في مختلف التنظيمات السياسية، والجماعات العسكرية وشبه العسكرية، وقوات الشرطة، وعتاة المجرمين في كل بلدية وقع فيها أكبر قدر من الإيذاء والقتل. وكانت نتيجة ذلك إنشاء أربع مجموعات قيادية في الشعبة يرأس كلا منها قائد.

٣٦ - وتضم مجموعة القيادة ١ أربع أفرقة تحقيق والمكتبين الميدانيين في سراييفو وبانيا لوكا. وتضم مجموعة القيادة ٢ ثلاثة أفرقة تحقيق ومكتبي سكوبيا وبريشتينا. وتضم مجموعة القيادة ٣ فريقي تحقيق والمكتب الميداني في زغرب، وتضم مجموعة القيادة ٤ فريق تحقيق ووحدة الطلبات والمعلومات الحديثة التشكيل وقسم المعلومات والأدلة، وأخيرا يضطلع القائد الخامس، بصفته قائدا للعمليات، بالمسؤولية عن عمليات الطب الشرعي في البوسنة والهرسك وكرواتيا وكوسوفو، وعن التجنيد والتدريب والمبادئ التوجيهية.

٣٧ - وعلاوة على ذلك، وضع قسم المعلومات والأدلة تحت مسؤولية وإشراف مجموعة القيادة ٤. وتتمثل الفائدة الرئيسية من هذا التغيير في أن رئيس قسم المعلومات والأدلة سيكون مسؤولا أمام قائد التحقيق وليس أمام نائب المدعي العام. فقد ثبت من الممارسة الفعلية أن نائب المدعي العام كان، لضغوط العمل، غير قادر على أن يولي إدارة هذا القسم

القدر الكافي من الاهتمام، وسيواصل قسم المعلومات والأدلة تقديم الدعم لأفرقة المحاكمات، ولا سيما في مرحلة ما قبل المحاكمة.

مجموعة القيادة ٤

٣٨ - تتألف مجموعة القيادة ٤ من فريق تحقيق، ووحدة الطلبات والمعلومات، وقسم المعلومات والأدلة، وخدمات مكتبة موارد رسم الخرائط والاستنساخ الفوتوغرافي المرئي، التابعة لمكتب المدعي العام.

وحدة الطلبات والمعلومات

٣٩ - وحدة الطلبات والمعلومات وحدة حديثة التشكيل تجمع بين الوظائف التي كانت تقوم بها من قبل وحدة استخبارات الهاربين والمصادر الحساسة، والوظيفة التي كان يضطلع بها مكتب المدعي العام في مجال الطلبات التي تقدمها العمليات للحصول على المعلومات، وتقوم الوحدة بتعقب وجمع الاستخبارات المتعلقة بتحديد هوية وأماكن وجود الأشخاص المتهمين الذين وجهت لهم قرارات الاتهام، بما في ذلك الأشخاص الذين صدرت بحقهم قرارات اتهامات رسمية مختومة، كما تقوم بتتبع أماكن المصادر الحساسة وتجري مقابلات معها، وتعنى أيضا بكل الطلبات الموجهة إلى الدول الأعضاء والواردة منها التي تتضمن استفسارات عن أوضاع مهاجرين محتملين وتساؤلات عما إذا كانوا قد شاركوا في ارتكاب جرائم حرب. وتجري الوحدة اتصالا منتظما مع أجهزة إنفاذ القانون الأخرى، بما في ذلك الإنتربول. ولما كانت التحقيقات المالية شديدة الاعتماد على طلبات الحصول على المعلومات، أدرجت هذه الوظيفة أيضا في مسؤوليات الوحدة.

٤٠ - وتتألف وحدة الطلبات والمعلومات من أربعة محققين في الرتبة ف - ٣ ومحقق في الرتبة ف - ٢، ويقوم محقق (منقول من أحد أفرقة التحقيق) بمهمة المنسق للطلبات المقدمة للحصول على المساعدة؛ ويقوم ثلاثة من المحققين بإيجاد مصادر حساسة ومخبرين يتم الاتصال بهم والتعامل معهم بعناية؛ أما المحقق الخامس فهو أخصائي في تعقب الأصول والموجودات.

وظائف جديدة: وظيفة في الرتبة ف - ٤؛ وظائف معاد توزيعها: وظيفة في الرتبة ف - ٣، ووظيفة في فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)

٤١ - يُقترح إنشاء وظيفة لمستشار قانوني لتعقب الأصول في الرتبة ف - ٤. وتعقب الأصول مجال تخصص نال في الأعوام الأخيرة أهمية كبيرة ويستهدف حرمان المجرمين من مكاسبهم غير المشروعة ورد عائدات الجريمة إلى الضحايا. ويزيد ذلك صعوبة حصول

المتهمين على أموال يمكن استخدامها في حالتهم بوصفهم هاربين من العدالة، وهو أخيرا، وسيلة لإقامة علاقة إثبات بين قاعدة الجريمة والأشخاص المتهمين ذوي المناصب العالية. وينبغي أن يكون لدى المستشار القانوني خبرة متخصصة ومعرفة بالقانون الدستوري وأحكام الخصوصية والقانون المصرفي والقانون الجنائي، كما ينبغي أن يكون ذا خبرة وفيرة في العمل مع أجهزة إنفاذ القانون وغيرها من أجهزة الادعاء في تعقب الأصول وضبطها. وينبغي أن تكون لديه المهارة والخبرة اللازمتان لكسب ثقة المسؤولين وغيرهم. ويُمكن إضافة أخصائي قانوني في هذا المجال المدعي العام من المضي قُدما في التحقيقات وأن يحدد ماهية ومكان وجود أصول المتهمين وأن يربط بين هذه الأصول والنشاط الإجرامي المزعوم بما يؤدي إلى تجميد أو ضبط هذه الأصول، الأمر الذي يساعد بدوره الدوائر الابتدائية في النظر في مسائل رد الممتلكات إلى أصحابها وتعويض الضحايا عملا بنظام المحكمة الأساسي وقواعدها فيما يتعلق بالمتهمين ذوي المناصب العالمية.

٤٢ - ويقصد بتشكيل وحدة الطلبات والمعلومات توحيد كل الطلبات المقدمة للحصول على المعلومات. وتوضح مؤشرات عبء العمل أن طلبات المساعدة الواردة والصادرة بشأنها زادت زيادة هامة في العام الماضي. ويُقترح نقل وظيفة في الرتبة ف - ٣ من أفرقة التحقيق كيما يعمل شاغلها كمنسق لكل طلبات المساعدة.

٤٣ - ويقترح أيضا وضع خدمات مكتبة موارد رسم الخرائط والاستنساخ الفوتوغرافي المرئي تحت إمرة وحدة الطلبات والمعلومات. ويقوم كاتب لشؤون رسم الخرائط منقول من فريق التحليل العسكري بإدارة مكتبة موارد رسم الخرائط. وتتماشى وظائف هذا الكاتب على نحو أوثق مع وظائف قسم المعلومات والأدلة فضلا عن أن الخدمات المعنية تُقدم أساسا إلى أفرقة التحقيق. ولهذه الأسباب، يُقترح نقل كاتب شؤون رسم الخرائط إلى وحدة الطلبات والمعلومات في مجموعة القيادة ٤.

الدعم الإداري

٤٤ - يقدم الدعم الإداري إلى شعبة التحقيقات ١٦ مساعد تحقيق (الخدمات العامة (الرتب الأخرى)). ولكل فريق من أفرقة التحقيق العشرة مساعد مخصص له، ويتشاطر القادة الأربعة خدمات اثنين من المساعدين، ولقائد العمليات مساعد تحقيق، ولكل من فريق البحوث المتعلقة بالقيادات، وفريق التحليل العسكري، ووحدة الطلبات والمعلومات مساعد تحقيق مخصص.

وظائف جديدة: وظيفتان في فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)

٤٥ - يتشاطر قادة أفرقة التحقيق الأربعة في الوقت الحالي خدمات اثنين من مساعدي التحقيقات. ويُقترح إنشاء وظيفتين لمساعدي تحقيق (الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) لهؤلاء القادة، بحيث يخصص لكل قائد مساعد تحقيق. فمساعدو التحقيق سيعاونون الأفرقة في استخلاص المعلومات من قواعد المعلومات المتعددة الموجودة في مكتب المدعي العام (وهي القواعد IIF و Keyfile و Zyindex) وإدخال المعلومات إليها. وتشمل هذه المعلومات المواد التي تستخدم في التحقيق والمواد التي تعدها أنشطة التحقيق، مثل إفادات الشهود. ونظرا للمسؤوليات المتعددة للقادة ونمو حجم أفرقة التحقيق وازدياد وتيرة أعمال التحقيق، أصبح من الضروري بصورة متزايدة حصول القادة على مساعدة إضافية في مجال السكرتارية والإدارة.

باء – قلم المحكمة

٤٦ – قلم المحكمة مسؤول عن إدارة المحكمة وإسداء الخدمات للهيكل القضائي. ويتألف القلم من أربع وحدات تنظيمية رئيسية هي: مكتب رئيس القلم، وشعبة الدعم القضائي، وشعبة الشؤون القانونية والشهود، وشعبة الدعم الإداري.

مكتب رئيس القلم

وظيفتان جديدتان: وظيفة واحدة في الرتبة ف–٤ ووظيفة واحدة في فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)

٤٧ – يُقترح إنشاء وظيفة في الرتبة ف–٤ لمساعد خاص لرئيس القلم. ففي الوقت الحالي لا يوجد لرئيس القلم مساعد خاص يهتم بمراسلاته وينسق أعماله مع الدوائر الأخرى ومع الإدارة داخل المحكمة. وقد ازدادت مسؤوليات المكتب مع زيادة توسع المحكمة. فحجم أنشطة الإشراف على عمل قلم المحكمة، إضافة إلى كثرة الاتصالات مع الدبلوماسيين والبلد المضيف يتطلب تقديم مساعدة كبيرة إلى مكتب رئيس القلم لكفالة الاضطلاع بجميع المهام على نحو مناسب وفي المواعيد المطلوبة.

٤٨ – كما يُقترح إنشاء وظيفة سكرتير إداري (في فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)). وحتى فترة قريبة، كان مكتبا قلم المحكمة ورئيس الإدارة متجاورين وكانا يتقاسمان الخدمات التي كان يقدمها سكرتير إداري تابع إداريا لمكتب رئيس الشؤون الإدارية. بيد أنه يتعذر الآن تقاسم هذه الخدمات بسبب انتقال الإدارة إلى مبنى ملحق منفصل.

شعبة الدعم القضائي

مكتب نائب رئيس قلم المحكمة

٤٩ – رئيس قلم المحكمة مسؤول عن إدارة المحكمة وتقديم الخدمات إليها تحت سلطة الرئيس. ومن خلال التفويض، يقوم نائب رئيس القلم، حسبما يرتئيه رئيس قلم المحكمة، بتأدية مهامه كموظف مسؤول عن إدارة شعبة الدعم القضائي. وتقدم الشعبة الدعم إلى الهيئة القضائية عن طريق ست وحدات هي: مكتب المدعي العام؛ وقسم خدمات إدارة المحكمة ودعمها؛ وقسم الدعم القانوني للدوائر؛ ووحدة الاحتجاز؛ ومكتب المساعدة القانونية وشؤون الاحتجاز (المعروف سابقا باسم وحدة محامي الدفاع)، ووحدة المكتبة والمراجع. والمطلوب أيضا من نائب رئيس قلم المحكمة أن يقوم مقام الموظف المشرف على مرافق استخدام الفيديو للاتصال عن بعد الذي يجوز للشهود الإدلاء بأقوالهم بواسطته وهم في مدن بعيدة عن لاهاي.

وظيفة جديدة: في الرتبة ف-٣

٥٠ - يُقترح إنشاء وظيفة في الرتبة ف-٣ لمساعد خاص من أجل تقديم المساعدة إلى نائب رئيس قلم المحكمة. وسيكون هذا الموظف مسؤولا عن الاتصال بالأجهزة الأخرى للمحكمة بشأن جميع المسائل الإدارية. ويستند الاقتراح في المقام الأول إلى تغير المسؤوليات التي يركز عليها نائب رئيس قلم المحكمة فهو يحتاج الآن إلى ما يكفي من المساعدة الإدارية ليتمكن من تلبية احتياجات الدوائر. وإضافة إلى ذلك، ازداد خلال السنوات الأخيرة عدد وحجم الأقسام التي تقع تحت الإشراف المباشر لنائب رئيس القلم ازديادا كبيرا نتيجة تعاظم العمل في المحكمة بوجه عام. وفي الوقت نفسه، ازداد أيضا عدد المهام الإدارية المنوطة به وأهميتها.

مكتب الرئيس

إعادة تصنيف وظيفة واحدة: من الرتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٥

٥١ - تتجاوز مهام رئيس المكتب المهام التي يضطلع بها المساعد الخاص. فهو يوجه جميع الأنشطة التي يضطلع بها مكتب الرئيس ويؤدي أيضا دور مستشار الرئيس. وبهذه الصفة يمثل رئيس المكتب حلقة الوصل الطبيعية بين جميع عناصر المهام المختلفة المنوطة بالرئيس، بما في ذلك جميع الهياكل الإدارية والقضائية التي تساعد الرئيس على تنفيذ كل المهام التي يوكل بها إليه بموجب النظام الأساسي والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. وعلى أساس الوضع التنظيمي لمكتب الرئيس، بما في ذلك المسؤوليات القضائية والإدارية والدبلوماسية المنوطة به، إلى جانب المهام ذات الصلة التي يضطلع بها والتي يشارك فيها رئيس المكتب بصورة يومية، يطلب إعادة تصنيف هذه الوظيفة ورفعها إلى الرتبة ف-٥.

قسم إدارة المحكمة ودعمها

٥٢ - يجتاز قسم إدارة المحكمة ودعمها أزمة في عام ٢٠٠٠. فقد أجريت ثلاث عشرة عملية اعتقال جديدة وفتحت تسعة ملفات دعاوى عديدة مما يتطلب القيام بأعمال إضافية هائلة أثناء مرحلة ما قبل المحاكمة. وتشمل هذه المسؤوليات تنفيذ الأحكام وتسليم مذكرات الجلب وأوامر الحضور؛ وإنجاز قاعدة البيانات ذات الصلة التي يفيد منها القضاة والموظفون القانونيون في الدوائر وقلم المحكمة، عن طريق ترميز كم هائل من البيانات.

وظائف جديدة: ٥ وظائف في فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)

٥٣ - يشمل جدول الموظفين المقترح لقسم إدارة المحكمة ودعمها تكملة الموظفين الموجودين حاليا بزيادة وظيفة واحدة في الرتبة ف-٤ وأربع وظائف في الرتبة ف-٣ وإحدى عشرة وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ وإنشاء خمس وظائف جديدة في فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) ونقل وظيفة في فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) منه ونقل أخرى إليه.

٥٤ - ويُقترح إنشاء خمس وظائف جديدة على النحو التالي:

(أ) حاجب للمحكمة: تبين من ازدياد الأنشطة في قاعات المحكمة أن مبدأ وجود حاجب احتياطي واحد لقاعات المحكمة الثلاث لا يفي بالغرض. لأن واجبات الحاجب تتخطى قاعة المحكمة، فهو يشرف على منسقي المحاضر الحرفية والمساعدين المسؤولين عن سجلات المحكمة. وحينما تكون الفترة الفاصلة بين انعقاد جلستين للمحكمة قصيرة للغاية، يتسبب ذلك في نشوء تعارض بين مهام الحاجب داخل المحكمة ومهامه خارجها. وعليه، يطلب إنشاء وظيفة حاجب إضافية في المحكمة؛

(ب) مساعد لسجلات المحكمة: يوجد لدى القسم حاليا ثلاثة مساعدين مسؤولين عن سجلات المحكمة يتولون تسجيل جميع الوثائق ذات الصلة بالمحكمة وتصنيفها في الملفات والتحقق من صحتها بصورة فورية. ومع زيادة عدد القضايا في المحكمة، بما في ذلك قضايا الاستئناف، يضطر هؤلاء المساعدون إلى تحمل مزيد من عبء العمل. وإضافة إلى ذلك، ستنشأ في عام ٢٠٠١ قاعدة بيانات ذات صلة تتيح للدوائر والوحدات الأخرى إمكانية الاطلاع مباشرة عبر الحاسوب على أعداد كبيرة من الوثائق. وسيتولى إدارة هذه الوسيلة الجديدة في الجانب الأكبر منها، المساعدون المسؤولون عن سجلات المحكمة. ولذلك، يقترح إنشاء وظيفة أخرى لمساعد سجلات المحكمة؛

(ج) كاتبان لإدارة سجلات المحكمة: يُقترح نقل وحدة المحفوظات من شعبة الدعم القضائي إلى شعبة الدعم الإداري في عام ٢٠٠١، لتبيان المسؤولية العامة التي تتحملها الوحدة في وضع نظامي إدارة السجلات والمحفوظات في المحكمة برمتها. وستسمى الوحدة الجديدة، دائرة إدارة المحفوظات والسجلات. وسيجري الإبقاء على وظيفة واحدة مع قسم إدارة المحكمة ودعمها لتواصل عملية حفظ وثائق المحكمة واسترجاعها. ويُطلب تعيين كاتبي سجلات إضافيين لتولي العدد الكبير من وثائق المحكمة التي ينبغي تجهيزها وتنفيذ المشاريع المقترحة لذلك العام. وتشمل هذه المشاريع نقل تسجيلات أشرطة الفيديو إلى وسائل تسجيل أخرى أكثر استدامة وتنظيم المستندات التي تكشف عنها المحكمة بحيث يتمكن

القضاة والموظفون القانونيون من الاطلاع عليها إلكترونيا، وتركيب البرنامج الحاسوبي ''تاور'' لخدمة معلومات السجلات، وهو نظام تستخدمه أيضا المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ويتيح أسلوبا إلكترونيا أكثر فعالية يعمل بكلمة سر لإرسال الوثائق إلى قسم المؤتمرات، والدعم اللغوي (الموجود حاليا في مبنى منفصل) وتجميع محفوظات من الخرائط ليستخدمها القضاة والموظفون القانونيون ومحامي الدفاع؛

(د) منسق واحد للمحاضر الحرفية: يوجد لدى القسم حاليا ثلاثة منسقين للمحاضر الحرفية، مسؤولين عن تجهيز المحاضر الحرفية للمداولات التي تجري في قاعات المحكمة. وفي عام ٢٠٠٠، وسع نطاق مهمة منسقي المحاضر الحرفية لتشمل مطابقة أرقام الصفحات بجعل أرقام الصفحات هي نفسها باللغتين الانكليزية والفرنسية، من أجل تبسيط عمل الدوائر والأطراف المعنية؛ والتحقق من المحاضر الحرفية نيابة عن قسم الضحايا والشهود للتأكد من خلوها من أي معلومات تعرض الشهود والضحايا للخطر؛ والبحث عن الاقتباسات في المحاضر الحرفية لتمكين قسم الترجمة التحريرية من ترجمة الأحكام والاقتباسات الأخرى بدقة. ونظرا لهذه المهام الجديدة وتزايد حجم العمل بسبب نواتج الدوائر، يقترح إنشاء وظيفة منسق للمحاضر الحرفية.

وحدة الاحتجاز

٥٥ - تتألف وحدة الاحتجاز حاليا من موظف واحد (في الرتبة ف-٤)، ونائب واحد في فئة الخدمات العامة (الرتب الرئيسية)، وخمس وظائف في فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى). وإضافة إلى ذلك، تم التعاقد مع ٤٨ حارسا لوحدة الاحتجاز من هولندا، وواحد من النمسا، وثلاثة من الدانمرك. وتدفع تكاليفهم من ميزانية الخدمات التعاقدية الواردة أدناه.

وظيفة جديدة: وظيفة واحدة في فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)

٥٦ - تنقسم وحدة الاحتجاز إلى وحدتين منفصلتين، مما يؤدي إلى زيادة كبيرة في حجم التنقلات بين الوحدة والمحاكم. وقد أدى ذلك إلى رفع مستوى التنسيق والإشراف اللازمين. وإضافة إلى ذلك ازداد عدد الزيارات إلى الوحدة وتعاظمت الواجبات الإدارية المتصلة بهذه الأنشطة على نحو يطرد مع ازدياد أعداد المحتجزين. ولذلك، يُقترح إنشاء وظيفة إضافية من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لنائب المأمور.

مكتب المساعدة القانونية وشؤون الاحتجاز (وحدة محامي الدفاع سابقا)

٥٧ - يتألف مكتب المساعدة القانونية وشؤون الاحتجاز حاليا من وظيفة واحدة في الرتبة ف-٣، ووظيفتين في الرتبة ف-٢، ووظيفتين في فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى).

نقل وظيفة: وظيفة واحدة في فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ إعادة تصنيف وظيفة: وظيفة واحدة من الرتبة ف-٣ إلى الرتبة ف-٤

٥٨ - ويُقترح نقل وظيفة كاتب اتصالات المحامي من قسم إدارة المحكمة ودعمها إلى مكتب المساعدة القانونية وشؤون الاحتجاز. وقد تطورت وظيفة كاتب الاتصال وأصبحت تمثل الخط الأول في عملية الاتصال مع أفرقة الدفاع.

٥٩ - وتتطلب التغييرات التي طرأت على مهام مكتب نائب رئيس القلم واستتبعتها زيادة المسؤولية عن المسائل المتعلقة بالمحكمة، وارتفاع عدد المحتجزين، وموظفي أفرقة الدفاع، أن يتحمل منسق المكتب مزيدا من الأعباء تتصل بمهام أكثر صعوبة وعمقا وأوسع نطاقا من أجل تلبية احتياجات الإدارة القانونية والمالية لمحامي الدفاع وإدارة المحتجزين. ويتطلب ذلك من المنسق الاضطلاع بواجبات قانونية وإدارية أوسع نطاقا تشمل اتخاذ القرارات ورسم السياسات المتعلقة بتعيين موظفي مساندة الدفاع، ومراجعة حسابات فواتير المحامين والأفرقة والإذن بصرفها، والاستجابة لجميع طلبات المحامين والمحتجزين والرد على المراسلات، والإشراف على صوغ التعديلات التي تدخل على القواعد الناظمة لأنشطة محامي الدفاع ونظام الاحتجاز. وإضافة إلى ذلك، لم يعد نائب رئيس القلم، بحكم تزايد مسؤولياته، قادرا على المشاركة المباشرة في عمل المكتب، ومن المتوقع لذلك أن يعمل منسق القسم بقدر أكبر من الاستقلال وأن يتولى هذه المهام بحد أدنى من الإشراف. ولذلك، يقترح إعادة تصنيف وظيفة منسق مكتب المساعدة القانونية وشؤون الاحتجاز إلى الرتبة ف-٤.

شعبة الشؤون القانونية والشهود

٦٠ - تتألف شعبة الشؤون القانونية والشهود (الشعبة القانونية سابقا) من مكتب المحامي العام، ووحدة الدعم القانونية التابعة لقلم المحكمة، وقسم الضحايا والشهود.

مكتب المحامي العام

٦١ - يتولى مكتب المحامي العام مسؤولية الإشراف على شعبة الشؤون القانونية والشهود، ويتألف من المحامي العام وموظف قانوني مساعد في الرتبة ف - ٢ وسكرتير في فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى).

إعادة تصنيف وظيفة: من الرتبة ف-٥ إلى الرتبة مد-١

٦٢ - يتحمل كبير الموظفين القانونيين حاليا مسؤولية الإشراف على شعبة الشؤون القانونية والشهود التي تضم وحدة الدعم القانوني التابعة لقلم المحكمة وقسم الضحايا والشهود وهو في الرتبة ف-٥. ونظرا لحجم هذه المسؤوليات وازدياد المشورة القانونية

المتخصصة التي يسديها إلى مختلف أجهزة المحكمة، يقترح إعادة تصنيف الوظيفة إلى الرتبة مد-١.

٦٣ - وتشمل هذه المسؤوليات مجموعة من المسائل التنظيمية للقانون الداخلي العام، بما فيها المسائل المتعلقة بالإدارة والمشتريات والعقود وشؤون الموظفين. وسيواصل شاغل الوظيفة الاتصال مع مكتب الشؤون القانونية في المقر ومع البلد المضيف والدول الأخرى بشأن مسائل الامتيازات والحصانات والتفاوض على الاتفاقات الدولية. كما سيطلب منه العمل كعضو أقدم في فريق الإدارة والعمل في مختلف لجان الإدارة ومجالسها.

٦٤ - وستشمل المسؤوليات الإضافية المجال المتخصص المتمثل في إنفاذ أحكام المحكمة وتغيير مكان إقامة شهودها الذين يتعرضون للتهديد بسبب شهاداتهم، والتفاوض مع الدول على الاتفاقات وإسداء المشورة بشأن شتى الترتيبات المتصلة بذلك، التي تنطوي على مسائل شديدة الحساسية تتعلق بالقوانين الدولية والمحلية وبسيادة الدول.

قسم الضحايا والشهود

٦٥ - يشمل جدول ملاك الوظائف المقترح لقسم الضحايا والشهود، وظيفة موجودة حالية في الرتبة ف - ٥، وثلاث وظائف في الرتبة ف - ٣، وثلاث وظائف في الرتبة ف - ٢، وثماني عشرة وظيفة في فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، وإعادة تصنيف وظيفة من الرتبة ف - ٣ إلى الرتبة ف - ٤ وإنشاء أربع وظائف في فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى).

وظائف جديدة: ٤ وظائف في فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ وإعادة تصنيف وظيفة: من الرتبة ف - ٣ إلى الرتبة ف - ٤

٦٦ - نظرا إلى أن القسم يضطلع بعدد متزايد من المهام عالية التعقيد، تدعو الحاجة إلى وجود نائب للرئيس. لذلك يقترح إعادة تصنيف وظيفة كموظف الحماية من الرتبة ف - ٣ إلى وظيفة نائب المنسق في الرتبة ف - ٤.

٦٧ - ولأن قسم الضحايا والشهود قسِّم إلى ثلاثة مجالات اختصاص متميزة وبالنظر إلى ملاك وظائفه الحالي البالغ ٢٣ وظيفة، يتضح أنه بحاجة إلى مزيد من تحسين تنسيق شؤونه. فبين مجالي العمليات والدعم والحماية، ثمة حاجة دائمة إلى وجود تدفق إداري ومعلوماتي. ولرئيس القسم (في الرتبة ف - ٥) دور محدد بشكل واضح لتنظيم تفاعل الأقسام الفرعية لقسم الضحايا والشهود مع دوائر المحكمة، ومع مكتب المدعي العام ومحامي الدفاع.

وتقتضي مهام رئيس القسم إجراء سفريات كثيرة. ولذلك يسهل تعيين نائب للمنسق من إدارة القسم بصورة فعالة.

٦٨ - ويقترح إنشاء أربع وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) على النحو التالي:

(أ) مساعد إداري - يقترح إنشاء وظيفة مساعد إداري لتقديم خدمات محسنة للأنشطة المتزايدة للمحاكمات. وتتيح هذه الوظيفة إعادة تخصيص مهام موكلة إلى موظف الاتصال وإسنادها إلى المساعدين الإداريين. وسيتمكن هذا القسم الفرعي أيضا من وضع إجراءات وقائية تحول دون حدوث اضطراب في المحكمة في حالة عدم حضور الشهود؛

(ب) مساعد ميداني واحد - حيث أن احتياجات الشهود ودوائر المحكمة لا تلبى في الوقت الحاضر بصورة كافية. وبدون المساعدة التي يقدمها المساعدون الميدانيون، يواجه الشهود صعوبة كبرى في التغلب على مشاكل الهجرة والمأوى التي تنشأ عن اضطرارهم إلى قضاء الليل في محل المحاكمة. ويؤدي إنشاء وظيفة إضافية لمساعد ميداني إلى تفادي استخدام موظفي الفئة الفنية وتفرغهم لمسؤولياتهم الأخرى؛

(ج) مساعد واحد للشهود - في حالة إضافة وظيفة جديدة لمساعد الشهود سيمكن تفادي ترك الشهود الذين يكونون في أشد الحاجة إلى المساعدة بدون رعاية في أماكن نزولهم خلال إقامتهم في لاهاي؛

(د) مساعد واحد لشؤون اللغات - نشأ في عام ٢٠٠٠ طلب غير مسبوق على خدمات الدعم في مجال إسداء المشورة إلى الشهود واستجوابهم خلال الإدلاء بالشهادة وبعدها، لا سيما في محاكمتي كوناراتش وكفوتشكا. فقد تعرض شهود الادعاء في هاتين المحاكمتين إلى صدمة نفسية واتضح أنهم في حاجة شديدة إلى الدعم النفسي خلال عملية الإدلاء بالشهادة وبعدها. غير أن خدمات الترجمة الشفوية لم تتح لموظفي الدعم في العديد من الحالات. وسوف يمكن وجود مساعد لشؤون اللغات على تبسيط الاتصالات بالشهود عبر شخص واحد، مما يؤدي إلى زيادة فعالية هذا الاتصال وكفالة نقل المعلومات الحيوية بصورة أكثر انتظاما، ومنهجية وفعالية.

شعبة الدعم الإداري

٦٩ - مع تزايد أنشطة المحاكم تزايدت بقدر كبير الحاجة إلى الدعم الذي تقدمه شعبة الدعم الإداري. ففي عام ٢٠٠٠، اتسع نطاق عمليات المحكمة ليشمل كوسوفو وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ومع ذلك لم يشهد الدعم المتوقع من الشعبة زيادة تذكر. وفي

ضوء الاتساع المتوقع أيضا في نطاق الأنشطة في عام ٢٠٠١ نظرا لارتفاع مستوى أنشطة المحاكمة، يتعين تعزيز قدرة الإدارة.

دائرة إدارة المحفوظات والسجلات

نقل وظائف: وظيفة في الرتبة ف - ٣، ووظيفة في فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) ووظيفة في فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى).

٧٠ - حسبما ورد من قبل، ستكون مهام دائرة إدارة المحفوظات والسجلات في عام ٢٠٠١ جزءا من مكتب رئيس الإدارة. وستكون الدائرة مسؤولة عن إنشاء نظام متكامل لإدارة السجلات، وستزود قلم المحكمة ودوائرها ومكتب المدعي العام بدراسات تحليلية، وستكون مسؤولة عن وضع نظم مركزية للسجلات وتطبيقها. وستواصل أيضا تحويل تسجيلات أشرطة الفيديو إلى وسائط دائمة، ومراقبة تركيب برامجيات حاسوبية لنظام تاور لإدارة معلومات السجلات والتدريب عليه (وهو نظام يستخدم أيضا في مقر الأمم المتحدة وفي المحكمة الجنائية لرواندا) وستواصل أيضا العملية الجارية لتخزين وتحصيل الوثائق المتعلقة بجميع مجالات المحكمة. وستتألف الوحدة من وظيفة في الرتبة ف - ٣، ووظيفة واحدة في فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) ووظيفة في فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) منقولة من الوحدة السابقة للمحفوظات التابعة لشعبة الخدمات القضائية.

قسم الأمن والسلامة

٧١ - يتعين عند استعراض جدول ملاك الوظائف المقترح لضباط الأمن ملاحظة أن المحكمة تتطلب احتياجات خاصة لا مثيل لها في جهة أخرى داخل منظومة الأمم المتحدة وأن المقارنات المباشرة بين المكاتب غير ممكنة في هذا الشأن. وتشمل هذه الاحتياجات ضرورة مرافقة المتهم أو المتهمين حيثما حلوا داخل مبنى المحكمة، وضمان سلامة الشهود قبل الإدلاء بالشهادة وبعدها، وإحكام حماية مباني المحكمة من الهجمات الإرهابية. ويعد كل نشاط من هذه الأنشطة عملا مجهدا، ويستلزم بالتالي قوة من ضباط الأمن قد تبدو غير متناسبة مع حجم المكتب إذا لم تؤخذ جميع هذه العوامل في الاعتبار.

وظائف جديدة: ١٩ وظيفة لضابط أمن؛ وإعادة تصنيف وظيفة: وظيفة واحدة من الرتبة ف - ٣ إلى الرتبة ف - ٤

٧٢ - يقترح إنشاء خمس وظائف لضباط الأمن في مكتب بلغراد، وهو أمر سيقتضيه إعادة فتح هذا المكتب. وستثير عملية إعادة فتح مكتب ميداني في العاصمة اليوغوسلافية هواجس

أمنية كبيرة؛ لا سيما أنها تتم عشية تصعيد سياسي وفي ظل اقتصاد مزعزع، مما ينطوي على احتمالات كبيرة بتهديد موظفي المحكمة وممتلكاتها بصورة خطيرة.

٧٣ - ويقترح إنشاء عشر وظائف لضباط أمن في مبنى المكاتب الثالث في لاهاي. حيث دلت مؤشرات الميزانية على أن توسيع قاعدة الموظفين قد يستلزم اقتناء مبنى ثالث. وسيستلزم أي مبنى إضافي نظاما أمنيا شبيها بالنظام المعمول به في المبنى الرئيسي وفي مبنى الإدارة، أي ضمان تغطية أمنية على مدار ٢٤ ساعة واتباع سياسة للتدقيق بنسبة ١٠٠ في المائة. واستنادا إلى تجربة تأمين مبنى الإدارة بافتراض وجود نقطة دخول وخروج واحدة فقط، يقدر الحد الأدنى للاحتياج من الموظفين بعشرة ضباط أمن.

٧٤ - وعلاوة على ذلك، يقترح إنشاء ٤ وظائف لضباط الأمن لمهام حماية المديرين التنفيذيين وأداء الواجبات الأمنية الميدانية. وقد نجحت المحكمة في اعتقال المشتبه بهم المزعوم اضطلاعهم بمسؤوليات كبرى في مجال القيادة والسيطرة. ولذلك يجب توقع أن يكون بوسع هذا النوع من المتهمين المدانين إما الاستفادة من موارد عالم الإجرام أو إثارة شبح الإرهاب المدعوم من الدولة. ومؤدى ذلك أن الاحتياجات الأمنية الناتجة عن هذا الوضع احتياجات هائلة. ولذلك يحتاج المدعي العام وجود ضباط حماية مدربين ومسلحين تسليحا كاملا لمرافقته على مدار ٢٤ ساعة حيثما يحل. وخارج البلد المضيف بوجه خاص، تقع المسؤولية عن الأمن على عاتق المحكمة بالكامل. ويتعين من ثم توفير التغطية الأمنية وتكليف الضباط بمهام الحراسة الخصوصية وينتظر أن يسافر هؤلاء الضباط مع كبير المدعين العامين بصفتهم ضباط حماية. وأن يوفد ضابط واحد على الأقل قبل سفر الفريق الرئيسي للعمل كضابط اتصال وإجراء تقييم للمخاطر من أجل تحديد الاحتياجات الأمنية الشاملة. أما الضباط الآخرون فيلازمون المدعي العام في جميع الأوقات.

٧٥ - وبالإضافة إلى ذلك، طلب رئيس المحققين إعداد القسم بشكل يتيح له دعم مكتب المدعي العام في عدد من المهمات الخاصة. فعلى سبيل المثال، رافق ضباط الأمن المحققين الموفدين في مهمات حُجزت فيها أعداد كبيرة من الأسلحة العسكرية وجرى فيها إطلاق نيرانها لاختبارها من أجل إجراء فحوص بالستية لاحقة. كذلك، وبينما لا يوجد في كوسوفو أي مشروع لاستخراج الجثث خلال ٢٠٠١، من المحتمل أن يُطلب إلى المحققين العمل في أماكن وقوع الجرائم أو في مشاريع أخرى موجودة في مناطق متنازع عليها أو متقلبة.

٧٦ - ويقترح إعادة تصنيف وظيفة نائب الرئيس إلى الرتبة ف - ٤. فقد اتسع نطاق المهام التي يشرف عليها نائب الرئيس إلى حد كبير، مما يستلزم وجود قيادة حكيمة

للإشراف على ١١٠ من ضباط الأمن في القسم. فهناك ثلاثة مباني مستقلة في لاهاي، تؤوي ما يزيد على ١ ٠٠٠ موظف تتطلب إجراءات أمنية صارمة ومستمرة. ويتم نشر ضباط الأمن في بريشتينا، وسراييفو، وسكوبيا، وزغرب (وفي بلغراد في عام ٢٠٠١). وسوف تزداد المخاطر الأمنية مع استمرار نضوج المحكمة وتحركها نحو الاضطلاع بولايتها على الوجه الأكمل عبر ملاحقة كبار المدانين. وسيتعين على نائب الرئيس أن ينفذ قدرا كبيرا من القرارات المستقاة، في تعاملاته، ومنها على سبيل المثال، مع الوكالات الأمنية للبلد المضيف، ويجب عليه أيضا أن يقوم بدقة مقام رئيس الأمن أثناء غيابه. وهناك العديد من القضايا المعقدة بطبيعتها والتي تستلزم منه امتلاك قدره على اتخاذ قرارات حصيفة. لذلك تطورت هذه الوظيفة تطورا كبيرا على مر السنين وباتت تستلزم إعادة تقييم لرتبتها الحالية. واعترافا بالتغيير المهم الحاصل في وظيفة نائب رئيس الأمن، يقترح أيضا إعادة تصنيف الوظيفة من الرتبة ف - ٣ إلى الرتبة ف - ٤.

قسم الشؤون المالية

٧٧ - يتألف قسم الشؤون المالية من خمس وحدات هي: وحدة الحسابات المالية (وتتولى تجهيز مختلف وثائق المالية والمحاسبة؛ وتسجيل إصدار المخصصات وإعداد توقعات التدفق النقدي؛ وتجهيز معاملات الصناديق الاستئمانية والفواتير الداخلية؛ وإعداد بيانات المطابقة؛ والتجهيز المصرفي للبيانات المالية؛ ومسك الحسابات)؛ ووحدة المدفوعات والصرف (وتتولى دفع المرتبات وما يتصل بها من علاوات ومستحقات أخرى للموظفين، والمستشارين والقضاة في المحكمة؛ وتجهيز المدفوعات إلى البائعين وغيرهم من المتعاقدين)؛ ووحدة الخزانة (وتتولى إدارة الحسابات المصرفية ومكتب أمين الصندوق)؛ ووحدة نظم الدعم (وتتولى دعم استخدام المحاسبة الميدانية والنظم الميدانية للمرتبات محليا، وإعداد نموذج بروغين الخاص بمرتبات الفئة الفنية)؛ ووحدة المراقبة المالية (وتتولى الامتثال لقرارات الجمعية العامة وقواعدها وتنظيماتها).

وظائف جديدة: وظيفة في الرتبة ف - ٢ وثلاث وظائف في فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)

٧٨ - يُقترح إنشاء وظيفة معاون للشؤون المالية في الرتبة ف - ٢ للعمل كرئيس لوحدة المرتبات. فالنمو المتزايد للمحكمة يستلزم وجود رئيس للإشراف على وحدة المرتبات، التي ينتظر أن تجهز ١ ٢٠٠ عملية في المتوسط للمدفوعات الشهرية للموظفين في جميع رتبهم ومختلف عقودهم، نظرا للارتفاع غير العادي الحاصل في معدل تناوب الموظفين المعينين بعقود المساعدة العامة المؤقتة.

٧٩ - ويقترح إنشاء ثلاث وظائف لمساعدي الشؤون المالية في فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) على النحو التالي:

(أ) وظيفة مساعد لشؤون المالية في وحدة الحسابات: حيث أدى نمو المحكمة إلى التزامات إضافية كبيرة، بما في ذلك حدوث أعداد كبيرة من التعديلات في أذون السفر؛ كما أدت الزيادة الهامة في المدفوعات إلى زيادة في أعمال المطابقة المصرفية مما يستلزم وجود وظيفة إضافية للاضطلاع بالمسؤوليات المتزايدة للوحدة؛

(ب) وظيفتان لمساعدي شؤون المالية في فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في وحدة البائعين ومطالبات السفر. حيث تقتضي المحكمة وجود موظفين إضافيين لمعالجة الزيادة الحاصلة في مطالبات السفر ومطالبات البائعين على النحو المتوقع للسنة المالية ٢٠٠١. وينبغي ملاحظة أنه لم يقدم أي دعم إضافي في سنة ٢٠٠٠، وأن التغييرات الحاصلة في دوائر المحكمة وفي مكتب المدعي العام رُصدت لها أذون بالسفر من المتوقع أن تزيد على ٠٠٠ ٧ إذن بما يمثل زيادة تتجاوز ٤٠ في المائة مقارنة بعام ١٩٩٩.

قسم الموارد البشرية

٨٠ - يهدف قسم الموارد البشرية، بموجب السلطة المخولة له من رئيس قلم المحكمة لتعيين الموظفين حتى الرتبة مد - ١ وإدارة شؤونهم، إلى توفير الموارد البشرية اللازمة للأنشطة الإدارية والفنية التي تضطلع بها المحكمة، وإدارة هذه الموارد بكفاية وإنصاف، وفقا لقواعد وإجراءات الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى سلطة تعيين الموظفين المخولة للقسم، أسندت أيضا إلى المحكمة مؤخرا سلطة تصنيف الوظائف حتى الرتبة ف - ٤، وبما في ذلك هذه الرتبة نفسها، واستلزم ذلك إنشاء فريقي تصنيف مستقلين، فريق لتصنيف رتب الفئة الفنية وآخر لتصنيف رتب فئة الخدمات العامة.

٨١ - وفي عام ٢٠٠١، سيقدم قسم الموارد البشرية مرة أخرى خدمات شؤون الأفراد إلى عدد متزايد من الموظفين. وسيقدم مجموعة كاملة من المهام المتعلقة بالأفراد لحوالي ٠٠٠ ١ من موظفي المحكمة في لاهاي، وزغرب، وسراييفو، وبانيالوكا، وبلغراد، وبريشتينا، وسكوبيا و ٢٠ قاضيا، و ٣٤ متدربا وما يزيد على ٢٠٠ فرد يعملون في المشاريع التي يمولها الصندوق الاستئماني.

وظائف جديدة: ٣ في فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)

٨٢ - يقترح إنشاء ٣ وظائف في فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) على النحو التالي:

(أ) مساعد لشؤون التدريب - تتطلب زيادة الاحتياجات التدريبية للمحكمة، بالإضافة إلى تنفيذ برنامج للتدريب اللغوي، وجود موظف متفرغ للمساعدة في القيام بهذه الأنشطة. وسيعمل المساعد أيضا سكرتيرا للفريق المعني بالتدريب؛

(ب) مساعد شؤون أفراد في وحدة التعيين والتدريب - نتيجة الزيادة الكبيرة التي طرأت على الأنشطة المتصلة بالمحكمة، وتوسع الميادين المتخصصة، وبدء العمل بالامتحانات السابقة للتعيين، ونشوء مسؤوليات إضافية في إدارة برنامج المتدربين، يلزم إضافة وظيفة واحدة لمعالجة هذا الحجم المتزايد من الأعمال؛

(ج) مساعد شؤون أفراد في وحدة إدارة شؤون الموظفين - نتيجة لتوسع المحكمة وإدراج أنشطة إخراج الجثث في الميزانية، يلزم إنشاء وظيفة إضافية لإدارة شؤون الموظفين، تغطي الدورات التوجيهية للموظفين، وعقود الإشراف، وتمديد فترات التعيين وإنهاء الخدمة، واتخاذ إجراءات تتعلق بشؤون الموظفين، ومزاياهم واستحقاقاتهم. ويضيف عدد العقود المقرر إصدارها نتيجة التناوب القصير للأفراد في برامج إخراج الجثث عبئا كبيرا إلى حجم العمل في كل الوحدات التابعة لقسم الموارد البشرية.

قسم خدمات المؤتمرات والدعم اللغوي

٨٣ - يمكن تقسيم أنشطة قسم خدمات المؤتمرات والدعم اللغوي إلى أربع فئات هي: الترجمة التحريرية/الترجمة التتبعية؛ والترجمة الشفوية للمؤتمرات؛ والترجمة الشفوية الميدانية؛ وخدمات إعداد تقارير المحكمة.

وظائف جديدة: ٣ وظائف في الرتبة ف - ٤، و ٧ وظائف في الرتبة ف - ٣، و ٤ وظائف في الرتبة ف - ٢، و ١٠ وظائف في فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)

٨٤ - ويقترح إنشاء وظيفتين في الرتبة ف - ٤ لمترجمين/ مراجعين في اللغة الانكليزية. ونظرا لأن البعثة حددت للدوائر الابتدائية هدفا يتمثل في تقصير مدة المحاكمات (وهو ما يعني مهلات أقصر للترجمة التحريرية) ونظرا للزيادة المتوقعة في عبء عمل الوحدة، فإن قسم خدمات المؤتمرات والدعم اللغوي يحتاج إلى المزيد من المترجمين التحريريين في الفئة الفنية في الرتبة ف - ٤. ويعمل هؤلاء المترجمون/ المراجعون في اللغات البوسنية/ الكرواتية/الصربية، والانكليزية والفرنسية والألبانية. ويكلف المترجمون ذوو المقدرة بترجمة الوثائق الأكثر تعقيدا كما أن عملهم يتطلب قليلا من أعمال المراجعة وبالتالي فإنهم يستطيعون إنجاز عملهم في مواعيد قصيرة وباستطاعتهم أيضا مراجعة الوثائق المترجمة الأخرى وبالتالي يخففون عبء عمل المراجعين المتفرغين.

٨٥ - وفضلا عن ذلك يقترح إنشاء وظيفة في الرتبة ف - ٤ لرئيس وحدة الترجمة الفورية للمؤتمرات. ونظرا لأن العاملين في الوحدة سيكونون منفصلين ماديا عن رئيسة القسم، لأنهم سيعملون في مبنى مختلف عن المبنى الذي تعمل فيه، لم يعد يمكن لها مواصلة الإشراف المباشر على أنشطة هذه الوحدة. ولذلك يقترح إنشاء وظيفة في الرتبة ف - ٤ لرئيس الوحدة للإشراف على عملها.

٨٦ - ويقترح إنشاء سبع وظائف إضافية في الرتبة ف - ٣ موزعة كالتالي:

(أ) وظيفة واحدة في الرتبة ف - ٣ لأخصائي مصطلحات - ينبغي أن يكون رئيس وحدة المراجع والمصطلحات وتجهيز الوثائق المنشأة حديثا أخصائي مصطلحات يتمتع بكفاءة مهنية عالية، ويفضل أن يكون حاملا شهادة عليا في القانون وأن يتكلم اللغتين الانكليزية والفرنسية بطلاقة مع الإلمام باللغات البوسنية والكرواتية والصربية. وينبغي أن يكون رئيس الوحدة أيضا ملمّا بالبرامجيات الحاسوبية المستخدمة، وأن يدير عمل الوحدة ويشرف عليه. وعليه أن يحدد ابتداء طريقة عمل الوحدة بالتعاون مع وحدات الترجمة التحريرية؛

(ب) وظيفتان في الرتبة ف - ٣ لمترجمين تحريريين باللغة الانكليزية - نظرا للزيادة المتوقعة في حجم العمل المتعلق بالمحكمة وطبيعته، ستحتاج وحدة الترجمة التحريرية الانكليزية مترجمين ذوي خبرة ممن اكتسبوا مهارة عملية في مجال الترجمة التحريرية وبالتالي لا يحتاجون إلا إلى قدر ضئيل من المراجعة. وسيتمكن المراجعون بذلك من استكمال عملهم بسرعة أكبر وبفعالية أكبر من حيث الوقت والتكلفة. ونظرا لتوقع قيام مكتب المدعي العام بتقديم وثائق لترجمتها من الانكليزية إلى الألبانية والعكس فإن إحدى هذه الوظائف سيشغلها مترجم إضافي يعمل باللغتين الانكليزية والألبانية؛

(ج) ثلاث وظائف في الرتبة ف - ٣ لمترجمين تحريريين باللغة الفرنسية - ينبغي أن يكون المترجمون العاملون في وحدة الترجمة التحريرية الفرنسية ذوي كفاءة عالية ليتمكنوا من معالجة الوثائق القانونية المعقدة بحيث لا يحتاجون إلا لقدر ضئيل من الإشراف. وفي عام ٢٠٠٠، ازداد عبء عمل الوحدة بنسبة تتجاوز ٤٠ في المائة ويتوقع أن يزداد في عام ٢٠٠١ بنسبة أخرى قدرها ٢٥ في المائة. ولاستيعاب حجم العمل وضمان تفادي تراكمه يقترح إنشاء ثلاث وظائف جديدة في الرتبة ف - ٣ في عام ٢٠٠١.

٨٧ - ويقترح إنشاء أربع وظائف في الرتبة ف - ٢ لمترجمين تحريريين معاونين في اللغة الانكليزية. ويحتاج كل فريق من أفرقة التحقيق إلى مترجم معاون ليساعد في ترجمة المحاضر الموجزة، ومشاريع نصوص الترجمات وأعمال البعثات، والترجمة الفورية التتبعية، والمحادثات

التليفونية والمعالجة اللغوية للمواد الأخرى ذات الصلة بالتحقيق والمحاكمة. ويساعد المترجم المعاون في التخفيف من الضغط الواقع على المترجمين التحريريين العاملين في القسم. وقامت وحدة الترجمة التحريرية الانكليزية بتعيين ستة مترجمين في الرتبة ف - ٢ لمساعدة أفرقة التحقيق وستعيِّن أربعة مترجمين تحريريين إضافيين لمساعدة هذه الأفرقة.

٨٨ - ويقترح إنشاء عشر وظائف جديدة في فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) موزعة على النحو التالي:

(أ) كاتب واحد لمراقبة الوثائق - نظرا لوقوع القسم في مكان آخر بعيد عن الجهات التي تطلب الوثائق، أنشئت وصلة حاسوبية من أجل استلام طلبات الترجمة التحريرية من مكتب المدعي العام وإعادتها. ويقترح إنشاء وصلة مماثلة أخرى لقلم المحكمة لتحسين الأمن وتقليص الوقت الضائع في نقل الوثائق من مبنى إلى آخر ومن أجل توفير نسخ الكترونية من جميع الوثائق. وتستلزم هذه الوصلة تعيين موظفين متفرغين؛

(ب) ثلاثة كتبة لتجهيز النصوص باللغة الانكليزية - تستلزم زيادة حجم العمل إنشاء ثلاث وظائف إضافية لإعفاء المترجمين من عب العمل الخارجي في غير مجال الترجمة، بما في ذلك العمل المتعلق بإدخال تصحيحات المراجعين، وتهيئة شكل الوثائق، وتجهيز الجداول والرسوم البيانية، والمساعدة في نسخ المواد السمعية ومواد الفيديو، إلخ؛

(ج) أربعة مساعدي لغات - يستنفذ العمل في قاعات المحكمة الثلاث طاقة وحدة الترجمة التحريرية الانكليزية لأن المساعدين اللغويين يعملون أيضا في الترجمة الشفوية التتبعية غير الرسمية داخل المحكمة أو في البعثة. ويجدر التنويه مرة أخرى إلى أن مواصفات مساعدي شؤون اللغات هؤلاء تختلف عن مواصفات مساعدي شؤون اللغات العاملين في مكتب المدعي العام رغم أن مسماهم الوظيفي واحد. وحتى يتسنى تلبية الاحتياجات المذكورة أعلاه (حيث ينبغي توفير مساعدين لشؤون اللغات في كل قاعة من قاعات المحكمة للاضطلاع بأعباء عمل قاعات المحكمة الثلاث) ونظرا للزيادة المتوقعة في حجم عمل وحدة الترجمة التحريرية الانكليزية والتي تقدر بحوالي ٥٠ في المائة يقترح إنشاء أربع وظائف إضافية لمساعدي شؤون اللغات؛

(د) كاتبان لتجهيز النصوص باللغة الفرنسية - سيكلف موظفا تجهيز النصوص الجديدان بتصحيح التجارب المطبعية للمواد التي تصدرها الوحدة. وستؤخذ هذه المهمة من يدي المترجمين مما يترتب عليه تحقيق مكاسب كبيرة في الإنتاجية.

قسم الدعم الإلكتروني والاتصالات

٨٩ - يشمل ملاك الوظائف الحالي في قسم الدعم الإلكتروني والاتصالات وظيفة واحدة في الرتبة ف - ٥، ووظيفة واحدة في الرتبة ف - ٤، وثلاث وظائف في الرتبة ف - ٣، وخمس وظائف في الرتبة ف - ٢، وثلاث وظائف في فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)، وإحدى وثلاثين وظيفة في فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى).

وظائف جديدة: خمس وظائف في فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)

٩٠ - يقترح إنشاء خمس وظائف في فئة الخدمات العامة/ الرتب الأخرى موزعة على النحو التالي:

(أ) وظيفتان من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لمساعد دعم حاسوبي - نظرا لارتفاع مستوى آلية العمل، أصبحت إنتاجية الموظفين مرتبطة مباشرة بالتشغيل السلس لمحطاتهم الحاسوبية، ويتوقف هذا بدوره على الاستجابة الفعالة من طرف مكتب المساعدة. وحتى يتمكن هذا المكتب من تقديم الخدمات الحيوية المذكورة، يقترح تزويده بمساعديّ دعم حاسوبي إضافيين؛

(ب) وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لمدير شبكة المنطقة المحلية - فقد ازدادت النظم المدعومة من رؤساء الشبكات المحلية زيادة كبيرة من حيث العدد والتنوع. وبالإضافة إلى الدور التقليدي في دعم تقاسم استخدام الملفات وخدمات الطبع عن طريق الشبكة، ما فتئ القسم ينفذ مهام جديدة لتحسين الفعالية العامة، بما في ذلك الحفظ الآلي للوثائق واستخدام شبكة الإنترنت، وتوزيع برامج الحاسوب المدارة مركزيا، ورصد وإدارة تصميم محطات العمل، وكفالة الترابط الشبكي على النطاق الواسع مع المكاتب الميدانية، ووصل المقر عن طريق برنامج مذكرات لوتس وبالاستخدام الموسع لشبكة الإنترنت وشبكة الإنترانت. كما زاد الوعي بالمخاطر الأمنية بفضل عمل المسؤول عن أمن المعلومات، مما دعا إلى إجراء مراجعة أكثر تفصيلا للحسابات، واستخدام منتجات أمنية إضافية (الجدار الناري، والتشفير، والكشف عن عمليات الاختراق، والأحجام الآمنة، والتحديث المتكرر للبرامج المضادة للفيروسات)، ووضع إجراءات أمنية أكثر صرامة. وتكفل هذه الواجبات الإضافية الأمن للمعلومات الحساسة الموجودة بحوزة المحكمة وتضمن موثوقية نظم الشبكة. وسيؤدي إضافة مبنى جديد إلى تعقيد عملية التركيب العامة من ناحية العمل المشاريعي الضروري لتركيب الوصلة والخدمات الجديدة، ووجوب ضمان استمرار العمليات بعد انتهاء التركيبات. ومؤدى زيادة تعقد الشبكات ضرورة بذل جهد إضافي في مجال رصد أداء هذه الشبكات وتعديلها لتحقيق الاستخدام الأمثل لها؛

(ج) تقني في مجال المعدات السمعية والبصرية، ومساعد للعمليات الحاسوبية للمحكمة – نشأت عن زيادة الأنشطة في قاعات المحكمة آثار متفاوتة في العمليات السمعية والبصرية لأنها قلّصت الوقت المخصص خلال ساعات العمل العادية لصيانة قاعات المحكمة وتقديم الدعم إلى إدارة المحكمة، في مجال تصنيف واستنساخ الأشرطة الاحتياطية وإعادة النظر في الوصلات التي تربط قاعات المحكمة بهيئات الإبلاغ الخارجية. وفضلا عن ذلك ازدادت مؤخرا زيادة كبيرة الأنشطة غير المرتبطة بالمحكمة التي تتطلب دعما سمعيا وبصريا بسبب الأنشطة السابقة على المحاكمة التي كثيرا ما تحدث خارج قاعات المحكمة. ونتيجة لازدياد النشاط داخل المحكمة وخارجها، يُطلب إنشاء وظيفتين إضافيتين، إحداهما لتقني في مجال المعدات السمعية والبصرية والأخرى لمساعد للعمليات الحاسوبية للمحكمة.

قسم الخدمات العامة

٩١ – يشمل ملاك الوظائف الحالي لقسم الخدمات العامة الوظائف التالية: وظيفة واحدة في الرتبة ف – ٥، وثلاث وظائف في الرتبة ف – ٣، ووظيفتان في فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) وعشرون وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى).

وظائف جديدة: ٨ وظائف في فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ ونقل وظائف: وظيفة واحدة في الرتبة ف – ٢ وثلاث وظائف في فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)

٩٢ – يقترح إنشاء ثماني وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) على النحو التالي:

(أ) كاتب لشؤون نسخ الوثائق – ازداد حجم الوثائق منذ عام ١٩٩٩ بنسبة ٥٠ في المائة. ونظرا لازدياد النشاط في قاعات المحكمة، يقترح إنشاء وظيفة إضافية لكاتب شؤون نسخ الوثائق لتلبية الزيادة في الطلب؛

(ب) مساعد لشؤون السفر – يعمل في هذه الوحدة حاليا ثلاثة موظفين في فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) ونظرا للزيادة المتوقعة بما قدره ٥٠٠ ٧ طلب إذن بالسفر مطلوب تجهيزها في عام ٢٠٠١، يقترح إضافة مساعد لشؤون السفر إلى ملاك وظائف وحدة السفر؛

(ج) كاتب لشؤون الإمدادات – يعمل في مخازن الإمدادات حاليا موظف واحد وقد تبيّن أن ذلك غير كاف لأن هذا الموظف مطالب بأن يقوم بتقديم طلبات التزويد واستلام البضائع، ومراقبة عملية الجرد وإصدار المواد من ثلاثة مخازن مستقلة موزعة بين المبنيين. ويقترح إضافة موظف لشؤون الإمدادات لتعويض النقص في الدائرة؛

(د) كاتبان لشؤون البريد والحقيبة – يعمل في وحدة البريد حاليا موظف واحد في فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) يضطلع بمهام مناولة البريد وإرساله وتوزيعه داخليا. وقد تبيّن أن مستوى هذه الخدمات غير كاف إذ يبلغ عدد قطع البريد التي يجري تناولها شهريا ١٦ ٠٠٠ قطعة يجري توزيعها بين المبنيين؛

(هـ) تقنيان لصيانة المباني – يتطلب شغل مبنى الإدارة دعما بإضافة تقني لصيانة المباني. ويقترح أيضا تعيين كهربائي لدعم العمليات في الميدان على أساس تناوبي نظرا لأهمية كفالة إمداد العمليات الجارية في الميدان المتواصل بالطاقة لتفادي وقف هذه العمليات وفقد البيانات وتعريض قدرة المكاتب الميدانية على إنجاز ولايتها للخطر؛

(و) كاتب خدمات مباني – حيث زاد عدد طلبات أشغال الخدمات زيادة كبيرة لسبب أساسي هو ضرورة توافر مراقبة نوعية لعمليات التنظيف وجمع القمامة وإعادة تصنيع الورق، ولعقود خدمات تقديم الطعام في مطعم الموظفين والبيع الآلي. ويستلزم هذا العمل قدرا كبيرا من المتابعة لمختلف المتعاقدين ويحتاج إلى توفير دعم مخصص له. ولذلك يقترح تعيين كاتب لخدمات المباني يتولى شؤون الخدمات التعاقدية.

قسم المشتريات والسفر

٩٣ – يشمل قسم المشتريات والسفر حاليا مهام شراء اللوازم والخدمات والمعدات وتقديم خدمات السفر لجميع أقسام المحكمة. وفي عام ٢٠٠٠ بلغت قيمة حجم النفقات في الميزانية المقررة للمحكمة والصناديق الاستئمانية التابعة لها الناشئة عن نشاط المشتريات ما يزيد على ١٨ مليون دولار. وفي عام ٢٠٠١، تخطط المحكمة لنقل وحدة السفر من قسم المشتريات إلى قسم الخدمات العامة تمشيا مع النظام المتبع داخل منظومة الأمم المتحدة.

٩٤ – ويشمل ملاك الوظائف الحالي: وظيفة واحدة في الرتبة ف – ٤، ووظيفة واحدة في الرتبة ف – ٣، ووظيفتان في الرتبة ف – ٢، ووظيفة واحدة في فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)، وست وظائف في فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى).

وظيفة جديدة: وظيفة واحدة في فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)

٩٥ – يقترح إنشاء وظيفة جديدة واحدة لكاتب فواتير. وهذه الوظيفة هامة لجمل العملية الإدارية المتمثلة في التحقق من استلام البضائع، وتجهيز الفواتير الموجهة إلى قسم المالية، وتسوية مشاكل البائعين داخليا وخارجيا، وكفالة تقديم طلبات الدفع في الوقت المناسب.

المرفق الثالث

تقرير شغل الوظائف حسب الشهور في عام ٢٠٠٠

ألف – مكتب المدعي العام

	عدد الوظائف المأذون بها	كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩	كانون الثاني/ يناير	شباط/ فبراير	آذار/ مارس	نيسان/ أبريل	أيار/مايو	حزيران/ يونيه	تموز/يوليه	آب/ أغسطس
وكيل أمين عام	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
أمين عام مساعد										
مد – ٢	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
مد – ١	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
ف – ٥	١٧	١٢	١٢	١٣	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٥
ف – ٤	٥٨	٥١	٥٢	٥٢	٤٩	٥٠	٥١	٥١	٥٢	٥٢
ف – ٣	٩٣	٧٦	٨٠	٨٢	٨٣	٨٣	٨٤	٨٥	٨٤	٨٥
ف – ٢	٦٢	٥٧	٥٢	٥٤	٥٤	٥٦	٥٤	٥٤	٥٤	٥٥
المجموع الفرعي	٢٣٤	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٥	٢٠٦	٢٠٩	٢٠٩	٢١٠	٢١٠	٢١١
معدل الشغور (النسبة المئوية)		٩,٩	١٤,٥	١٢,٤	١٢,٠	١٠,٧	١٠,٧	١٠,٣	١٠,٣	٩,٨
الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)	٢	١	١	١	١	١	١	١	١	١
الخدمات العامة (الرتب الأخرى)	١٣٤	١١٦	١١٧	١٢٣	١٢٣	١٢٤	١٢٤	١٢٣	١٢٣	١٢٥
خدمات الأمن										
المجموع الفرعي	١٣٦	١١٧	١١٨	١٢٤	١٢٤	١٢٥	١٢٥	١٢٤	١٢٤	١٢٦
معدل الشغور (النسبة المئوية)		٥,٦	١٣,٢	٨,٨	٨,٨	٨,١	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٧,٤
المجموع	٣٧٠	٣١٧	٣١٨	٣٢٩	٣٣٠	٣٣٤	٣٣٤	٣٣٤	٣٣٤	٣٣٧
معدل الشغور (النسبة المئوية)		٨,٤	١٤,١	١١,١	١٠,٨	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٨,٩

باء – قلم المحكمة

	عدد الوظائف المأذون بها	كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩	كانون الثاني/ يناير	شباط/ فبراير	آذار/ مارس	نيسان/ أبريل	أيار/مايو	حزيران/ يونيه	تموز/يوليه	آب/ أغسطس
وكيل أمين عام										
أمين عام مساعد	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
مد – ٢										
مد – ١	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
ف – ٥	١٤	١٣	١٣	١٣	١٢	١٢	١٢	١١	١١	١٢
ف – ٤	٣٧	٣١	٣٣	٣٤	٣٣	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٦
ف – ٣	٧٤	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٨	٦١	٦٣	٦٥	٦٦
ف – ٢	٥٨	٤٦	٤٨	٤٨	٥٠	٥٠	٥٤	٥٤	٥٤	٥٥
المجموع الفرعي	١٨٦	١٥٠	١٥٤	١٥٥	١٥٥	١٥٦	١٦٤	١٦٦	١٦٩	١٧٢
معدل الشغور (النسبة المئوية)		١٠,٧	١٧,٢	١٦,٧	١٦,٧	١٦,١	١١,٨	١٠,٨	٩,١	٧,٥
الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)	١٠	٩	٩	٩	١٠	١٠	٩	٩	٩	٩
الخدمات العامة (الرتب الأخرى)	١٧٢	١٥٦	١٥٨	١٦١	١٦٠	١٥٩	١٦٠	١٦٢	١٦٦	١٦٣
خدمات الأمن	١١٠	٩٨	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٧	١٠٨	١٠٩	١٠٩	١٠٨
المجموع الفرعي	٢٩٢	٢٦٣	٢٦٤	٢٦٨	٢٦٩	٢٧٦	٢٧٧	٢٨٠	٢٨٤	٢٨٠
معدل الشغور (النسبة المئوية)		٢,٦	٩,٦	٨,٢	٧,٩	٥,٢	٤,٨	٣,٨	٣,٤	٤,١
المجموع	٤٧٨	٤١٣	٤١٨	٤٢٣	٤٢٤	٤٣٢	٤٤١	٤٤٦	٤٥٣	٤٥٢
معدل الشغور (النسبة المئوية)		٥,٧	١٢,٦	١١,٥	١١,٣	٩,٤	٧,٥	٦,٥	٥,٦	٥,٤

جيم – المجموع

	عدد الوظائف المأذون بها	كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩	كانون الثاني/ يناير	شباط/ فبراير	آذار/ مارس	نيسان/ أبريل	أيار/مايو	حزيران/ يونيه	تموز/يوليه	آب/ أغسطس
وكيل أمين عام	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
أمين عام مساعد	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
مد – ٢	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
مد – ١	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤
ف – ٥	٣١	٢٥	٢٥	٢٦	٢٨	٢٨	٢٨	٢٧	٢٧	٢٧
ف – ٤	٩٥	٨٢	٨٥	٨٦	٨٢	٨٣	٨٥	٨٦	٨٨	٨٨
ف – ٣	١٦٧	١٣٣	١٣٧	١٣٩	١٤٠	١٤١	١٤٥	١٤٨	١٤٩	١٥١
ف – ٢	١٢٠	١٠٣	١٠٠	١٠٢	١٠٤	١٠٦	١٠٨	١٠٨	١٠٨	١١٠
المجموع الفرعي	٤٢٠	٣٥٠	٣٥٤	٣٦٠	٣٦١	٣٦٥	٣٧٣	٣٧٦	٣٧٩	٣٨٣
معدل الشغور (النسبة المئوية)			١٥,٧	١٤,٣	١٤,٠	١٣,١	١١,٢	١٠,٥	٩,٨	٨,٨
الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)	١٢	١٠	١٠	١٠	١١	١١	١٠	١٠	١٠	١٠
الخدمات العامة (الرتب الأخرى)	٣٠٦	٢٧٢	٢٧٥	٢٨٤	٢٨٣	٢٨٣	٢٨٤	٢٨٥	٢٨٩	٢٨٨
خدمات الأمن	١١٠	٩٨	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٧	١٠٨	١٠٩	١٠٩	١٠٨
المجموع الفرعي	٤٢٨	٣٨٠	٣٨٢	٣٩٢	٣٩٣	٤٠١	٤٠٢	٤٠٤	٤٠٨	٤٠٦
معدل الشغور (النسبة المئوية)			١٠,٧	٨,٤	٨,٢	٦,٣	٦,١	٥,٦	٤,٧	٥,١
المجموع	٨٤٨	٧٣٠	٧٣٦	٧٥٢	٧٥٤	٧٦٦	٧٧٥	٧٨٠	٧٨٧	٧٨٩
معدل الشغور (النسبة المئوية)			١٣,٢	١١,٣	١١,١	٩,٧	٨,٦	٨,٠	٧,٢	٧,٠

المرفق الرابع

الاحتياجات من المعدات لعام ٢٠٠١

(بدولارات الولايات المتحدة)

	(١)	(٢)	(٣)=(١)+(٢)	(٤)	(٥)	(٦)=(٤)+(٥)	(٧)	(٨)=(٦)x(٧)
	الموجودات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠			الوحدات المقترحة				
	الموجودات الحالية	الموجودات الجاري شرائها	مجموع الموجودات	وحدات بديلة	وحدات إضافية	العدد الكلي للوحدات	تكلفة الوحدة	التكلفة الكلية
١ - أثاث المكاتب						-		
خزائن	٨٩٥	-	٨٩٥			-	صفر	
كراسي	١ ٣٣٣	٩٥	١ ٤٢٨	١ ١٤٠	٩٠	١ ٢٣٠	٢٦٠	٣١٩ ٨٠٠
أطقم موائد مؤتمرات	٥٤	٥٧	١١١			-		صفر
معدات مطبخ	١٥	٢	١٧			-		صفر
عربات وسلالم ووحدات تخزين			-			-		١١ ٠٠٠
محطات عمل	٩١٦	٢١٠	١ ١٢٦		٩٠	٩٠	٢ ٨٠٠	٢٥٢ ٠٠٠
أثاث آخر			-			-		٣٩ ٨٠٠
المجموع الفرعي	**٣ ٢١٣**	**٣٦٤**	**٣ ٥٧٧**	**١ ١٤٠**	**١٨٠**	**١ ٣٢٠**		**٦٢٢ ٦٠٠**
٢ - **المعدات المكتبية**						-		
خزائن لحفظ الوثائق	١٢		١٢		٣	٣	١ ١٠٠	٣ ٣٠٠
معدات مكتبية	٣١	١	٣٢		٢	٢	٢٠ ٧٠٠	٤١ ٤٠٠
المجموع الفرعي	**١٢**	**-**	**١٢**	**-**	**٣**	**٣**		**٤٤ ٧٠٠**
٣ - **معدات التجهيز الإلكتروني للبيانات**						-		
حواسيب منضدية	١ ٢٨٨	١٤٤	١ ٤٣٢	١٤٠	٩٠	٢٣٠	١ ٦٠٠	٣٦٨ ٠٠٠
صندوق أقراص متراصة لحاسوب خدمة القرص الضوئي	٣	(١)	٢	-		-		صفر
الهيكل الأساسي للشبكة المحلية - تحديث	غير متاح		غير متاح			-		١٧١ ٧٠٠
حواسيب حجرية	٢٦٥	٣٢	٢٩٧	٥	٢٠	٢٥	٢ ٧٠٠	٦٧ ٥٠٠
معدات للشبكة	٣٢	١٣	٤٥			-		صفر
معدات للشبكة للمكاتب الإضافية								٩٦٤ ٧٠٠

		(١)	(٢)	(٣)=(١)+(٢)	(٤)	(٥)	(٦)=(٤)+(٥)	(٧)	(٨)=(٦)x(٧)
		الموجودات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠			الوحدات المقترحة				
		الموجودات الحالية	الموجودات الجاري شرائها	مجموع الموجودات	وحدات بديلة	وحدات إضافية	العدد الكلي للوحدات	تكلفة الوحدة	التكلفة الكلية
	أجهزة متخصصة أخرى			–			–		١٣ ٦٠٠
	طابعات	٣٩٠	٥٩	٤٤٩	٢٤	٥	٢٩		٤٥ ٢٠٠
	ماسحات ضوئية	٤٢	١٥	٥٧		٢٧	٢٧	١ ٥٠٠	٤٠ ٥٠٠
	حواسيب خدمة الشبكة	٣٥	٣	٣٨	٤		٤	٣٦ ٥٠٠	١٤٦ ٠٠٠
	حواسيب خدمة الشبكة – تحديث	غير متاح		غير متاح			–		١٠٥ ٦٠٠
	المجموع الفرعي	**٢ ٠٥٥**	**٢٦٥**	**٢ ٣٢٠**	**١٧٣**	**١٤٢**	**٣١٥**		**١ ٩٢٢ ٨٠٠**
٤ –	**برامجيات**						–		
	برامجيات مضادة للفيروسات	غير متاح		غير متاح			–		١٥ ٣٠٠
	برامجيات لإدارة المباني (فتح)	غير متاح		غير متاح			–		٦٠ ٠٠٠
	برامجيات سمعية لتأمين البيانات	غير متاح		غير متاح			–		١٨ ٤٠٠
	التشفير والحماية (ديسك نت وإنترنت)	غير متاح		غير متاح			–		٧٠ ٠٠٠
	”نظام ريالتي“ للمشتريات	غير متاح		غير متاح			–		٩٩ ٠٠٠
	برامجيات للدعم اللغوي	غير متاح		غير متاح			–		٨٠ ٠٠٠
	تحديث البرامجيات المكتبية (ميكروسوفت وورد)	غير متاح		غير متاح			–		٢٠٢ ٣٠٠
	تحديث البرامجيات (مختلف البرمجيات)	غير متاح		غير متاح			–		٥١ ٢٠٠
		غير متاح		غير متاح					صفر
	المجموع الفرعي	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**		**٥٩٦ ٢٠٠**
٥ –	**معدات النقل**						–		
	ورشة هندسية	٦	–	٦			–		صفر
	معدات للنقل	٣٣	–	٣٣			–		صفر

	(١)	(٢)	(٣)=(١)+(٢)	(٤)	(٥)	(٦)=(٤)+(٥)	(٧)	(٨)=(٦)x(٧)
	الموجودات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠			الوحدات المقترحة				
	الموجودات الحالية	الموجودات الجاري شرائها	مجموع الموجودات	وحدات بديلة	وحدات إضافية	العدد الكلي للوحدات	تكلفة الوحدة	التكلفة الكلية
مركبات وشاحنات/ حافلات ثقيلة	٦	١	٧	١		١	٢٥ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠
مركبات للركاب	١٠٠	١٣	١١٣	٤	١	٥		١١٥ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**١٤٥**	**١٤**	**١٥٩**	**٥**	**١**	**٦**		**١٤٠ ٠٠٠**
٦ - **المعدات السمعية البصرية**			–			–		صفر
مضخمات صوت	٢٩	–	٢٩			–		صفر
محطات لسماع أشرطة صوتية، رقمية			–		٣	٣	١ ٧٠٠	٥ ١٠٠
شبكة صوتية تحت الحمراء، بما في ذلك أجهزة استقبال			–		١	١	١٩ ١٠٠	١٩ ١٠٠
وحدة التقاط مدعومة بالحاسوب					١	١	١٤ ٠٠٠	١٤ ٠٠٠
كاميرات فيديو صغيرة	٣٠	–	٣٠	٣	٥	٨		٨ ١٠٠
كاميرات					١	١	١ ٠٠٠	١ ٠٠٠
معدات لغرفة الاجتماعات			–			–		٢٢ ٠٠٠
وحدات مراقبة مركزية لشبكة مراقبة البيانات	٣		٣	١	–	١	٤ ٦٠٠	٤ ٦٠٠
محطة سمعية رقمية			–		١	١	٦ ٤٠٠	٦ ٤٠٠
جهاز استنساخ رقمي					٣	٣	٢١ ٠٠٠	٦٣ ٠٠٠
قرص فيديو رقمي - لأغراض القراءة فقط			–		١٠	١٠	٤٠٠	٤ ٠٠٠
سماعات صغيرة للأذن/ سماعات حول الرأس				٢٧٥				٣ ٨٠٠
سماعات تعمل بالأشعة تحت الحمراء								١١ ٨٠٠
محطات ترجمة فورية/ أجهزة سمعية للوفود	٩٠	٣	٩٣			–		صفر

	(١)	(٢)	(٣)=(١)+(٢)	(٤)	(٥)	(٦)=(٤)+(٥)	(٧)	(٨)=(٦)x(٧)
	الموجودات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠			الوحدات المقترحة				
	الموجودات الحالية	الموجودات الجاري شرائها	مجموع الموجودات	وحدات بديلة	وحدات إضافية	العدد الكلي للوحدات	تكلفة الوحدة	التكلفة الكلية
مولد الشعارات				١				٣ ٥٠٠
ميكروفون لاسلكي	١	٦	٧		٢	٢		صفر
مرقاب/تلفزيون	٢٧٩	٩	٢٨٨	٢٨		٢٨		١١ ٨٠٠
جهاز عرض	١٣	١	١٤		٢	٢		٨ ٨٠٠
رفوف للرص			–		٤	٤		٨ ١٠٠
ماسح الأشرطة			–		١	١	٦ ٥٠٠	٦ ٥٠٠
أدوات تقنية سمعية بصرية			–		٣	٣	٢ ٥٠٠	٧ ٥٠٠
جهاز فيديو	١٢٢	١٨	١٤٠	٧	١١	١٨		٧ ٠٠٠
			٩٠					
جهاز جامع بين الفيديو والتلفزيون	٣٣	٣	٣٦		٤٩	٤٩		٢ ٤٠٠
كاميرات فيديو/ عدسات	٢٨	٦	٣٤		٢	٢		١٠ ٣٠٠
نظام تأخير للفيديو	٦		٦			–		صفر
نظام توزيع للفيديو	١		١		١	١		صفر
جهاز لفهرسة الفيديو								٥ ٠٠٠
جهاز مزج للفيديو	٧		٧		١	١		صفر
مصفوفة مفاتيح فيديو	٧		٧		١	١		صفر
جهاز فيديو بنظام VHS	–		–	–	١	١		٧ ٢٠٠
معدات صوتية بصرية أخرى	–		–		–	–		٦٢ ٣٠٠
المجموع الفرعي	**٦٤٩**	**٤٦**	**٦٩٥**	**٣١٥**	**١٠٢**	**١٤١**		**٣٠٣ ٣٠٠**
٧ - **معدات الاتصال**			–			–		صفر
هاتف مرمز	٢٥	٥	٣٠	٣		٣	١٢ ٠٠٠	٣٦ ٠٠٠
لوح ذو منافذ متعددة								١٢ ٠٠٠
آلة فاكس	٦٩	١٤	٨٣	٢	١٧	١٩		٣٠ ٥٠٠
إنمارسات ''ميم''	١٨	–	١٨	١		١		١٤ ٠٠٠
ساريات هوائي								٢٤ ٠٠٠

	(١)	(٢)	(٣)=(١)+(٢)	(٤)	(٥)	(٦)=(٤)+(٥)	(٧)	(٨)=(٦)x(٧)
	الموجودات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠			الوحدات المقترحة				
	الموجودات الحالية	الموجودات الجاري شرائها	مجموع الموجودات	وحدات بديلة	وحدات إضافية	العدد الكلي للوحدات	تكلفة الوحدة	التكلفة الكلية
هاتف محمول	١٦٥	٤٠	٢٠٥	١٢	–	١٢		٢ ٤٠٠
مقسم فرعي آلي خصوصي	٣	–	٣		٢	٢		١٢٠ ٠٠٠
أجهزة استدعاء					١٠			٥٠٠
ناسخة تصويرية محمولة	٨	٢	١٠	٧		٧		٢ ١٠٠
محطة راديو ذات تردد فائق					١			٢ ٥٠٠
عربة راديو ذات تردد فائق					٦			١٨ ٠٠٠
محطة أرضية ساتلية (VSAT)	٢	١	٣			–		صفر
تحديث محطة أرضية ساتلية								٥٥ ٠٠٠
هاتف					٨٠	٨٠	٢٠٠	١٦ ٠٠٠
محاور صوتية للهاتف								٣٠ ٠٠٠
أجهزة إرسال واستقبال (ذات تردد فائق وتردد فوق العالي)	٣٩٠	–	٣٩٠	٥٣	–	٥٣		٢١ ٢٠٠
أجهزة إرسال واستقبال دقيقة الأداء	٢٥	–	٢٥			–		صفر
تحديث لوحات تشفير أجهزة الإرسال والاستقبال					٧٥			٢٦ ٢٠٠
جهاز إعادة إرسال ذو تردد فوق عالي					٢	٢		١٤ ٥٠٠
محطة طرفية VTC	٢	٢	٤		٣	٣		صفر
معدات اتصالات أخرى						–		١٤٦ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**٧٠٧**	**٦٤**	**٧٧١**	**٧٨**	**١٩٦**	**١٨٢**		**٥٧٠ ٩٠٠**
٨ - **معدات الأمن**		٩١	–					صفر
ذخائر	غير متاح		غير متاح			–		١٦ ٧٠٠

		(١)	(٢)	(٣)=(١)+(٢)	(٤)	(٥)	(٦)=(٤)+(٥)	(٧)	(٨)=(٦)x(٧)
		الموجودات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠			الوحدات المقترحة				
		الموجودات الحالية	الموجودات الجاري شرائها	مجموع الموجودات	وحدات بديلة	وحدات إضافية	العدد الكلي للوحدات	تكلفة الوحدة	التكلفة الكلية
	معدات لمكافحة النيران	٥	–	٥			–		صفر
	أسلحة نارية	١٣٦	–	١٣٦		١٩	١٩	١ ٠٠٠	١٩ ٠٠٠
	كاشف معادن وآلة أشعة سينية	٢٨	٣	٣١	١	٢	٣		٩٤ ٠٠٠
	معدات تدريب	١	–	١			–		٣ ٣٠٠
	معدات أمنية أخرى			–			–		٣٢ ٠٠٠
	المجموع الفرعي	**١٧٠**	**٣**	**١٧٣**	**١**	**٢١**	**٢٢**		**١٦٥ ٠٠٠**
٩ -	**معدات أخرى متنوعة**			–			–		صفر
	معدات للطب الشرعي	٦٩	١٥	٨٤			–		
	أدوات لإدارة المباني			–			–		٣ ٢٠٠
	معدات متنوعة			–			–		٢٨ ٣٠٠
	المجموع الفرعي	**٦٩**	**١٥**	**٨٤**	**–**	**–**	**–**		**٣١ ٥٠٠**
	المجموع الكلي للمعدات								**٤ ٣٩٧ ٠٠٠**

المرفق الخامس
مؤشرات عبء العمل

	العبء الفعلي لعام ١٩٩٩، العبء نفسه حسب التقديرات	تقديرات عام ٢٠٠٠ *(A/54/518)*	العبء الفعلي لعام ٢٠٠٠ (حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٠)	تقديرات عام ٢٠٠١ مسقطة
ألف - الدوائر				
جلسات المحكمة	٣٩٩	٥٠٦	٤٧٩	١ ٠٠٢
أيام الجلسات	٦	٩	٣	٩
المحاكمات، المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة	١٢	٨	١٣	١٠
الاستئنافات	٥	٣٣	٧	١٠
الوثائق المقدمة (مجموع الصفحات)	٥١ ١٧٠	٥٥ ٠٠٠	٥٠ ٣٧١	٩٠ ٠٠٠
الوثائق المقدمة (صفحات الدوائر)	٣ ٤٧٩	٤ ٠٠٠	٢ ٧٩٥	٤ ٨٠٠
الصفحات المنسوخة	٤٩ ١٨٣	٧١ ٥٠٠	٥٢ ٣٠٩	٩٠ ٠٠٠
باء - مكتب المدعي العام				
شعبة الادعاء				
الالتماسات والطلبات والردود	٤٢٣	٤٥٠	٢٤٢	٤٥٠
محاكمات قيد الإعداد	٩	١٢	٩	١٥
شعبة التحقيقات				
عدد التحقيقات	٣٢	٣١	٣٧	٤٢
أوامر التفتيش الصادرة	١٧	٤	١٠	١٤
الشهود المستجوبون	٣ ٥١٦	١ ٩٣٢	٣ ٦٤٧	٦ ٠٠٠
طلبات المساعدة الواردة	٧٨٠	٣٦٠	٣٤١	٦٠٠
طلبات المساعدة الصادرة	٩٠٠	١ ٠٠٠	٧٥٧	١ ٤٠٠
فريق الأبحاث المتعلقة بالقيادة				
التقارير المعدة	٢٠٠	٢٠٠	١١١	٢٠٠
فرقة التحليل العسكري				
التقارير المعدة	٥٣١	٦٠٠	٣٢٦	٦٠٠
وحدة استخبارات الهاربين والمصادر الحساسة				
الاتصالات الاستخبارية	٢٤٧	٨٠	٢٣٢	٤٠٠
وحدة الطب الشرعي				
عدد مواقع المقابر الجماعية المعاينة لاحتمال استخراج الجثث منها	١٣	٢٧	١٣٢	١٠

	العبء الفعلي لعام ١٩٩٩، العبء نفسه حسب التقديرات	تقديرات عام ٢٠٠٠ *(A/54/518)*	العبء الفعلي لعام ٢٠٠٠ (حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٠)	تقديرات عام ٢٠٠١ مسقطة
العمليات المنجزة لاستخراج الجثث من المقابر الجماعية	٨	١١٠	١٢٦	٧
عدد الجثث المستخرجة	٩٢٩	٢ ١٤٣	٨٩٩	١ ٠٠٠
عدد الجثث المفحوصة	٧٠٢	٢ ١٤٣	٨٧٠	١ ٠٠٠
قسم المعلومات والأدلة				
جمع الأدلة				
صفحات المعلومات	١ ٣٩٥ ٠٠٠	١ ٨٠٠ ٠٠٠	١ ٧٠٩ ٠٠٠	٢ ٢٠٠ ٠٠٠
أشرطة فيديو	٢ ٥٢٣	٢ ٥٠٠	٢ ٨٣٣	٣ ٧٠٠
قاعدة بيانات الاستخبارات الجنائية				
العلاقات المدخلة في قاعدة البيانات (المجموع التراكمي)	٦٨٩ ٩٣١	٨٠٨ ٠٠٠	٧٢٨ ٦٦٤	٨٢٥ ٠٠٠
الوثائق المدخلة (المجموع التراكمي)	٥ ٢١٦	٥ ٥٠٠	٥ ٤٥٤	٦ ٠٠٠
جيم – قلم المحكمة				
خدمات شؤون الإعلام				
الاتصالات الصحفية	٢٩ ٨٠٠	٦٠ ٠٠٠	٢٥ ٤٠٠	٤٣ ٦٠٠
الزيارات المرتبة من جانب الجامعات والأوساط				
القانونية، وما إلى ذلك	١٢٠	٢٤٠	٩٩	٢٠٠
عدد الزيارات (من جانب الجامعات والأوساط القانونية				
وما إلى ذلك)	٢ ٤٣٣	٦ ٠٠٠	١ ٩١٦	٤ ٠٠٠
الاستفسارات من خلال صفحة الاستقبال على شبكة				
الإنترنت (بالملايين)	٠,٩٠	١,٠٨	٠,٧٠	١,٢٠
وحدة الاحتجاز				
عدد المحتجزين	٢٩	٤٠	٣٧	٥٠
عدد المحتجزين المنقولين	٩٠٣	١ ٤٢٥	٦٥٤	١ ٣٣١
عدد ساعات الزوار	١٦ ٤٩٦	٢٥ ٣٩١	٩ ٩٥٣	٢٥ ٣٨٢
عدد المكالمات الهاتفية المراقبة	١٢ ٠٥٢	١٦ ٦٢٢	١٤ ٣٤٣	٢٩ ١١٨
مكتب المساعدة القانونية وشؤون الاحتجاز				
أعضاء أفرقة الدفاع	٩٠	١٢٥	١٢٩	١٥٠
طلبات السماح بزيارة المحتجزين	٦٥٠	٧٣٠	٤٢٦	٩٠٠

	العبء الفعلي لعام ١٩٩٩، العبء نفسه حسب التقديرات	تقديرات عام ٢٠٠٠ *(A/54/518)*	العبء الفعلي لعام ٢٠٠٠ (حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٠)	تقديرات عام ٢٠٠١ مسقطة
وحدة المكتبة والمراجع				
حجم المجموعة	٤ ٣٥٩	٥ ٠٠٠	٤ ٨١٧	٦ ٣٠٠
طلبات البحث	٣ ٤٦١	٤ ٢٠٠	٢ ٤٢٠	٤ ٨٠٠
ساعات تشغيل قاعدة البيانات القانونية	١ ٢٠٠	١ ٨٠٠	٧٥٠	١ ٥٠٠
وحدة الدعم القانوني لقلم المحكمة				
العقود المستعرضة	٢٤	٣٦	٤٠	٣٥
المشاريع البحثية	١٢	١٥	١٠	١٧
الاتفاقات الدولية المتفاوض عليها	١٤	٢٧	١٣	٢٢
قسم الضحايا والشهود				
الشهود	٣٤١	٦٠٠	٣٤٢	٦٧٠
عدد أيام دعم الشهود	٢ ١٧٠	٤ ٨٠٠	٢ ٣٧٦	٥ ٣٦٠
الشهود المزودون بتدابير حمائية إضافية	١٤٣	٢٥٠	١٠٣	٢٠١
طلبات تغيير الأماكن	١٠	٢٠	١٢	٣٠
الشهود المحتاجون إلى دعم إضافي	٨٨	١٢٠	١٢٣	٢٤١
مكتب رئيس الإدارة				
الاقتناء/النفقات (الصافية) (بملايين الدولارات)	٨٠,٠	٩٦,٤	٤٨,٣	١٠٠,٢
النفقات الخارجية عن الميزانية (الصافية) (بملايين				
الدولارات)	٧,٤	٥,٨	٣,٩	٤,٩
وحدة المحفوظات وإدارة السجلات				
السجلات المنقولة (بالأمتار)	٧٣	٨٤	١٩١	٦٠
طلبات الحصول على معلومات	١ ٩٤٠	١ ٩٠٠	٣٢٨	٢٤٠
الوثائق المتلفة (بالأمتار)	٣٠٠	٣٢٤	١٠,٥	٤٣٢
قسم خدمات الأمن والسلامة				
الأفراد المفحوصين بالجهاز الكاشف لدى دخولهم المبنى	٢٧٧ ٥٠٠	٢٩٥ ٢٠٠	٢٥٧ ٥٥٧	٣٧٦ ٣٠٠
الطرود التي فتشت وفحصت بالأشعة السينية	٨١ ٧٩٣	٨٢ ١٤٠	٤٨ ١٧٢	٧٥ ٨٠٠
بطاقات الزوار الصادرة	١٢ ٤٢١	١٤ ٥٢٠	١١ ٣٨٣	١٨ ٣٠٠
قسم الشؤون المالية				
عمليات حساب كشوف المرتبات (شهريا)	٨٤٥	١ ١٠٠	١ ١١٩	١ ٢٥٠

	العبء الفعلي لعام ١٩٩٩، العبء نفسه حسب التقديرات	تقديرات عام ٢٠٠٠ *(A/54/518)*	العبء الفعلي لعام ٢٠٠٠ (حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٠)	تقديرات عام ٢٠٠١ مسقطة
الالتزامات (شهريا)	٥٧٥	٧٥٠	٨٢٥	٩٠٠
الفواتير المجهزة (شهريا)	١ ٢٠٠	١ ٦٠٠	١ ٣٨٨	١ ٥٠٠
المدفوعات الصادرة عن أمين الصندوق	١ ٧٨٩	٢ ١٠٠	٢ ١٦٠	٢ ٥٠٠
قسم الموارد البشرية				
ملاك الموظفين	٧٨٤	٨٦٢	٨٦٢	٩٥١
الموظفون الآخرون	٢٠٠	٢٥٠	١٢٣	٣٠٠
الطلبات الواردة	٨ ٠٧٤	٩ ٠٠٠	٥ ٣٢٩	١٠ ٠٠٠
عروض التعيين	٣٤٧	٤٠٠	٢٦٠	٥٠٠
عقود اتفاق الخدمات الخاصة	٦٤١	٨٠٠	٥٥٨	٨٠٠
قسم المؤتمرات والدعم اللغوي				
الترجمة التحريرية (الصفحات المترجمة سنويا)	٦٠ ٠٠٠	٨٠ ٠٠٠	٣٦ ٤٨٠	٨٠ ٠٠٠
المترجمون الفوريون في المؤتمرات (عدد الأيام)	٣ ١٠٩	٣ ٨٠٠	١ ٩٧٧	٤ ٥٩٠
المترجمون الفوريون الميدانيون (عدد الأيام)	٢ ٣٢٩	٥ ١٩٧	١ ٨٨١	٣ ٣٥٣
إعداد محاضر حرفية بالفرنسية (عدد الأيام)	١ ٦٧٧ [أ]	٢ ٧٩٠ [أ]	١ ٣٢٠	٥٦١ [ب]
إعداد محاضر حرفية بالانكليزية (عدد الأيام)	٣٧٤	٤٦٥	٢٧٦	٥٦١
قسم الدعم الإلكتروني والاتصالات				
طلبات الدعم من إدارة الشبكة المحلية	٥ ٢٠٠	٦ ٥٠٠	٦ ٧٧٦	٨ ٤٥١
طلبات الدعم من مكتب المساعدة	٣٥ ٥٠٨	٤٠ ٥٠٠	٢٠ ٨٩٥	٥٧ ٥٥٦
طلبات الدعم من وحدة الدعم السمعي البصري	٢ ٣٣١	٢ ٤٠٠	١ ٨٣٣	٢ ٩٥٠
طلبات الدعم من وحدة الاتصالات	١ ١٢٥	١ ٤٠٣	١ ٣٢٠	٢ ٢٨٤
عدد أيام المتدربين في وحدة التدريب	١ ٤٧٨	٢ ٧٠٠	٨٢٦	٢ ٠٠٠
قسم المشتريات				
عدد طلبيات الشراء المقدمة	٧٤٤	٧٧٠	٥٦٧	٨٤٠
قسم الخدمات العامة والسفر				
السفر (أذون السفر المطلوبة)	٥ ٢٠١	٥ ١٢٣	٣ ٩٢١	٧ ٥٠٠
إدارة المباني – أوامر العمل المنجزة	٢ ٢٠٠	١ ٩٣٥	٣ ٧٨٦	٦ ٠٢٢
الرسوم البيانية (طلبات الاستنساخ)	١ ٧١٤	٢ ١٢٥	٨٧٣	١ ٥٠٠

	العبء الفعلي لعام ١٩٩٩، العبء نفسه حسب التقديرات	تقديرات عام ٢٠٠٠ *(A/54/518)*	العبء الفعلي لعام ٢٠٠٠ (حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٠)	تقديرات عام ٢٠٠١ مسقطة
البروتوكول (طلبات الحصول على تأشيرات دخول/ بطاقات هوية)	١ ٧٨٦	٣ ٠٧٢	١ ٧٧٢	٨ ٠٢٨
الاستلام والمعاينة (تقارير المعاينة)	٨٢١	٦٩٢	٦١٧	١ ٢٠٠
أسطول المركبات	٦٩	١٦١	١١١	١٣٢

* بما في ذلك التحقيقات التي أجريت قبل المحاكمة وأثناء الاستئناف.

(أ) الأفراد.

(ب) الأفرقة.

المرفق السادس

التبرعات وأنشطة الصندوق الاستئماني

١ - دعت الجمعية العامة في قراريها ٤٩/٢٤٢ باء المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥، و ٥٣/٢١٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ الدول الأعضاء وغيرها من الأطراف المهتمة إلى تقديم تبرعات للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة تحظى بقبول الأمين العام. وبلغت التبرعات النقدية التي تلقتها المحكمة حتى الآن ٧٠٠ ٢٥٣ ٣٠ دولار تقريبا مقدمة لصندوق التبرعات لدعم أنشطة المحكمة الدولية المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ٨٢٧ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٣، إلى جانب التعهدات بتقديم مبلغ آخر قدره ٢٤٣ ٢٣٣ ٢ دولارا، وتبرعات عينية تقدر بحوالي ٠٠٠ ٢١٠ ١ دولار تستثنى منها تكلفة الموظفين والخبراء المعارين من الحكومات ومن المنظمات والمؤسسات الدولية. وبالنسبة للفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، تلقت المحكمة من التبرعات النقدية ما يقرب من ٤٧٣ ٩٦٤ ٩ دولارا.

٢ - وحتى نهاية ١٩٩٩، كانت المحكمة مستمرة في الاستفادة من الخدمات الأساسية المقدمة عن طريق الموظفين المقدمين بدون مقابل من النوع الثاني من ذوي الخبرة في الميادين والتي لا تتوافر فيها موارد بشرية جاهزة في منظومة الأمم المتحدة. وقد تطلبت الأحداث التي شهدتها كوسوفو في ١٩٩٩ اتخاذ إجراء عاجل، ولذلك وافق الأمين العام بصفة استثنائية على طلب قدمه المدعي العام بإقرار الاستعانة بموظفين مقدمة بدون مقابل لمدد قصيرة لا تتجاوز ستة أشهر. وعُيِّن في المحكمة من هؤلاء الموظفين عدد مجموعه ٣٨٦ موظفا (ما إجماليه ٣٤٠ شهر عمل) من اسبانيا وألمانيا وأيسلندا وبلجيكا والدانمرك والسويد وسويسرا وفرنسا وكندا ولكسمبرغ والنمسا وهولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وقدرت قيمة الفائدة التي حققتها المحكمة بمبلغ ٤٠٢ ٦٧٧ ١ من الدولارات استنادا إلى التكاليف القياسية الإجمالية المعمول بها في الأمم المتحدة.

٣ - وفي عام ٢٠٠٠، طلب المدعي العام ثانية الاستعانة بموظفين مقدمين بدون مقابل لمساعدة المحكمة في إنجاز أعمالها في كوسوفو، ووافق الأمين العام على ذلك مرة ثانية وعلى أساس استثنائي أيضا، على أن تتم الاستعانة بهم لمدد قصيرة لا تتجاوز ستة أشهر. ودخلت دول متعددة في اتفاقات رسمية مع الأمم المتحدة لتوفير خبراء وطنيين للمحكمة خلال عام ٢٠٠٠. ووقعّت في هذا الصدد اتفاقات مع السويد وفرنسا وكندا والنمسا. غير أن البيانات المتعلقة بالقيمة الكاملة لمساهمات هؤلاء الموظفين غير متاحة حتى الآن.

٤ - وحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر، شارك ٤١ متدربا في برنامج المحكمة التدريبي في مجالات القانون الجنائي والقانون الإنساني الدولي ودعم عمليات الحاسوب والترجمة ويعين هؤلاء المتدربون في مكتب المدعي العام وفي دوائر المحكمة وقلم المحكمة وسيقدمون مزيدا من الدعم كل في مجال خبرته.

٥ - وتستخدم التبرعات في الاضطلاع بالأنشطة المرتبطة بدعم أنشطة المحكمة في مجالي الادعاء والتحقيق (مثل مشروع وعمليات استخراج الجثث في كوسوفو استعراض القضايا من خلال ما يسمى بمشروع قواعد الطريق؛ ومساعدة الضحايا والشهود؛ وشراء المعدات والكتب والدوريات للمكتبة. ويرد أدناه تفصيل لحالة التبرعات النقدية المقدمة لدعم أنشطة المحكمة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠:

التبرعات النقدية المقدمة إلى صندوق التبرعات حسب الجهة المتبرعة، حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

(بدولارات الولايات المتحدة)

من البداية وحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩	٢٠ ٢٨٩ ٢٢٤
في الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠	
بلجيكا	٧٤ ٨٩٢
الدانمرك	٥٠ ٠٠٠
سويسرا	٢٥٣ ٠٠٠
فنلندا	١٧٨ ٧٩٥
كندا	٢٠٤ ٠١٣
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	١٢٨ ٨٨٥
هولندا	٤٢٥ ٠٠٠
الولايات المتحدة الأمريكية	٨ ٤٤٧ ٦٩١
جامعة أوتريشت	٢ ١٩٦
مؤسسة ماك آرثر	٢٠٠ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**٩ ٩٦٤ ٤٧٣**
المجموع	**٣٠ ٢٥٣ ٦٩٧**

التبرعات النقدية المتعهد بتقديمها لصندوق التبرعات حسب الجهة المتبرعة، حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

(بدولارات الولايات المتحدة)

الاتحاد الأوروبي	١ ٣٨٧ ٩٣٤
ألمانيا	١٠٠ ٠٠٠
فنلندا	١٧٠ ٠٠٠
لكسمبرغ	٢٣ ٠٠٠
الولايات المتحدة الأمريكية	٥٥٢ ٣٠٩
المجموع	**٢ ٢٣٣ ٢٤٣**

٦ - وكانت التبرعات العينية الواردة في عام ٢٠٠٠ على النحو التالي:

(أ) المعدات - تبرع مركز نيوهامبشير بحاسوب ثان لخدمة الشبكة من طراز آي بي إم في أوائل ٢٠٠٠ قدرت قيمته بنحو ٩٦٠ ٠٠٠ دولار، وأكمل المركز بذلك مجموع التبرعات التي تعهد بتقديمها وقيمتها ١,٣٤ مليون دولار.

(ب) الخدمات: تبرعت نقابة المحامين الوطنية في الولايات المتحدة باشتراك لمدة أربع سنوات في قاعدة بيانات ''ويست لو'' وهي قاعدة بيانات قانونية إلكترونية، وفي ٢٠٠ كلمة سر للدخول إليها، قيمتها ٠٠٠ ٢٥٠ دولار.

٧ - ومُولت الأنشطة الرئيسية التالية من التبرعات النقدية للصندوق خلال عام ٢٠٠٠:

(أ) مشروع استخراج الجثث: استخدمت الأموال المتأتية من التبرعات لدعم ما يزيد على ٦٠ موظفا بالمعدات واللوازم الضرورية لاستخراج الجثث من المقابر الجماعية الضخمة وتحليل نتائج هذه العمليات. واستخدمت الأدلة التي تم جمعها لمقاضاة المتهمين وإقامة الأدلة التي تثبت البيانات التي أدلى بها الشهود. وأتاح التمويل المقدم لأنشطة استخراج الجثث قيام المشروع بشراء مركبات وبرامجيات للحاسوب وطابعات وماسحات ضوئية وأصناف متخصصة من قبيل معدات للمسح وحاويات للتبريد وماكينات للفحص بالأشعة السينية ومعدات للاتصالات تضم محطة ساتلية طرفية وجهاز للهاتف/الفاكس، ولوازم (فوتوغرافية، وماكينة للأشعة السينية، ولوازم تشريحية وتنقيبية ومكتبية عامة). وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، سجلت نفقات قدرها نحو ٢٠٠ ٣٦٢ ١ دولار؛

(ب) قواعد الطريق: أنتج المشروع موجزا لترجمات ولفهارس لعشرات الآلاف من صفحات المواد المقدمة. وأتاح التمويل المقدم من المانحين مواصلة العمل بشأن ''قواعد الطريق'' خلال عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، وغطي تكاليف الموظفين القانونيين والعاملين في مجالي الترجمة والبحث والموظفين الإداريين في المشروع. وحتى ٣٠ حزيران/يونيه، سجلت نفقات قدرها نحو ٦٠٠ ١٨٤ دولار؛

(ج) المكتبة - واصلت اللجنة الأوروبية دعمها لمكتبة المحكمة، ومكنتها من مواصلة تطوير مجموعتها من الكتب والمجلات القانونية والمعلومات المخزنة على أقراص حاسوبية مدمجة. وأتاح حيازة نظام للمعلومات الإلكترونية الوصول إلى الوسائط المعتمدة على الأقراص الحاسوبية المدمجة وقواعد البيانات الإلكترونية القانونية. وقد تولّت مؤسسة كارنيغي تنفيذ هذا المشروع. وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، سجلت نفقات قدرها نحو ٨٠٠ ٥٦ دولار؛

(د) عمليات كوسوفو - وردت عن طريق صندوق التبرعات عدة تبرعات لمساعدة المحكمة في الاضطلاع بالمهام الإضافية الناشئة عن الصراع في كوسوفو. ويجري في إطار عمليات كوسوفو تمويل الأنشطة التالية: فريق التحقيق في كوسوفو، ومشروع سد فجوات عبء العمل، ومشروع الاستفادة من الوثائق، وتقديم المساعدة إلى موظفي الدعم

في مجالات الادعاء والمجالات الإدارية والمالية ومجالات الترجمة الشفوية في عمليات كوسوفو، وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ سجلت نفقات قدرها ٩٠٠ ٦٢٩ ١ دولار؛

(هـ) التوعية - اعتبارا من أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، ركّز برنامج التوعية جهوده على تحسين التصور الخارجي عن المحكمة وعلى وجه الخصوص أنشطتها ودوائرها وطرح هذه الأنشطة بشكل أوضح على شعوب يوغوسلافيا السابقة. وقد استمرت التبرعات المقدمة في مساعدة المشروع في النهوض بتكاليف بدء العمل من قبيل تعيين الموظفين، وشراء المركبات للميدان، وأداء تكاليف التشغيل العامة وتكاليف الإنتاج والترويج. وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، سجلت نفقات قدرها نحو ٥٠٠ ٤٧٧ دولار؛

(و) مبادرة مكتب المدعي العام المتعلقة بالاعتقال: أتاح تبرع قدمته الحكومة السويسرية تعيين موظف سياسي في الفئة الفنية لتقديم دعم إضافي إلى المدعية العامة في جهودها لإقناع الحكومات بإلقاء القبض على المتهمين بارتكاب جرائم حرب؛

(ز) أنشطة أخرى - شملت الأنشطة الأخرى تعيين شخص للتحقيق في التغييرات الديمغرافية الحاصلة في البوسنة والهرسك، وتقديم خدمات دعم الشهود بما في ذلك شراء مركبة لنقلهم، وتقديم الخدمات الطبية والملابس للشهود وإجراء تدريب لغوي للموظفين المختصين في قسم الضحايا والشهود. وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، سجلت تكاليف قدرها نحو ٥٠٠ ١٨٩ دولار.

المرفق السابع

ملخص إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة لهيئات الرقابة الداخلية والخارجية واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

وصف موجز للتوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية
مجلس مراجعي الحسابات (A/55/5/Add.12، المرفق)	
يوصي المجلس بأن تبين المحكمة في بياناتها المالية الخصوم المتعلقة باستحقاقات نهاية الخدمة، واستحقاقات ما بعد التقاعد، والإجازة السنوية، وذلك وفقا لمعايير المحاسبة في منظومة الأمم المتحدة (الفقرة ١٣).	حتى صدور قرار من الجمعية العامة بنشر بيانات مالية مستقلة للمحكمة، كانت حسابات المحكمة تدرج في حسابات التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لمجلس مراجعي الحسابات (انظر A/53/5، المجلد دال) وكانت البنود ذات الصلة تحسب وتدرج في هذه الحسابات. وتعلم المحكمة الآن بشروط الإبلاغ الجديدة، وسوف تقدم جميع المعلومات المطلوبة وفقا لمعايير المحاسبة في منظومة الأمم المتحدة.
يوصي المجلس بأن تستعرض المحكمة إجراءاتها لتخطيط استخدام غرف المحكمة لضمان الاستخدام الفعال للمرافق المتوافر. (الفقرة ٢٧)	مسألة استخدام غرف المحكمة مسألة معقدة تستعصي على التحليل السهل المستند إلى الأرقام المجردة. وليست هي بالضرورة تبيانا دقيقا لعبء العمل في المحكمة. فهناك عدد كبير من العوامل، يتراوح بين عدم قدرة الشهود على المثول أمام المحكمة كما هو مقرر لأسباب صحية أو لدواعي التأخر في السفر، والتأجيل الذي يتم بناء على طلب مختلف الأطراف، وهي أسباب تخرج عن نطاق سيطرة المحكمة ولكنها تؤدي إلى عدم استخدام إحدى غرف المحكمة. كما ينبغي أن يكون من المفهوم أنه في حال عدم استخدام إحدى غرف المحكمة، فإن الموظفين المعنيين يقومون بتأدية مهام أخرى مطلوبة. والعامل الرئيسي في هذه المسألة هو عدد قضاة المحكمة المحدود. فالحاجة إلى قيام القضاة بالبحث وصياغة قراراتهم وأحكامهم، واشتراط أن تستمع الدوائر الابتدائية إلى قضايا متعددة والحاجة إلى جلوس القضاة في آن واحد معا

وصف موجز للتوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية
	في قضايا الاستئناف، تؤدي إلى ظاهرة وجود غرف محكمة غير مستخدمة، كما هو مبين في تقرير الرئيس المرفوع إلى الأمين العام بتاريخ ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٠ (A/55/382).
يوصي المجلس بأن تستعرض المحكمة نظام المساعدة القانونية لديها بهدف وضع قيود وحدود أكثر صرامة بالنسبة لتكاليف الدفاع. (الفقرة ٣٨)	استُعرض نظام المساعدة القانونية لدى المحكمة بالتفصيل. وأعد مشروع تعديلات موضوعية في الأمر التوجيهي لتعيين محاميّ الدفاع ينتظر حاليا التعليق عليه من قِبل القضاة. واستعرضت أيضا ممارسة قلم المحكمة فيما يتصل بالمساعدة القانونية، وعلى وجه الخصوص الممارسة المتعلقة بتخصيص حد أقصى من ساعات العمل لأفرقة الدفاع، وعُمم على القضاة اقتراح بتعديل ثان في هذا الخصوص من أجل التعليق عليه.
	ومن المتوقع أن يبدأ عمليا تنفيذ الأمر والتعديل المتعلق به في ممارسات قلم المحكمة خلال عام ٢٠٠٠. وتقع مسؤولية الإشراف على تنفيذ هذه التوصية على نائب رئيسة قلم المحكمة.
مكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/54/120)	
الالتزامات المعلقة. يوصي مكتب خدمات الرقاب الداخلية بأن يستعرض قلم المحكمة بانتظام الالتزامات المعلقة ويفرض موعدا لتلقي الرد من موظفي التصديق، (الفقرة ٥٥ (ج)، التوصية رقم CS/98/115/03)	نفذ ذلك. حيث اتخذ قلم المحكمة خطوات تطلب من موظفي التصديق استعراض الالتزامات المعلقة بشكل ربع سنوي. ويتوقع من كل موظف تصديق أن يرد دون إبطاء مستخدما رسالة محدد شكلها مسبقا ومبينا الالتزامات التي ينبغي تصفيتها.
يوصي مكتب خدمات الرقابة الداخلية '١' بأن تكون أفرقة التحقيق في الميدان على اتصال منتظم بالمكاتب الميدانية، '٢' وأن تُحسَّن الاتصالات بين المقر والمكاتب الميدانية، '٣' وأن يُحسَّن تخزين الأدلة في المكاتب الميدانية، (الفقرة ٥٦ (أ) التوصية رقم CS/98/115/11)	نفذ ذلك. فقد اتخذت المحكمة خطوات لزيادة مستوى الاتصالات المتاحة على جميع مستويات الأنشطة - بما في ذلك من الميدان إلى المقر، ومن مكتب ميداني إلى آخر، ومن المكاتب الميدانية إلى المقر. وتم تنفيذ ذلك عن طريق زيادة الاستثمار في أجهزة الراديو المتنقلة، والهواتف المتنقلة، وهواتف السواتل وزيادة التدريب العملي الذي يقدمه

وصف موجز للتوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية
	موظفي وحدة الاتصالات في مجال خدمات الدعم الالكتروني.
يوصي مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضا بأن تنظر الإدارة العليا في مكتب المدعي العام في زيادة اشتراكها في الاجتماعات الرئيسية لموظفي المحكمة القانونيين، (الفقرة ٥٦ (ب)، التوصية CS/98/115/12)	نُفِّذ ذلك. فقد بدأ رئيس الادعاء العام استعراض الاجتماعات مع الموظفين القانونيين لمكتب المدعي العام، بمن فيهم الموظفون المشتركون مباشرة في النظر في القضايا الذين يقدمون المشورة لأفرقة التحقيق. وبالإضافة إلى ذلك، قام المدعي العام بدور فعال في الاستعراضات الدورية لجميع لوائح الاتهام الموجودة قيد الإعداد.
تقرير فريق الخبراء (A/54/634)	
للحد من التأخير الذي تسببه الطلبات الأولية التي تُقدم عندما تشتمل عريضة اتهام معدلة على اتهامات جديدة، ينبغي اعتبار المهلة المنصوص عليها في القاعدة ٥٠ لتقديم هذا النوع من الطلبات مهلة قصوى يمكن اختصارها بناء على السلطة التقديرية للدوائر الابتدائية إذا رأت أن الظروف تسمح بذلك أو تقتضيه. (التوصية ١)	ستتبع هذه الممارسة. أما المسائل الأخرى ذات الصلة، مثل كيفية العمل بسرعة في قضايا الاستئناف العارضة، فستبحث في دورة عامة تكرس لبحث تعديلات القواعد.
للتغلب على الصعوبات الناجمة عن تنحية من اعتمد قرار الاتهام من قضاة الدوائر الابتدائية بحيث لا يشترك في المحاكمة، ينبغي النظر بإمعان في الرأي القائل بأن اعتماد قرار الاتهام يؤدي تلقائيا إلى تنحية القاضي الذي يعتمده. (التوصية ٢)	اعتُمد التدبير الموصى به خلال الدورة العامة الأخيرة المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وعُدِّلت القاعدة ١٥، ''تنحية القضاة'' وفقا لذلك.
للحد من الاحتجاز لفترات طويلة لا مبرر لها قبل المحاكمة، قد ترغب المحكمة في النظر في إمكانية تنازل المتهم الذي سلم نفسه طوعا عن حقه في المحاكمة حضوريا بعد مثوله للمرة الأولى، وإذا كان الأمر كذلك، قد ترغب المحكمة أيضا في النظر في القاعدة المترتبة على ذلك التي	عُدِّلت القاعدة ٦٥ (باء) ''الإفراج المؤقت'' خلال الدورة العامة الأخيرة المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ لجعل الإفراج المؤقت عن المتهم ممكنا في غير الظروف الاستثنائية. ومع ذلك، لا يُمنح الإفراج في الحالات التي لا تقدم فيها الدولة ذات الصلة أي ضمان.

وصف موجز للتوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية
تنص على الإفراج المؤقت في حالة اقتناع الدائرة الابتدائية بما يلي: (أ) بأن المتهم وافق بحرية وعن علم على المحاكمة غيابيا، و (ب) أن ظروف المتهم الشخصية، بما فيها شخصيته ونزاهته وكذلك ضمانات الدولة فيما يتعلق بمثوله والشروط الأخرى الملائمة، تجعل احتمال عدم مثوله أمام المحكمة ضئيلا جدا، و (ج) أن محامي الدفاع قدم التزاما رسميا يلزمه بالمشاركة في المحاكمة غيابيا في حالة حدوثها. (التوصية ٣)	
بهدف تسهيل محاكمة لاحقة، يمكن تعديل الإجراء الوارد في القاعدة ٦١ للسماح باستخدام الأدلة التي يقدمها الادعاء في مثل هذه الإجراءات في محاكمة لاحقة عقب إلقاء القبض على المتهم، إذا توفي الشاهد قبل تلك المحاكمة أو لم يتسن الاهتداء إليه أو كان غير قادر على الإدلاء بشهادة أو تعذر الإتيان به دون مضيعة للوقت أو النفقات أو دون مشقة غير مقبولة في ظروف القضية؛ وفضلا عن ذلك، فإنه لحماية مصلحة المتهم يمكن تعيين محامي دفاع لتمثيل المتهم أثناء الإجراء المبين في القاعدة ٦١ (التوصية ٤ (أ))	سيُنظر في هذه التوصية في دورة عامة.
بدلا عن ذلك، ولتفادي تنحية كل الدائرة المشار إليها في القاعدة ٦١ واختصارا للإجراءات، يمكن تعديل تلك القاعدة ليخول القاضي القائم بالاعتماد وحده بطلب من المدعي العام وموافقة القاضي، سلطة إصدار أمر دولي بالقبض على المتهم وتجميد أصوله (التوصية ٤ (ب))	سيُقدم إلى دورة عامة اقتراح بتعديل القاعدة.
للحد من إمكانية استخدام محاميّ الدفاع المعينين لأساليب العرقلة والمماطلة، يمكن أن يؤخذ في الاعتبار، عند تحديد الحجم المسموح به من أتعاب هؤلاء المحامين، التأخير في الإجراءات التمهيدية للمحاكمة وإجراءات	رفضت الدوائر وقلم المحكمة وممثل محامي الدفاع هذه الممارسة استنادا إلى حجج قانونية. لكن المدعية العامة سترحب بهذه الممارسة.

وصف موجز للتوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية
المحاكمة إذا اتضح أن التأخير ناجم عن مثل هذه الأساليب، إلا أن هذا لا يعني التوصية بأن تتدخل الدوائر في التفاصيل المتعلقة بأتعاب المحامين المعينين، بل المقصود أن تؤدي الدوائر وظيفة رقابية. (التوصية ٥)	
للحد من الطلبات المبالغ فيها يمكن للدوائر أن: • تنظر في وضع قاعدة تقضي بأن يتم قبل تقديم أي طلبات، إجراء مناقشة بشأنها بين الادعاء والدفاع، وبين محامي الدفاع أنفسهم بهدف حل المسألة بالتراضي؛ • تنظر في المطالبة بتقديم الطلبات والإجابة عليها شفويا، ما لم تكن الدائرة الابتدائية قد أمرت بخلاف ذلك. (التوصية ٦، النقطتان الأولى والأخيرة)	اتبعت في الماضي هذه الممارسة التي تقتضي من الطرفين أن يناقشا أولا المسألة المختلف عليها قبل تقديم الطلبات، وسيواصل القضاة الأخذ بهذه الممارسة. ويتخذ القضاة قراراتهم شفويا عندما لا تكون المسألة القانونية معقدة وتبذل الدوائر قصاراها لتأمين تنفيذ هذه الممارسة على نحو موحد. ترى المدعية العامة أن يترك للدائرة الابتدائية قبل البدء في المحاكمة تقدير ما إذا كان ينبغي تقديم الطلبات خطيا أو شفويا. بيد أنه في حالة ما إذا تم الشروع في المحاكمة، فإنها تؤيد الممارسة الموصى بها أعلاه أي تقديم طلبات شفوية إلى الدوائر لينظر فيها القضاة مباشرة أثناء الجلسة. ولذلك تقترح المدعية العامة إرجاء أي مناقشة في هذه المسائل حتى مرحلة النظر في الطعون، دون أي تأخير آخر في إجراءات المحاكمة.
تنظر فيما يسمى بأسلوب ''القضايا المستعجلة'' التي تستخدمها المحكمة المحلية لمنطقة شرق ولاية فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية لمعالجة القضايا على وجه السرعة، وتنظر في القيام من أجل استخدامات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا باعتماد العملية المسماة ''الاستماع العاجل'' من أجل تناول الدفوع قبل بدء المحكمة. (التوصية ٦، النقطتان الثانية والثالثة)	توجد هذه التوصيات قيد النظر وستستعرضها لجنة القواعد.

وصف موجز للتوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية
بهدف الإسراع بالمحاكمات، يمكن للدوائر الابتدائية أن تفرض تعجيل المحاكمة فتعمم الممارسة المتمثلة في الأخذ بالقواعد القائمة فيما يتعلق بعرض الأدلة أو سن وتطبيق قواعد أخرى وذلك لتأمين مزيد من التحكم في سير المحاكمات ولا سيما فيما يتعلق بتأجيلها مع الحفاظ على المصالح المشروعة. (التوصية ٧)	نوقشت هذه المسائل في الدورة العامة التي عقدت في تموز/يوليه ١٩٩٩ وأسفرت المناقشات عن اعتماد القاعدة ٦٥ ثالثا ''القاضي التمهيدي'' في الدورة العامة الأخيرة التي عقدت في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩.
بهدف الإسراع بالمحاكمة، يمكن توسيع نطاق المهام المعهود بها إلى القاضي التمهيدي لمحاولة الوصول إلى اتفاق بين الطرفين بشأن سير المحاكمة بحيث يقوم بدور أكثر تدخلا يشمل، ضمن جملة أمور، سلطة التصرف بالنيابة عن الدائرة الابتدائية في إطار القاعدة ٦٥ ثالثا (دال) وتقديم تقرير تمهيدي للقضاة الآخرين مع توصيات تتعلق بصياغة قرار تمهيدي للمحاكمة يحدد بشكل معقول الإجراءات التي ستتبع للبت في القضية. (التوصية ٩)	تؤيد المدعية العامة الممارسات الموصى بها في هذا المقام، رهنا بالدفوع التالية. أولا، ترى المدعية العامة أن على الدوائر ألا تمارس أي رقابة على الإجراءات بما يجعلها وكأنها قررت سلفا مآل الموضوع المعروض عليها قبل النظر في جميع الأدلة ذات الصلة. ثانيا، إذا تطلبت الأساليب المستخدمة للإسراع بالمحاكمات تقديم أي طلبات أو وثائق إثبات يتطلب إعدادها خطيا فترة من الزمن فقد لا يؤدي ذلك إلى القضاء على تأخير المحاكمات وإنما ينقل هذا التأخير إلى المرحلة التمهيدية.
حتى لا تكون ثمة حاجة إلى تقديم كم هائل من الأدلة، يجوز للقضاة، إذا لم يكن هناك أي خلاف ظاهر بشأن الوقائع المؤكدة، أن يطلبوا من الطرف الذي يرفض الإقرار توضيح سبب رفضه. (التوصية ١٠)	ترى المدعية العامة أن العنصر الأساسي للحد من طول فترة المحاكمات، يكمن في ضرورة أن يكون القاضي على اطلاع كامل سلفا بكل ما يتعلق بالقضية. وكيما تتسنى إدارة المحاكمات على نحو فعال، ينبغي أن يتاح للقضاة ملف كامل للأدلة. وعلى هذا الأساس، وبالاتفاق مع الطرفين، يكون القضاة في وضع أفضل لتحديد الطرف الذي ينبغي سماعه من الشهود والأدلة التي ينبغي تقديمها خطيا أو بوسائل أخرى يتم الاتفاق عليها.
فيما يتعلق بالهدف المشار إليه في التوصية ٧، يمكن للدوائر الابتدائية، علاوة على ما هو معمول به حاليا، أن تسمح، في إطار التحكم فيما ينبغي عرضه وما لا ينبغي عرضه من شهادات الشهود بعرض أدلة لحماية حقوق طرف استبعدت أدلته. (التوصية ٨)	يكون القضاة على يقين بأن الطرفين يعاملان على قدم المساواة علاوة على أن ذلك يسمح للقضاة بعرض أدلة لحماية حقوق الطرف الذي استبعدت أدلته وذلك، وفقا للقاعدة ٧٣ مكرر (دال) والقاعدة ٧٥ ثالثا.

وصف موجز للتوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية
ينبغي إيلاء اهتمام أكبر لزيادة اللجوء إلى الإخطارات القضائية على نحو يحمي وبصورة عادلة حقوق المتهمين ويقلل في نفس الوقت أو يزيل الحاجة إلى تكرار ذات الأقوال أو إبراز نفس المستندات في قضايا متتابعة. (التوصية ١١)	بزيادة عدد الأحكام المستأنفة، تتزايد احتمالات اللجوء إلى الإخطارات القضائية. ووفقا للمادة ٩٤، يجوز للقضاة أن يقرروا من تلقاء أنفسهم أو بناء على طلب من أحد الطرفين، أن يأخذوا من محاكمات أخرى إخطار قضائي أو وقائع حكم فيها أو أدلة وثائقية، تتصل بالمسائل المطلوحة في المحاكمات الجارية. ويجوز للدائرة أن تحتفظ حتى نهاية المحاكمة بالاستنتاجات القانونية التي انتهت إليها فيما يتعلق بسياق تاريخي أو جغرافي أو عسكري حكم فيه. وقد أثبتت هذه الممارسة نجاحها حتى الآن في إعطاء نتائج ملموسة.
من أجل تقصير مدة المحاكمات، يمكن للدوائر الابتدائية أن تنظر في أحد الأمرين التاليين أو كليهما: (أ) استخدام الشهادة المعدة سلفا، أي الشهادة الخطية التي تقدم مسبقا في شكل سؤال وجواب، مع إتاحة الفرصة للطرف الآخر للاعتراض لاحقا على الأسئلة، ومثول الشاهد بعدئذ لاستجوابه؛ و/أو (ب) إعداد هيئة الادعاء لدفع يحتوي على أقوال الشهود، مشفوعا بتعليقات من الدفاع، لتمكين الدائرة الابتدائية من اختيار الشهود المناسبين لتقديم شهاداتهم الشفوية وقبول بعض أقوال الشهود بصفتها أدلة وثائقية (التوصية ١٢).	يؤيد جميع الأطراف مبدئيا، السبب المنطقي الكامن وراء استخدام أقوال الشهود المعدة سلفا. ويجري العمل بهذه الممارسة الآن في عدة قضايا. ويركز الطرفان فيها على إبراز الجوانب المتنازع عليها من أقوال الشهود، بغية استجواب شهود بشأن هذه النقاط تحديدا. وتخفف هذه التوصية أيضا عبء العمل وتكاليف قسم الضحايا والشهود. بيد أن الجزء الثاني من هذه التوصية مرفوض في جانب منه. لأن القاعدة ٧٣ مكرر ''المداولات التمهيدية''، تنص على أن تتلقى الدائرة الابتدائية الدفع من القاضي التمهيدي. وإذا رأت الدائرة أن عدد الشهود المطلوبين للإدلاء بشهاداتهم لإثبات نفس الوقائع كبير، يمكن للقضاة أن يطلبوا من المدعي العام أو من محامي الدفاع الحد من طول فترة الاستجواب الرئيسية بالنسبة لشهود معينين أو الحد من عدد هؤلاء الشهود. وعلاوة على ذلك، يمكن للدوائر، أن تقبل، بعد التشاور مع الطرفين، أن سماع أقوال الشهود، بالصيغة التي نقلها عنهم المسؤول عن التوثيق وذلك طبقا للقاعدة ٧١

وصف موجز للتوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية
	''إيداع الشهادات''.
	وتؤيد المحكمة أن يترك للطرفين دون غيرهما تقرير من ينبغي دعوته من الشهود للإدلاء بأقواله، وترى أن لفظة ''اختيار'' (١٢ (ب)) قد تكون غير مناسبة (إلا في الحالات التي تنطبق عليها المادة ٩٨). ويجوز للقضاة أن يطلبوا من مكتب المدعي العام والدفاع تقديم قائمة بأهم الشهود لإقرارها. بيد أنه يظل من صلاحيات الدفاع والادعاء دعوة ''أفضل'' من فيها للإدلاء بشهادته.
	وتود المدعية العامة أن تعرب عن تأييدها لممارسة استخدام الشهادات المعدة سلفا، بنفس الاحترازات المبينة فيما يتعلق بالتوصيات ٧ و ٩ و ١٠ من تقرير فريق الخبراء.
	تمت الموافقة على هذه الممارسة في الدورة العامة الأخيرة التي عقدت في تشرين الثاني نوفمبر ١٩٩٩، وقد أدرجت الآن في القاعدة ٦٥ ثالثا والقاعدة ٩٠ حاء '٢' من قواعد الإثبات وقواعد الإجراءات (التنقيح ١٧).
لأجل التعجيل بالمحاكمة وبغية تمكين الدائرة الابتدائية من التركيز على المسائل الحقيقية، يمكن للدائرة:	
• أن تطلب من محامي المتهم، بعد أن يكشف له الادعاء عن الأدلة التي بحوزته، أن يصف بعبارات عامة طبيعة دفاعه، مع بيان المسائل التي يختلف فيها مع الادعاء، وذكر أسباب الاختلاف المتعلقة بكل مسألة. وسيبسط هذا المسلك أيضا واجب الادعاء في الكشف عن الأدلة المتوفرة لديه، وهو ما يجبر الدفاع الآن في غياب ذلك، على تخمين ما في حوزة الادعاء، الأمر الذي يؤدي إلى تأخير المحاكمات، ويكبد الادعاء وقتا ونفقات لاداعي لهما.	
• أن تطلب من محامي المتهم، عند استجواب شهود قادرين على تقديم أدلة مناسبة للدفاع،	

وصف موجز للتوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية
إخطار الشهود بطبيعة الدفاع إذا كان يتعارض مع أدلتهم. (التوصية ١٣)	
كما هو متفق عليه بين قضاة المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فإن الأهداف الرئيسية لمجلس الأمن كانت ستحقق كما أن إرادة المجتمع الدولي كانت ستتأكد، لو قدم للمحاكمة قادة مدنيون وعسكريون وشبه عسكريين لا مرتكبي جرائم صغيرة. (التوصية ١٤)	تؤيد جميع الهيئات العاملة داخل المحكمة المبدأ القائل بأن مصلحة العدالة وضرورة أداء المحكمة لولايتها أداء فعالا يقتضي أن تطالب المحكمة بإحالة القادة المدنيين والعسكريين وشبه العسكريين إلى العدالة بدلا من أن يحال عليها مرتكبو الجرائم الصغيرة. وتبذل كل الجهود كيما يحال على المحكمة مدانون يتولون مسؤوليات أرفع، وتوزع الموارد تبعا لذلك من أجل تحقيق هذا الغرض. وغني عن القول أن نجاح المحكمة في هذا الصدد يظل مرهونا بمدى تعاون الدول والمنظمات الدولية.
لزيادة الوعي بدور المحكمتين الدوليتين في حماية المبادئ الإنسانية وتعزيزها، ينبغي لهما الاستمرار في برامج التوعية التي تضطلعان بها. (التوصية ١٥)	تسلم المحكمة بما لبرنامج التوعية من أهمية حيوية في نشر المعلومات المتعلقة بدورها في إحلال سيادة القانون والقضاء على أجواء الإفلات من العقاب السائدة في يوغسلافيا السابقة. ومن الجدير بالذكر أن برنامج التوعية دخل حيز النفاذ في خريف عام ١٩٩٩. ومن المتوقع أن يستمر العمل به حتى عام ٢٠٠١ اعتمادا على ما يتلقاه من تبرعات.
للتخلص من الطعون التي لا أساس لها وحفاظا على الوقت الذي يتعين خلافا ذلك أن تكرسه أطراف القضية ودوائر المحكمة لتلك القضايا، بإمكان دوائر المحكمة أن تنشئ آلية فرز أولية للتأكد من استيفائها لاشتراطات الطعون المحددة في القواعد؛ كبديل لذلك، يمكن لأي من الأطراف أن ينظر في تقديم التماس لطلب الدفع بعدم القبول في القضايا التي يبدو فيها واضحا أن الطعن غير مقنع. وتنظر دوائر	تؤيد المحكمة هذه التوصية وسيتم مناقشة أسلوب تنفيذها في دورة عامة في المستقبل.

وصف موجز للتوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية
الاستئناف في تلك الالتماسات بصورة عاجلة. (التوصية ١٧ (أ) و (ب))	
لكفالة نظر قضاة دائرتي الاستئناف دون غيرهم في الطعون الواردة من دائرتي الاستئناف لهذه المحكمة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وللحيلولة دون تنحية قضاة دائرتي الاستئناف عن النظر في الطعون بسبب ارتباطهم بالمحاكمات، والحيلولة دون فقدان خاصية الانعزال نتيجة للامتزاج بين قضاة الدوائر الابتدائية وقضاة دائرتي الاستئناف، ينبغي أن يعين القضاة إما في الدوائر الابتدائية فقط أو في دائرتي الاستئناف خلال كامل فترة عملهم. (التوصية ١٨)	تتفق المحكمة مع هذه التوصية من حيث المبدأ. ففيما مضى، لم يكن من الممكن الإبقاء على تركيبة ثابتة لدائرتي الاستئناف وذلك بسبب مشاكل من بينها تأثر القاضي بوصفه قاضي إثبات الحكم. وسيساهم تعديل القاعدة ١٥ ''تنحية القضاة'' (التوصية ٢ لفريق الخبراء) إلى حد كبير في إيجاد مزيد من الاستقرار داخل دائرتي الاستئناف.
	ومع ذلك، فإنه لن يتسنى وضع جدول زمني جديد للمحاكمات والطعون بحيث تنفذ هذه التوصية تنفيذا كاملا إلا عندما يُعين مزيد من القضاة في المحكمة.
لتيسير عمل قضاة الدوائر الابتدائية ودائرتي الاستئناف، ينبغي أن تعزز المساعدة التي يقدمها الموظفون القانونيون إلى القضاة على أساس مقترحات ميزانية المحكمتين لعام ٢٠٠٠. (التوصية ١٩)	أقرت مقترحات الميزانية ذات الصلة لهذا الغرض وتجري حاليا عملية التوظيف.
لزيادة قدرة عمل دائرة الاستئناف، ينبغي أن تعزز الدائرة بقاضيين إضافيين وبما يتطلبه ذلك من موظفين إضافيين، وإن كان هذا الاقتراح قد لا يؤدي إلى نتيجة مرضية بالقدر الذي يحققه فصل دائرتي الاستئناف بصورة دائمة. (التوصية ٢٠)	ستتطلب المحكمة إصدار قرار لمجلس الأمن تعدل بموجبه المادة ١٢ من النظام الأساسي التي تحدد عدد القضاة وتشكيلة الدوائر. وفي حال حصول هذا الأمر، ستبذل المحكمة قصارى الجهود لكي تحصل من الجمعية العامة على التمويل الضروري لقاضيين إضافيين ومن يساعدهم من الموظفين. علاوة على ذلك، تشير الدوائر إلى أنه في حال تعيين قاضيين إضافيين للعمل في المحكمة، فإنه يتعين ألا تجري زيادة النصاب القانوني الحالي المكون من خمسة قضاة للعمل في دائرة الاستئناف.
للوفاء بالحاجة إلى قضاة إضافيين للاضطلاع	إذا اعتبرت الاستعانة بقضاة مخصصين، أو حتى

وصف موجز للتوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية
بحجم العمل المتزايد، يمكن النظر بعين العطف إلى مسألة تعيين قضاة مؤقتين مخصصين إذا كان ذلك هو الحل العملي الوحيد الباقي للإسراع بإتمام مهام المحكمة. (التوصية ٢١)	مؤقتين، بعد استنفاد الموارد الحالية، أكثر الحلول عملية للإسراع بإتمام المحاكمات، فإن المحكمة ستؤيد حينئذ هذه التوصية. وقد أشير إلى أن قضاة المحكمة السابقين، الذين تقاعدوا بمحض إرادتهم قد يكونون مرشحين مناسبين لذلك. علاوة على ذلك، يمكن النظر في إيجاد فئة من القضاة توكل إليهم جميع الإجراءات السابقة للمحاكمات وذلك لتمكين قضاة المحكمة من التركيز على الاستماع لمجريات المحاكمات.
بالنسبة إلى مسألة إنفاذ الأحكام في الأمد البعيد، ولاستيعاب العدد المحتمل للمحكوم عليهم، قد يكون من المستصوب وضع ترتيبات مع أكبر عدد ممكن من الدول الأخرى، حسب الاقتضاء، لاستيعاب العدد الإجمالي للمتهمين، بمن فيهم الأشخاص الموجهة إليهم اتهامات غير علنية. (التوصية ٢٢)	أبرمت المحكمة اتفاقات بشأن إنفاذ الأحكام مع ست دول وتنتظر التوقيع على اتفاق آخر وهو ما ينبغي أن يتم في بحر الأسبوعين المقبلين. ويقر قلم المحكمة دائما بالحاجة إلى إبرام أكبر عدد ممكن من الاتفاقات، وهو حاليا بصدد الانتهاء من اتفاقات يتفاوض بشأنها مع عدة دول أخرى. وقد بذل الرئيس والمدعية العامة فيما مضى قصارى جهودهما لتوعية الدول بضرورة إبرام اتفاقات أخرى بشأن إنفاذ الأحكام التي ستبرم فيما بعد، وذلك في إطار زيارتهما الدبلوماسية لهذه الدول أو أثناء اجتماعاتهما مع ممثلي الحكومات في مقر المحكمة. وسوف يستمران في هذه الجهود.
لتفادي هدر الموارد وتحقيق الحد الأقصى من التحقيقات، ينبغي أن تستمر سياسات المدعية العامة التي تقضي بعدم إجراء أي تحقيقات إلا عندما تكون واثقة إلى حد بعيد من توافر أدلة كافية لدعم الاتهام. (التوصية ٢٤)	يتفق مكتب المدعية العامة تماما مع هذه التوصية، وسوف يواصل إجراء تحقيقاته وفق هذه السياسة. وتجري العادة حاليا على أن تُوقع المدعية العامة على وثيقة تأذن رسميا بالشروع في تحقيق جديد، والتوقيع فيما بعد على وثيقة أخرى تأذن رسميا بإعداد لائحة اتهام. والغاية من ذلك هي ضمان جدوى التحقيق قبل تخصيص الموارد له.
لتقليص حجم التحقيقات بعد صدور قرار	يقر مكتب المدعية العامة بضرورة أن تكون

وصف موجز للتوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية
الاتهام، ينبغي أن تكون القضية جاهزة للمحاكمة في مرحلة اعتماد ذلك القرار، وما لم تستجد ظروف استثنائية ينبغي الحد من التحقيقات بعد صدور قرار الاتهام. (التوصية ٢٦)	القضية جاهزة للمحاكمة في مرحلة اعتماد قرار الاتهام؛ وهم يعملون وسيواصلون العمل وفق هذا المبدأ. وتوافق المدعية العامة على أن عملية جمع الأدلة يتعين أن تنتهي في مرحلة ما وذلك لتمكين المتهم من معرفة القضية التي سيجد نفسه أمامها. ومع ذلك، فإن هذه التوصية تتجاوز الحد في سعيها إلى قصر التحقيقات التي تلي صدور قرار الاتهام على ''ظروف استثنائية''. وليس من العملي ولا من صالح العدالة وقف التحقيقات بعد اعتماد قرار الاتهام، إذ أن صعوبة القضايا تتطلب مواصلة التحقيقات، وقد بينت التجربة أنه كثيرا ما يُحصل على معلومات هامة في المراحل الأخيرة من التحقيق.
ينبغي للمحكمة أن تنظر في تحديد قاعدة شبيهة بالقاعدة ٤٤ مكررا من قواعد المحكمة الجنائية الدولية لرواندا التي تنشئ فئة من المحامين تخدم المحكمة ولديها الكفاءات اللازمة للانتداب بصفة محامين معينين ويوجد أفرادها على مسافة معقولة من مرفق الاحتجاز ومن مقر المحكمة. (التوصية ٢٨)	ومن رأي دوائر المحكمة أنه ينبغي تأويل عبارة ''جاهزة للمحاكمة'' لإبراز جاهزية البدء في القضية ذاتها وليس جاهزية أطرافها.
لمساعدة قسم الشهود والمجني عليهم في ضبط الإنفاق على الشهود إلى الحد الممكن:	يمكن لقلم المحكمة بطبيعة الحال أن يقدم طلبا إلى لجنة النظام الداخلي للنظر في اعتماد قاعدة من هذا القبيل وينبغي التذكير مع ذلك بأنه لم يسبق للمحكمة أن وجدت أي مصاعب في العثور في فترة وجيزة للغاية على مستشار قانوني لتمثيل المتهم.
ينبغي استشارة مسجل المحكمة فيما يتعلق بترتيبات الشهود كلما كان هناك نظر في تأجيل المحاكمات أو تغيير جداول المحاكمات؛ (التوصية ٣٠، النقطة الأولى)	تتفق المحكمة مع ضرورة استشارة مسجل المحكمة فيما يتعلق بترتيبات الشهود المذكورة أعلاه. غير أنه لا يمكن دائما إخطار قلم المحكمة بدقة بشأن آخر الترتيبات المتعلقة بالشهود، إذ لا يمكن دائما التنبؤ بالحالات التي يصاب فيها الشهود بالمرض أو يطالبون فيها بالإدلاء بشهادات مطوّلة. ونتيجة لاستحالة التنبؤ بهذه الحالات ليس عمليا افتراض أن يكون بوسع قلم المحكمة منع التأخير الناجم عن هذه الحالات.

وصف موجز للتوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية
لتحقيق تقيد محامي الدفاع بقواعد وحدة الاحتجاز:	إذا حدث أي سلوك سيء في وحدة الاحتجاز، جرت العادة أن يتم إبلاغ المسجل، ويقوم المسجل بدوره بإبلاغ ذلك إلى الرئيس إذا كان سوء السلوك خطيرا. ويتمثل موقف قلم المحكمة على الدوام في لزوم أن يتم التحقيق في سوء السلوك المرتكب، ومن حيث الممارسة يجري التحقيق في ذلك عمليا.
ينبغي لقائد تلك الوحدة أن يبلغ الرئيس وقلم المحكمة فورا بالأحداث المتعلقة بسوء سلوك محامي الدفاع؛ (التوصية ٣١ النقطة الأولى)	ستناقش هذه التوصية في دورة عامة. وقد قدم اقتراح إلى لجنة القانون الداخلية لتعديل إحدى القواعد، لتمكين المسجل من إنفاذ مدونة سلوك المحكمة. وبموجب القواعد الحالية، لا تخول للمسجل سلطة التعامل من تلقاء ذاته مع سوء سلوك المحامي، أو فرض تدابير تأديبية. ويجوز للمسجل، مع ذلك، إبلاغ الرئيس بسوء السلوك المرتكب وأن يطلب إليه اتخاذ إجراء بشأنه.
ينبغي أن يعجل قلم المحكمة بالتحقيق في مثل هذه البلاغات وفي إساءة محامي الدفاع المزعومة إلى موظفي قلم المحكمة وإحالتها عند الاقتضاء إلى المحكمة أو معالجتها مباشرة؛ (التوصية ٣١ النقطة الثانية)	
ينبغي للرئيس، كلما ثبت سوء السلوك، أن يبلغ المسألة إلى السلطة الوطنية المعنية، وأن يأمر بشطب اسم محامي الدفاع من قائمة محامي الدفاع المعتمدين (التوصية ٣١ النقطة الثالثة)	تخول للرئيس حاليا سلطة منح الموافقة لأحد القضاة أو إحدى الدوائر على الإبلاغ عن سوء السلوك إلى السلطة الوطنية المعنية، طبقا للقاعدة ٤٦ من قواعد الإثبات والقواعد الإجرائية. علاوة على ذلك، تعتبر المحكمة التوصية بأن يأمر الرئيس بشطب اسم محامي الدفاع من القائمة أمر لا مسوغ له، لأنه يجوز للمسجل وفقا للمادة ٢٠ (باء) من لائحة تعيين محامي الدفاع، أن يسحب تعيين المحامي وأن يشطب اسمه من قائمة محامي الدفاع، شريطة أن يصدر أولا قرار عن إحدى الدوائر برفض الاستماع إلى المحامي المعين بسبب سوء سلوكه، بموجب القاعدة ٤٦ ألف).
لأجل تعزيز ما قررته المدعية العامة من اشتراطات شرعية لإنفاذ القانون، متى أبدت أسبابا وجيهة بموجب القاعدة ٦٦ من قواعد الاحتجاز التي	يرى قلم المحكمة أن الجهة التي ينبغي أن تتولى تقييم وجاهة الأسباب التي تستند إليها المدعية العامة للحصول على مساعدة في الإطار التعاوني هي محكمة

وصف موجز للتوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية
تبيح الحصول على مساعدة في إطار تعاوني، ينبغي أن يبادر قلم المحكمة إلى تقديم تلك المساعدة دون تأخير وفقا لقرار الرئيس المشار إليه في الفقرة ١٩٨، (من التقرير A/54/634) أو تحال المسألة فورا إما إلى الرئيس أو إلى الدائرة الابتدائية حسبما ينص عليه ذلك القرار. (التوصية ٣٢)	تشكل على النحو المناسب لتقييم مصالح المدعية العامة إزاء مصالح المحتجز، وليس أن تتولى ذلك المدعية العامة ذاتها أو قلم المحكمة.
ينبغي دراسة وضع إجراءات لأجل الإفراج مؤقتا ولفترة قصيرة عن المحتجزين لتلبية حالات الطوارئ مثل ترتيبات الجنازات أو إصابة أحد الأقرباء بمرض لا سبيل إلى علاجه، وذلك في إطار شروط بضمانات ملائمة يقدمها بلد المحتجز تنظم إخراجه من الاحتجاز وإعادته إليه. (التوصية ٣٣)	وضعت المحكمة مشاريع أحكام تحدد عددا من الشروط التي تجيز الإفراج المؤقت، بحيث يتسنى في ظرف طارئ الإفراج عن المتهم في غضون يوم واحد شريطة أن تكون الدول الأعضاء المعنية متعاونة تعاونا كاملا بطبيعة الحال. وكان آخر إفراد مؤقت ولفترة قصيرة عن أحد المتهمين قد أجيز ونفذ طبقا لهذا الإجراء.
نظرا لضخامة المبالغ المدفوعة للمحامين ودورهم الرئيسي الوارد في النظام التأسيسي للمحكمتين، فإن الموضوع المتعلق بما إذا كانت مستويات الأجور مرتفعة للغاية أو منخفضة للغاية يستحق دراسة متأنية. وفضلا عن ذلك، ينبغي دراسة جميع المنهجيات المحتملة لتحديد المبالغ المدفوعة للمحامين. (التوصية ٣٤)	يعكف قلم المحكمة حاليا على إصلاح نظام المرتبات وذلك أولا لتيسير العمل الإداري المرتبط به، وثانيا لتبيان أن محامي الدفاع متعاقدون مستقلون في الأساس. ويجري النظر في جميع المنهجيات الممكنة بالتشاور مع الفريق الاستشاري، الذي يتألف فيما يتألف من مختلف هيئات المحامين الدولية.
من أجل ضمان توافر المؤهلات اللازمة لدى المحامي حتى يمكن انتدابه كمحام للدفاع حسب الاقتضاء، ينبغي المواءمة بين معايير الخبرة المعتمدة لدى المحكمة والمعايير المعتمدة لدى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وأن تُزاد مدة الخبرة بالمحاكمات الجنائية في كلتا الحالتين إلى خمس سنوات على الأقل. (التوصية ٣٥)	قدم قلم المحكمة إلى لجنة القانون الداخلي تعديلا لإحدى القواعد لفرض شرط إضافي مؤداه أنه ينبغي أن تكون لمحامي الدفاع خبرة معقولة في هذا الموضوع.
لزيادة ضمان الدقة والعناية في إعداد مطالبات محامي الدفاع المتعلقة بتكاليف الدفاع، يمكن أن يطلب من كل محام معين أن يكتب للدائرة ذات الصلة شهادة يقر فيها بصحة المبالغ المطلوبة واستحقاقه لها. (التوصية ٣٦)	ترى المحكمة أنه ليس من الضروري تنفيذ هذه التوصية إذ أن قلم المحكمة يطلب فعلا تقديم فواتير مفصلة يتم فحصها بعناية، وفي بعض الحالات يتفاوض بشأن هذه الفواتير وتخفض المدفوعات المطالب بها نتيجة

وصف موجز للتوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية
	لذلك. وإضافة إلى ذلك، يمكن لقلم المحكمة التحقق من هذه الفواتير عن طريق مراقبة حضور محامي الدفاع لجلسات المحكمة، وما إذا كان هذا المحامي قد قدم الوثائق أو الطلبات أو موجزات الدعاوى التي تطالب بها الدائرة المعنية.
لحل المشاكل الناجمة عن ترافع المحامين أمام المحكمتين دون الإلمام بقضاياهما وإجراءاتهما مما ينجم عنه تأخير إجراءات المحكمتين وعدم فعاليتها، ينبغي وضع برامج تدريبية تعنى بمبادئ عمل المحكمتين (التوصية ٣٧).	تتزامن هذه التوصية مع البرنامج التدريبي الذي تضعه المحكمة حاليا بأموال مقدمة من أحد الراعين وقد تقرر الشروع فيه في المستقبل القريب. ونظمت المحكمة برنامجا تدريبيا مماثلا لمحامي الدفاع في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦، برعاية إحدى المنظمات غير الحكومية وحقق نجاحا كبيرا.
لتقليل التكاليف وحالات التأخير المرتبطة بتغيير المحامي المنتدب، ينبغي التقيد بشرط عدم السماح بتغيير المحامي إلا لظروف استثنائية، لا سيما إذا كان هناك ما يدل على أن طلب تغيير المحامي يرتبط، بأي حال من الأحوال، بجهود يبذلها المتهم لتحسين الترتيبات المالية القائمة (التوصية ٣٨).	وتفكر المحكمة في تقديم المساعدة لوضع برامج تدريبية لرجال القانون في يوغوسلافيا السابقة من أجل توعيتهم بأساليب تطبيق القانون الإنساني الدولي تطبيقا سليما.
في ضوء الجهود البحثية المكثفة التي يحتاجها القضاة والمدعون والمحامون في أعمالهم، تقوم المكتبة والوحدات المرجعية بدور رئيسي، ويتعين توفير الموارد اللازمة لها (التوصية ٤٠).	تعكس هذه التوصية الممارسة الحالية للمحكمة.
لضمان مساهمة قسم المؤتمرات والدعم اللغوي بقلم المحكمة مساهمة أفضل في الأداء الفعال لجميع دوائر المحكمة ومكتب المدعي العام، من الضروري توفير الموارد اللازمة والتقيد بالأولويات في ترجمة الوثائق (التوصية ٤١).	توافق المحكمة تماما على هذه التوصية وستواصل مساعيها من أجل الحصول على المزيد من التمويل لتوفير الموارد اللازمة للمكتبة والوحدات المرجعية.
	تتفق المحكمة مع هذه التوصية. فقسم المؤتمرات والدعم اللغوي يحدد حاليا أولويات عمله حسب أهمية الاحتياجات وإذا تعذر عليه مواكبة عبء العمل يتخذ الترتيبات اللازمة لترجمة الوثائق خارجيا. ويتوقف هذا

وصف موجز للتوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية
	بالطبع على طبيعة الوثائق إذ يجب ترجمة الوثائق السرية داخليا.
	وتسلم المحكمة أيضا بأن هناك مجالا لصياغة أساليب جديدة لاستخدام الموارد المتوافرة لدى وحدة الترجمة استخداما أفضل. ولذلك فإن الفريق العامل المعني بالممارسات القانونية يقوم بمعالجة هذه المسألة.
	وتعتبر المدعية العامة هذه التوصية أساسية وتشدد على ضرورة توفير قدر أكبر من الموارد في هذا المجال.
لمنح الدوائر سلطات الإشراف والرقابة على مساعديها القضائيين وسكرتيريها وعلى مسائلها الإدارية الداخلية واقتراحات الميزانية ذات الصلة بالدوائر فإنه:	توافق المحكمة على ضرورة مواصلة النظام المعمول به حاليا لاختيار المساعدين القضائيين، الذي يتيح للقضاة حسم الأمور.
ينبغي مواصلة النظام المعمول به حاليا لاختيار المساعدين القضائيين، الذي يتيح للقضاة حسم الأمور. (التوصية ٤٣، النقطة الأولى).	
نظرا لأن المساعدين القضائيين والسكرتيرين يعملون من أجل القضاة وتحت رقابتهم وإشرافهم المباشر، ينبغي أن يكون القضاة مسؤولين عن تقييم أدائهم وأن يوقعوا عليه. (التوصية ٤٣، النقطة الثانية)	تتفق المحكمة مع هذه التوصية إذ ينبغي أن يكون القضاة مسؤولين عن تقييم أداء المساعدين القضائيين والسكرتيريين وأن يوقعوا عليه. وقد تم تنفيذ هذه التوصية.
ينبغي أن يسمح للقضاة بأن يقدموا إلى الجمعية العامة ميزانيات مقترحة يرون أنها تلبي احتياجاتهم. (التوصية ٤٣، النقطة الثالثة).	يلاحظ المسجل أن الرئيس والقضاة سيشاركون مشاركة أكثر فعالية خلال هذا العام في تقديم الميزانيات المقترحة لإدراجها في التقرير الذي سيعرضه الأمين العام على الجمعية العامة، وأنهما دعيا إلى ذلك في الماضي.
ينبغي أن تتاح لكل رئيس، بوصفه الموظف الأقدم في المحكمة، حرية إحالة مقترحات متعلقة بمجمل ميزانية المحكمة إلى المسجل، وذلك دون المساس بسلطات المسجل التي تخوله تقديم مقترحات الميزانية عموما إلى الأمين العام فيما يتعلق بالمحكمة ككل. (التوصية ٤٣، النقطة الرابعة).	
يجوز للأمين العام أن يصدر، حسب الاقتضاء،	يرى قلم المحكمة أن إسناد سلطة الإشراف على

وصف موجز للتوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية
تفويض سلطة منقحا أو توجيها إداريا يوكل إلى مكتب الدوائر الإشراف على مسائلها الإدارية الداخلية. (التوصية ٤٣، النقطة الخامسة).	المسائل الإدارية الداخلية إلى مكتب الدوائر قد يتعارض مع المادة ١٧ من النظام الأساسي ومع المادة ٣٣ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات ومع النظام المالي والقواعد المالية، لأنه بموجب أحكام هذه القواعد، تقع مسؤولية المحكمة أمام الجمعية العامة عن جميع المسائل المالية والإدارية على عاتق المسجل.
لتفادي اضطراب العمل بمكتب المدعي العام بسبب تطبيق قواعد الأمم المتحدة العادية المتصلة بفترة خدمات المتدربين الداخليين الملحقين بذلك المكتب، ينبغي، على سبيل الاستثناء من هذه القواعد، النظر في السماح بتعيين أولئك المتدربين الداخليين المكلفين بأعمال متصلة بالمحاكمات، لفترة سنة أو لفترة المحاكمة التي كلفوا بالعمل من أجلها، أيهما أطول (التوصية ٤٤).	يعارض قلم المحكمة، المسؤول عن تنفيذ برنامج المتدربين الداخليين هذه التوصية معارضة شديدة للأسباب التالية: أولا، أن مكتب المدعي العام سيحصل فعليا على موظفين بدون مقابل، مما يشكل انتهاكا سافرا لسياسة الجمعية العامة بشأن استقدام الموظفين دون مقابل بدلا من طلب وظائف إضافية في حالة عدم تحمل عبء العمل داخل مكتب المدعي العام، وثانيا، قد يشكل ذلك انتهاكا غير مباشر لسياسة التوزيع الجغرافي بمحاباة المرشحين القادمين من البلدان أو الجامعات الفنية الذين سيحصلون منها على الأرجح على كفالات، أو المرشحين من البلدان القريبة من لاهاي الذين لا تسبب تكلفة الانتقال إلى هولندا لهم عائقا حقيقيا. وثالثا، سيكون ذلك على حساب المتدربين الداخليين الذين يعتمدون على مواردهم الخاصة إذ لا يمكنهم أن يتكفلوا بأنفسهم خلال هذه المدة. وعلاوة على ذلك، فإن المرشحين المعتمدين على مواردهم الخاصة إذا بينوا عند تقديم طلباتهم أنهم لن يكونوا على استعداد للتدريب خلال عام واحد أو خلال فترة المحاكمة فإن ذلك قد يقلل احتمالات قبولهم كمتدربين داخليين. ورابعا، إذا كان فريق الخبراء يلوح في الفقرة ٢٤٩ من تقريره إلى ضرورة التنازل عن شرط الستة أشهر المفروض على المتدربين الداخليين قبل تعيينهم في مكتب المدعي العام، فإن الجمعية العامة وحدها هي التي تأذن بذلك. وعلاوة على

وصف موجز للتوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية
للحد من سوء فهم العلاقة بين الدوائر ومكتب المدعي العام، ولزيادة كفاءة ذلك المكتب بمنحه الإشراف على وحدات إدارية داعمة معينة. ولإيضاح استقلالية المدعي العام، ينبغي النظر في ضبط مسار المسائل الإدارية، بإعادة التفويض أو بتعليمات إدارية (الفقرات ٢٥٠ إلى ٢٥٢) (التوصية ٤٥).	ذلك، ينبغي أن ينطبق هذا التنازل على جميع المتدربين الداخليين وليس على المتدربين داخل مكتب المدعي العام فقط. ترد هذه التوصية مفصلة في الفقرات ٢٥٠ إلى ٢٥٢ من تقرير فريق الخبراء حيث يوصي الفريق بتوفير موظفين إداريين مستقلين ووحدة مستقلة للترجمة ووحدة مستقلة لحماية الشهود لمكتب المدعي العام. '١' الموظفون الإداريون المستقلون يشير فريق الخبراء في الفقرة ٢٥٠ من تقريره إلى وجود تضارب في المصالح حيث أن الموظفين الإداريين لقلم المحكمة يسدون خدماتهم لكل من مكتب المدعي العام والدوائر. وتفيد الدوائر وقلم المحكمة في معرض ردهما بأن حجم المحكمة وعبء عملها الحاليين لا يبرران زيادة عدد الموظفين الإداريين زيادة ملحوظة إذ أن إنشاء وحدة إدارية مستقلة للمكتب يقتضي توفير عدة وظائف إدارية. ولذلك من غير المستصوب القيام بهذه الخطوة في المرحلة الراهنة نظرا للتكاليف المترتبة على تعيين موظفين إداريين إضافيين وما ينتج عنه من إعادة تنظيم لمكاتب المحكمة ومرافقها. ورغم أن المدعية العامة تؤيد تأييدا شديدا توفير موظفين إداريين مستقلين من حيث المبدأ، فإنها توافق على أن هناك عدة أقسام إدارية في قلم المحكمة تلبي الآن فعليا احتياجات المدعي العام. وعلاوة على ذلك، تم مؤخرا تكليف عدد كبير من الموظفين في الإدارة لمعالجة المسائل الخاصة بمكتب المدعي العام على سبيل الحصر. '٢' وحدات مستقلة للترجمة يتفق فريق الخبراء في الفقرة ٢٥١ من تقريره مع رأي المدعية العامة الذي يفيد بأنه ''لو توافر لمكتبيها وحدتان للترجمة بدلا من الاعتماد على الوحدتين التابعتين لقلم

وصف موجز للتوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية

المحكمة، سيكون الادعاء أقدر على تحديد أولويات احتياجاته من الترجمة والتحكم في تلبية هذه الاحتياجات''.

وترى الدوائر وقلم المحكمة أن توفير المزيد من الموارد لقسم خدمات المؤتمرات والدعم اللغوي رغم أنه يمكن، كما تشير التوصية ٤١، أن يسهم مساهمة ملحوظة في تحسين كفاءة المحكمة، فإن إنشاء وحدة مستقلة للترجمة لخدمة مكتب المدعي العام لن يفي بالغرض ولن يكون حلا مناسبا. وترى المحكمة أن ندرة المترجمين الفنيين الملمين ليس فقط باللغة القانونية بل أيضا بالمصطلحات التي ترد، في جملة أمور، في التقارير الخاصة بالمقذوفات والتقارير القضائية والعسكرية تحد من قدرتها على تعيين المزيد من المترجمين. ولذلك فإن محاولة فرض ازدواجية هذه الخدمات بإنشاء وحدة مستقلة للترجمة تابعة لمكتب المدعي العام ستشكل تخصيصا للموارد يتسم بعدم الكفاءة. وفيما يتعلق بقيام المكتب بالتحكم في احتياجاته الخاصة من الترجمة وتحديد أولوياته، يقوم قسم خدمات المؤتمرات والدعم اللغوي بالفعل بتكليف عدد معين من المترجمين للعمل حصرا في مكتب المدعي العام لكي يتمكن هؤلاء المترجمون من تحديد أولويات الوثائق المختلفة بقدر أكبر من الدقة.

وتؤيد المدعية العامة إنشاء دائرة مستقلة تماما للترجمة في مكتب المدعي العام. ويتفق هذا الموقف مع رأيها ومفاده أن بعض أعمال الترجمة وخاصة التي تتناول المعلومات الشديدة الحساسية أو السرية التي تتطلب أكبر قدر من الحماية أثناء التحقيقات لا يمكن القيام بها خارج مكتب المدعي العام.

'٣' موظفون مستقلون لحماية الشهود ورعايتهم

يلاحظ فريق الخبراء في الفقرة ٢٥١ من تقريره أن ''سياسة الحياد التي يأخذ بها قلم المحكمة قد تؤدي بممثليه

وصف موجز للتوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية
	إلى أن يؤكدوا للشهود بأن لهم الحق في عدم الإدلاء بشهادتهم، وسيؤدي هذا على الأرجح إلى تقويض جهود سابقة بذلها مكتب المدعي العام''. وخلصوا إلى أن ''وظائف [مكتب المدعي العام] ستتيسر من خلال تولي موظفيه، في كلا المحكمتين، مسائل حماية الشهود ورعايتهم في الفترات السابقة للمحاكمة''.
	وقامت اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية بدراسة هذه المسألة بصورة مكثفة، واستنتجت في النظام الأساسي للمحكمة أن وحدة الضحايا والشهود ينبغي أن تندرج بشكل أمثل في الإطار المحايد لقلم المحكمة. ولذلك، فإن قلم المحكمة يعتبر أنه ليس من المستصوب أن تأخذ المحكمة بممارسات متعارضة. وعلاوة على ذلك، فإن إنشاء وحدة مستقلة للضحايا والشهود في مكتب المدعي العام سيتعارض مع الاجتهادات القضائية للمحكمة التي تتعامل مع الشهود باعتبارهم ''شهود للمحكمة'' يتمتعون بحقوق مستقلة.
	وترى المدعية العامة ما يلي: أن من مسؤوليات قلم المحكمة في الوقت الحاضر حماية ورعاية الشهود والشهود المحتملين خلال مرحلة التحقيق إذ تناط مهمة الاتصال بالشهود واتخاذ الترتيبات اللازمة للاتصال بهم في الفترات السابقة للمحاكمة بالمحققين والمحامين. وبذلك فإن الموظفين يعفون من مهام أخرى. وعليه، فإن المدعية العامة تؤيد إنشاء وحدة صغيرة في شعبة التحقيقات للاعتناء بالشهود الذين يوجدون بوجه خاص في وضع حساس خلال المرحلة السابقة للمحاكمة.
اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/54/645)	
توصي اللجنة الاستشارية بأن تبين تقارير الأداء التي ستقدم في المستقبل، بصورة واضحة، العدد الفعلي	نُفذت.

وصف موجز للتوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية
للموظفين القائمين بالعمل حسب فئة الموظفين مقارنة بالملاك المأذون به للفترة ذات الصلة (الفقرة ٤).	
تطلب اللجنة الاستشارية أن تظهر جداول الموارد العامة في المستقبل مجموع الإيرادات المتنوعة، بما في ذلك إيرادات الفوائد التي يمكن أن تتوفر للصندوق الخاص للمحكمة، وتقديم الإيضاحات المقابلة في سرد التقرير (الفقرة ١٢).	تتضمن مقترحات الميزانية لعام ٢٠٠١ إيرادات متنوعة متأتية من عمليات تشغيل المرآب، لكنها لا تدرج إيرادات متوقعة على الفوائد قد تتحقق في المستقبل. ويظهر تمويل المحكمة حاليا تحقق إيرادات فعلية من الفوائد وإيرادات متنوعة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، سيجري خصمها من الاعتماد المخصص لعام ٢٠٠١.
تطلب اللجنة إلى الأمين العام أن يسير قدما بخطى حثيثة في تنفيذ نظام المعلومات الإدارية المتكامل في المحكمتين وأن يدرج في تقرير الميزانية المقبل تقديرات في هذا الصدد (الفقرة ٧٥).	لم تصل جاهزية تشغيل نظام المعلومات الإدارية المتكامل في الوقت الحاضر إلى حد تطبيقه على المحكمتين وعمليات حفظ السلام. فالأولوية الموضوعة في هذا الشأن هي تطبيق النظام في المكاتب الموجودة خارج المقر على النحو المخطط له خلال عام ٢٠٠١. ولن يُنظر في تطبيقه في المحكمتين وعمليات حفظ السلام إلا بعد الانتهاء من ذلك بنجاح في المكاتب الموجودة خارج المقر.
ترى اللجنة أن المراجعة السنوية لحسابات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة قد تعوق تحقيق الهدف المنشود. وعليه، توصي باعتماد سنتين تقويميتين للفترة المالية للمحكمة مع مراجعة حسابات فترة السنتين المقابلة لها، لكن بشرط مواصلة وضع ميزانية سنوية وتقرير الأنصبة السنوية فيها. وتوصي اللجنة أيضا بإصدار تقارير مراجعة الحسابات في وثائق مستقلة لكل محكمة على حده (الفقرة ٧٦).	أفاد مجلس مراجعي الحسابات بأنه، تمشيا مع توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، فإن المجلس أصدر تقارير مالية وبيانات مالية مراجعة مستقلة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ (A/55/5/Add.11، و 12). وسيواصل المجلس عمل ذلك في المستقبل في نهاية كل فترة سنتين. إلا أنه وبغية ضمان التغطية الكافية لعملية المراجعة، سيتعين على المجلس أن يزور كل محكمة أكثر من مرة واحدة في العامين، حتى يتمكن من تغطية المسائل المالية والإدارية.

المرفق الثامن

الأشكال التنظيمية

المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة

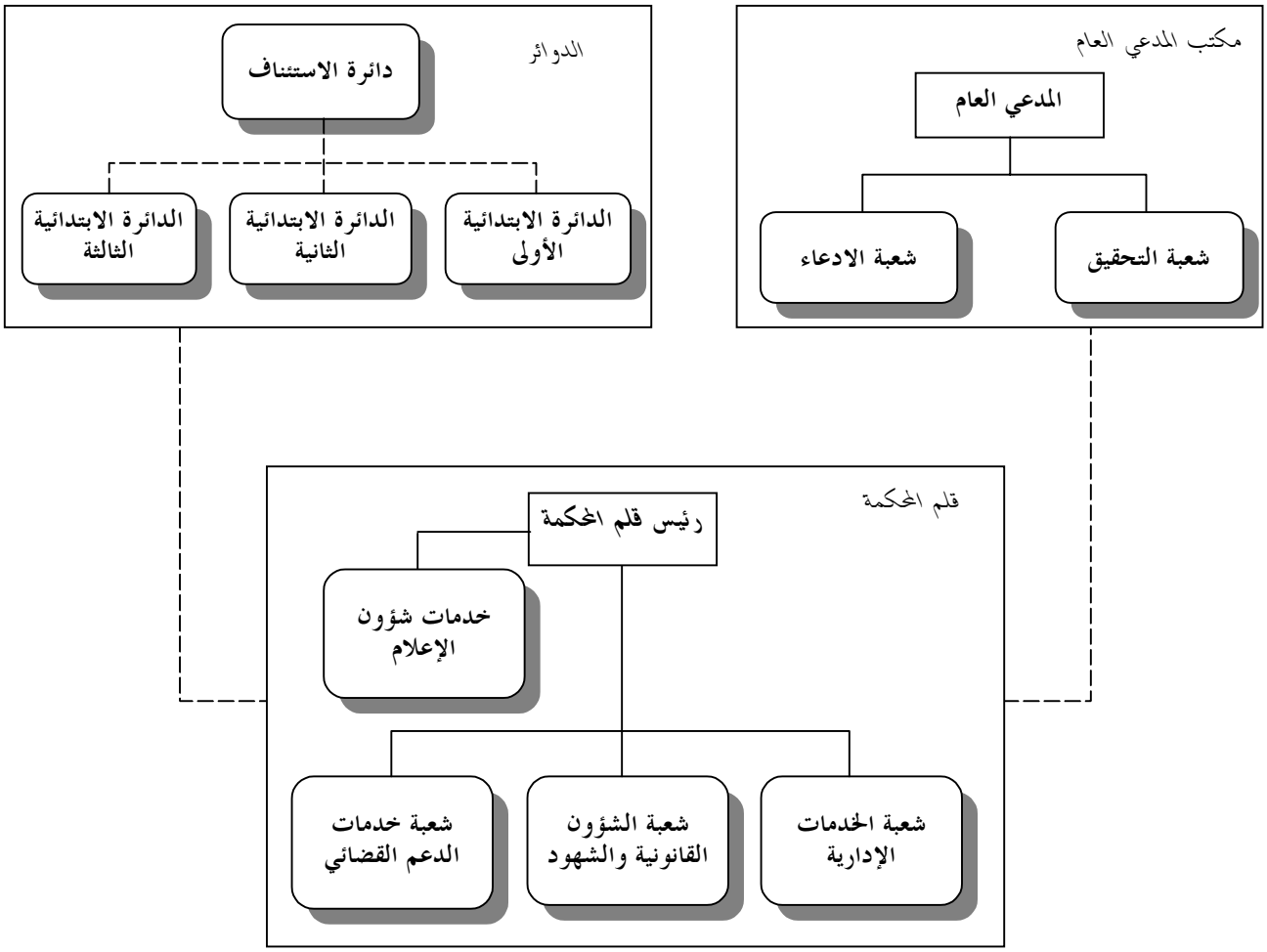

دوائر المحكمة عام ٢٠٠١

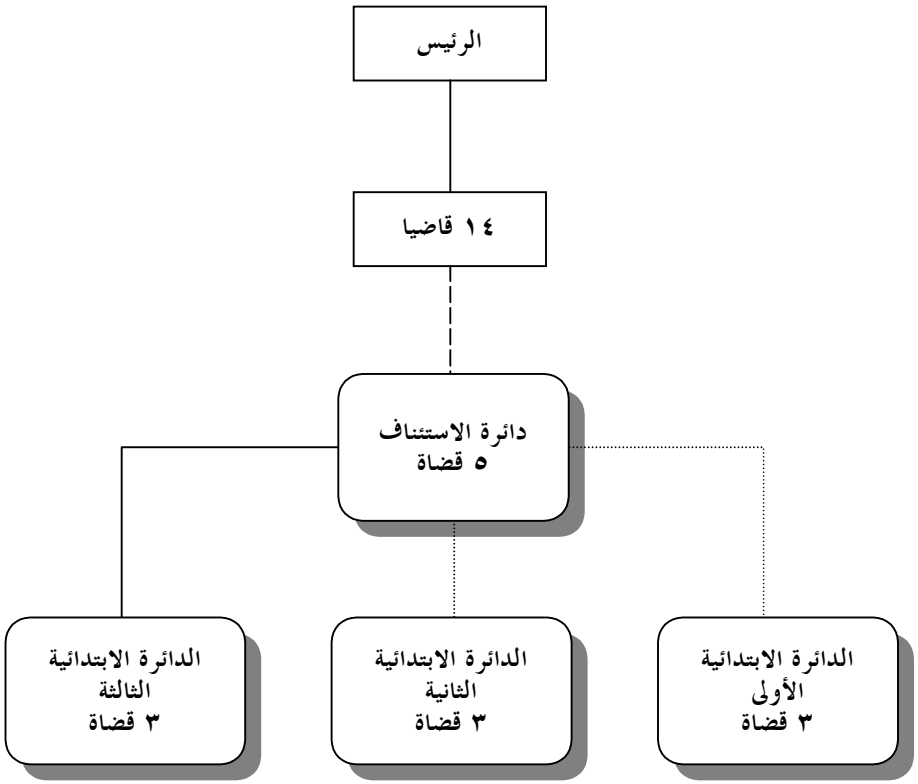

-

مكتب المدعي العام: موجز الوظائف، عام ٢٠٠١

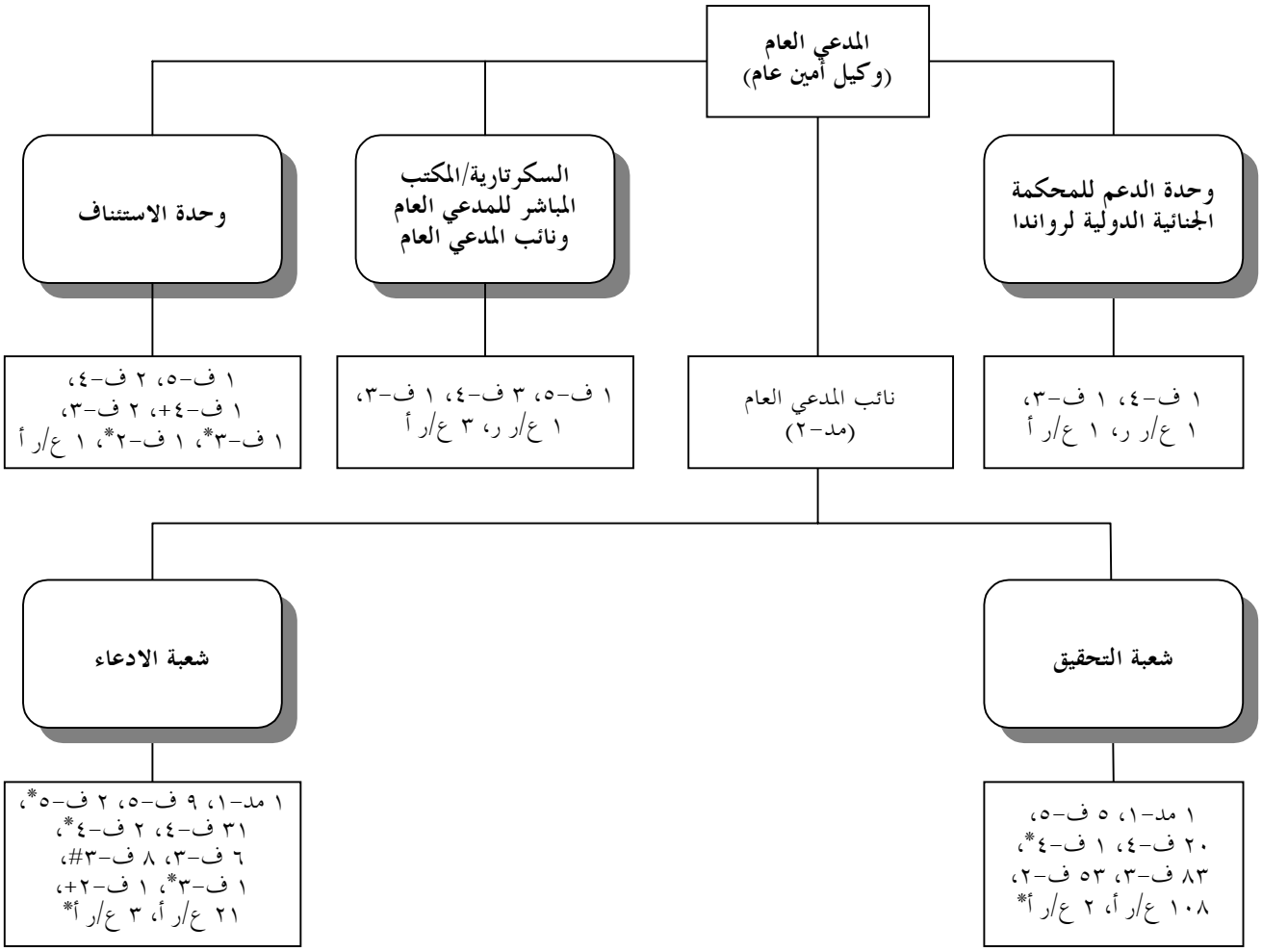

* وظائف جديدة

\# وظائف معاد

قلم المحكمة: الوظائف حسب المكتب، عام ٢٠٠١

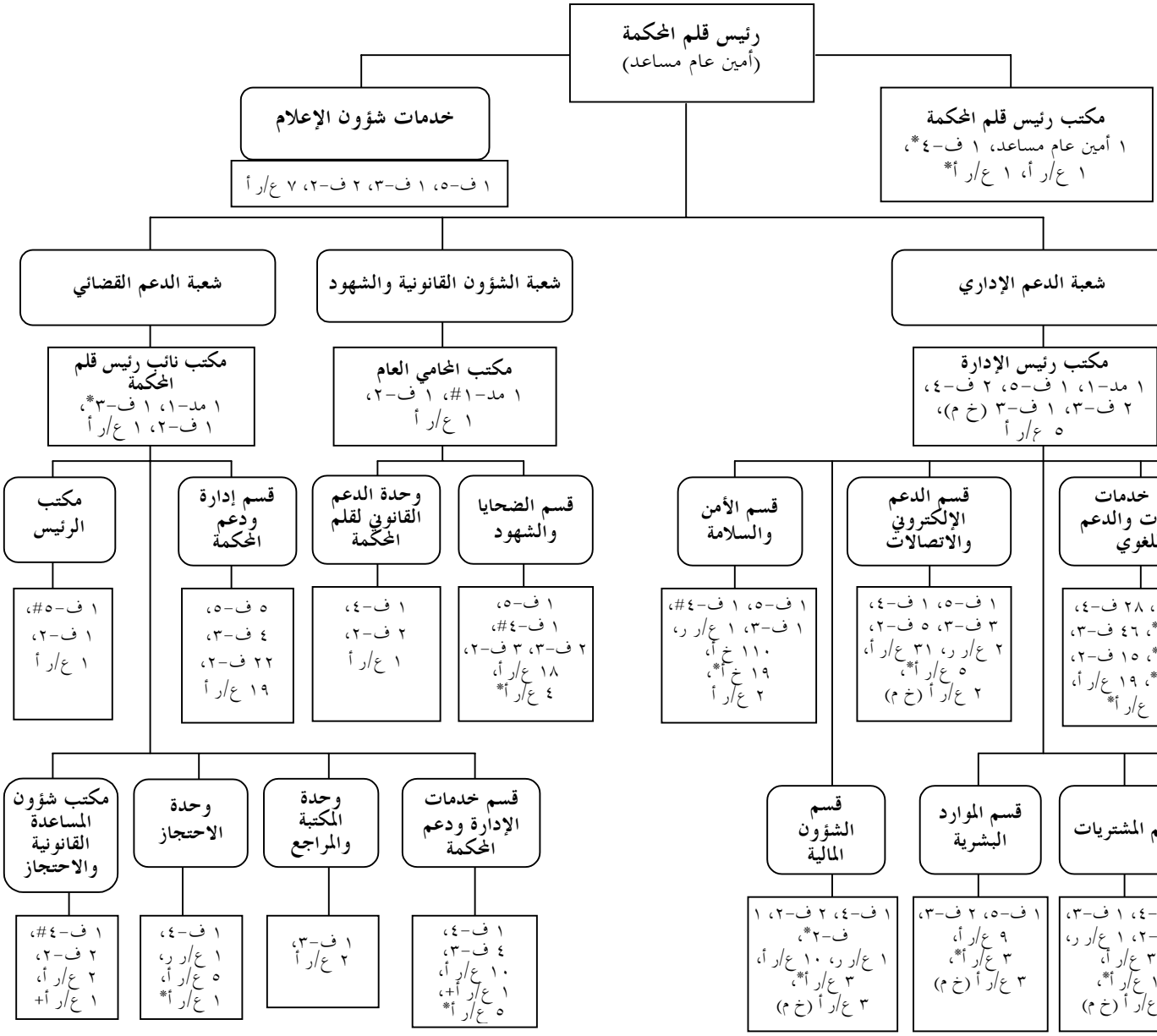

المرفق التاسع

الآثار المالية المترتبة على تعيين قضاة مخصصين

١ - تهدف المحكمة إلى توسيع قدرتها على إجراء المحاكمات بالشروع في تعيين قضاة مخصصين، وذلك كجزء من التدابير المتوسطة والطويلة الأجل الرامية إلى تحسين سير أعمال المحكمة الدولية الجنائية ليوغوسلافيا السابقة. وترتكز المقترحات على الدراسة المتعلقة بسير أعمال المحكمة، المقدمة كجزء من التقرير المعني بعمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (A/55/382-S/2000/865). إذ أن تعيين قضاة مخصصين يتيح مرونة كافية للسماح للمحكمة بأن تتكيف مع التطورات المحتملة ومع عبء العمل المتعلق بتوجيه لوائح الاتهام والاعتقالات.

٢ - وبالنسبة لعام ٢٠٠١، ورهنا باتخاذ مجلس الأمن قرارا يقضي بتعديل النظام الأساسي، فإنه يقترح أن يتولى ستة قضاة مخصصين النظر في قضيتين إضافيتين. وسوف تؤثر المحاكمتان الإضافيتان على الموارد في المجالات المتعلقة بأعمال المحاكمة وتصريف أعمال دوائرها من قبيل عدد الشهود، وعدد صفحات الوثائق والسجلات، والاحتياجات من الدعم اللغوي.

٣ - وفيما يتعلق بقدرة استيعاب قاعات المحكمة، فإنه يفترض أن تضم المحاكم الحالية دائرتين ابتدائيتين أخريين، ليس فقط من خلال زيادة عدد جلسات المحكمة، بل أيضا من خلال تمديد ساعات عمل المحكمة. إذ تعقد المحاكم حاليا جلستين لمدة ساعتين أو ثلاث ساعات في اليوم، رغم عدم وجود برنامج رسمي محدد لذلك. ويتوقع أن يكون تمديد ساعات العمل في حدود ٩/٣٠ إلى ١٣/٣٠ ومن الساعة ١٤/٣٠ إلى ١٨/٠٠ أي حوالي ٧,٥ ساعات يوميا، بزيادة قدرها٥٠ في المائة تقريبا عن ساعات دوام المحكمة الحالي. وبما أنه سيُعمل بهذا النظام لأول مرة في عام ٢٠٠١ يقترح توفير مساعدة مؤقتة وعمل إضافي لبعض المهام الداعمة للمحاكم، كالمترجمين الشفويين والعاملين على إدارة المحكمة لكفالة المرونة. وإذا أثبتت التجربة في عام ٢٠٠١ ضرورة الحصول على موارد إضافية بسبب زيادة ساعات عمل المحكمة، فسيقدم طلب آخر في سياق ميزانية عام ٢٠٠٢.

٤ - ويبلغ إجمالي التكاليف المتعلقة بستة قضاة مخصصين إضافيين لستة أشهر من عام ٢٠٠١، بما في ذلك موظفو الدعم والإمدادات والمعدات والخدمات ٩٠٠ ٢٨٠ ٥ دولار (صافيه ٤٠٠ ٨٩٩ ٤ دولار) على النحو التالي:

الجدول ١

موجز الاحتياجات حسب أوجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

أوجه الإنفاق	الدوائر الابتدائية	مكتب المدعي العام	قلم المحكمة	المجموع
النفقات				
الوظائف المؤقتة	–	١٨٤,٧	٩٧٧,٠	١ ١٦١,٧
التكاليف الأخرى للموظفين	–	٤٣,٢	٦٥١,٠	٦٩٤,٢
مرتبات وبدلات القضاة	٦٣٨,٤	–	–	٦٣٨,٤
الاستشاريون والخبراء	–	١١,١	١١,١	٢٢,٢
السفر	–	٣٦,٠	٥٠١,١	٥٣٧,١
الخدمات التعاقدية	–	–	١ ٢٤٧,١	١ ٢٤٧,١
الضيافة	–	–	–	–
نفقات التشغيل العامة	–	–	٢٢٩,٢	٢٢٩,٢
اللوازم والمواد	–	–	٧٤,٨	٧٤,٨
اقتناء المعدات	–	–	٢٩٤,٧	٢٩٤,٧
الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	–	٥٤,١	٣٢٧,٤	٣٨١,٥
مجموع النفقات (إجمالي)	**٦٣٨,٤**	**٣٢٩,١**	**٤ ٣١٣,٤**	**٥ ٢٨٠,٩**
الإيرادات				
الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	–	٥٤,١	٣٢٧,٤	٣٨١,٥
مجموع الاحتياجات (صاف)	**٦٣٨,٤**	**٢٧٥,٠**	**٣ ٩٨٦,٠**	**٤ ٨٩٩,٤**

الجدول ٢

موجز الاحتياجات من الوظائف

	مكتب المدعي العام تقديرات ٢٠٠١	قلم المحكمة تقديرات ٢٠٠١	المجموع
الفئة الفنية والفئات العليا			
مد-١	–	–	–
ف-٥	١	–	١
ف-٤	٢	٤	٦
ف-٣	١	٧	٨
ف-٢/١	–	٧	٧
المجموع الفرعي	**٤**	**١٨**	**٢٢**
فئة الخدمات العامة			
الرتبة الرئيسية	–	–	–
الرتب الأخرى	٣	٢٠	٢٣
الأمن	–	٩	٩
المجموع الفرعي	**٣**	**٢٩**	**٣٢**
المجموع	**٧**	**٤٧**	**٥٤**

ألف – دوائر المحكمة

مرتبات القضاة وبدلاتهم

٥ – يغطي الاعتماد البالغ ٤٠٠ ٦٣٨ دولار في إطار بند دوائر المحكمة أتعاب القضاة المخصصين على النحو التالي:

(أ) مرتبات القضاة (٠٠٠ ٤٨٠ دولار) – ويستند رصد الاعتماد إلى ٣٦ شهر عمل. أي ستة قضاة، كل منهم لمدة ستة أشهر.

(ب) التكاليف العامة للقضاة (٤٠٠ ١٥٨ دولار) – من المفترض أن يكون القضاة المخصصون الجدد مؤهلين مستحقين لبدلات انتقال ومنحة إستقرار كشأن القضاة الحاليين. لذلك يُطلب رصد اعتماد لبدلات الانتقال ومنحة الاستقرار لستة قضاة مخصصين جدد كما هو مبين أعلاه (٤٠٠ ١٥٨ دولار).

باء – مكتب المدعي العام

الوظائف المؤقتة

٦ – يزيد تعيين ستة قضاة مخصصين من قدرة المحكمة، على إجراء محاكمتين أخريين في عام ٢٠٠١. ويقترح إنشاء سبع وظائف إضافية لفريق محاكمة واحد وذلك لمواجهة الزيادة المتوقعة في أعمال المحاكمة. وستكون هناك حاجة لمبلغ صاف مقداره ٧٠٠ ١٨٤ دولار للعام ٢٠٠١. وفيما يلي الوظائف السبع الجديدة المقترحة وفق الألقاب الوظيفية:

	الفئة الفنية والفئات العليا						فئة الخدمات العامة والفئات الأخرى			
	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الرتب الرئيسية	الرتب الأخرى	خدمات الأمن	**المجموع الفرعي**	**المجموع الكلي**
شعبة الإدارة										
قسم الادعاء										
محامي ادعاء أقدم	١				**١**				–	**١**
موظف قانوني (فريق المحاكمة)			١		**١**				–	**١**
وحدة دعم الادعاء										
مدير للدعاوى					–		١		**١**	**١**
مساعد لدعم الادعاء					–		١		**١**	**١**
كاتب لدعم الادعاء					–		١		**١**	**١**
وحدة المحامين المعاونين ووحدة المستشارين القانونيين للأفرقة										
مستشار قانوني للأفرقة		٢			**٢**				–	**٢**
المجموع لمكتب المدعي العام	**١**	**٢**	**١**	–	**٤**	–	**٣**	–	**٣**	**٧**

تكاليف الموظفين الأخرى

٧ – يقترح رصد اعتماد مقداره ٢٠٠ ٤٣ دولار لتغطية احتياجات العمل الإضافي. لأن تعيين ستة قضاة مخصصين وزيادة عدد ساعات عمل المحكمة سيزيد الحاجة إلى العمل الإضافي بين أفراد فريق المحكمة. ويقدر أن هناك حاجة إلى ٠٠٠ ٢ ساعة عمل إضافي أخرى لتعويض الموظفين خلال زيادة عدد ساعات المحاكم.

الاستشاريون

٨ - يعزى الاعتماد البالغ (١٠٠ ١١ دولار) إلى زيادة الحاجة إلى استشاريين ممن تحتاج إليهم شعبة الإدعاء. وفي هذا المجال تدعو الحاجة إلى تعيين استشاريين للتثبت من الشهود قبل الإدلاء بالشهادة، كشهود خبراء، أو من أجل التشاور في مجال تقييم الأدلة ومنها مثلا أدلة الطب الشرعي. ويستند رصد الاعتماد إلى أربعة استشاريين إضافيين لمدة ٢٠ يوما.

السفر

٩ - يتوقع أن تحتاج شعبة الإدعاء إلى ٣٠ مهمة أخرى للتثبت من الشهود. ويقترح رصد اعتماد مقداره ٠٠٠ ٣٦ دولار لهذا الغرض.

الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين

١٠ - يبلغ مجموع تكاليف الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين بالنسبة لجدول ملاك الموظفين المقترح لمكتب المدعي العام ١٠٠ ٥٤ دولار.

جيم - قلم المحكمة

الوظائف المؤقتة

١١ - يقترح إنشاء ٤٥ وظيفة جديدة لدعم القضاة المخصصين، وتمديد ساعات عمل المحكمة، لا سيما في مجال الدعم القانوني للقضاة، والترجمة التحريرية والدعم اللغوي للمحاكم والوثائق الإضافية، والدعم اللازم لتصريف أعمال المحاكم. وتدعو الحاجة إلى اعتماد مبلغ صاف مقداره ٠٠٠ ٩٧٧ دولار لعام ٢٠٠١. وفيما يلي الوظائف المؤقتة المقترحة وعددها ٤٥ حسب اللقب الوظيفي:

	الفئة الفنية والفئات العليا					فئة الخدمات العامة والفئات الأخرى				
	ف – ٥	ف – ٤	ف – ٣	ف – ٢	**المجموع الفرعي**	الرتبة الرئيسية	الرتب الأخرى	خدمات الأمن	**المجموع الفرعي**	**المجموع**
شعبة الخدمات القضائية والقانونية										
قسم الدعم القانوني للدوائر										
موظف قانوني			٢		**٢**				–	**٢**
موظف قانوني مساعد (قضاة)				٦	**٦**				–	**٦**
سكرتير (قضاة)					–		٦		**٦**	**٦**
الشعبة القانونية										
قسم الضحايا والشهود										
موظف مساعد في شؤون الحماية				١	**١**				–	**١**
مساعد ميداني					–		١		**١**	**١**
مساعد لشؤون الشهود					–		٣		**٣**	**٣**
مساعد لغوي					–		١		**١**	**١**
كاتب لشؤون الشهود					–		١		**١**	**١**
شعبة الخدمات الإدارية										
قسم الأمن والسلامة										
موظف أمن					–			٩	**٩**	**٩**
قسم خدمات المؤتمرات والدعم اللغوي					–					
مساعد إداري					–		١		**١**	**١**
كاتب لشؤون مراقبة الوثائق					–		١		**١**	**١**
مترجم/مراجع – لغة انكليزية		٣			**٣**				–	**٣**
مترجم – لغة انكليزية			٣		**٣**				–	**٣**
كاتب لتجهيز النصوص – لغة انكليزية					–		١		**١**	**١**
مساعد لغوي					–		١		**١**	**١**
مترجم/مراجع – لغة فرنسية		١			**١**				–	**١**
مترجم – لغة فرنسية			٢		**٢**				–	**٢**
كاتب لتجهيز النصوص – لغة فرنسية					–		١		**١**	**١**
قسم الدعم الإلكتروني والاتصالات										
تقني سمعي – بصري					–		١		**١**	**١**
مخرج للفيديو					–		١		**١**	**١**
مساعد للعمليات الحاسوبية في المحكمة					–		١		**١**	**١**
المجموع لقلم المحكمة	–	٤	٧	٧	**١٨**	–	٢٠	٩	**٢٩**	**٤٧**

التكاليف الأخرى للموظفين

١٢ - تغطي التكاليف التقديرية البالغة ٠٠٠ ٦٥١ دولار ما يلي:

(أ) المساعدة المؤقتة للترجمة الشفوية للاجتماعات والمؤتمرات (٣٠٠ ٥٤١ دولار). من المتوقع استخدام قاعات المحاكم في عام ٢٠٠١ على نحو تام ولساعات أطول بحيث لا يمكن أن تغطي احتياجاتها فرق المترجمين الشفويين ذاتها التي تعمل خلال اليوم. ولهذا السبب يلزم رصد اعتماد مقداره ٠٠٠ ٣٥١ دولار لتغطية جلسات المحكمة. ويستند هذا الاعتماد إلى استخدام تسعة متعاقدين خارجيين لدى وصول القضاة المخصصين لمدة ١٠٠ يوم من أيام المحكمة، بإجمالي ٩٠٠ يوم وبأجر ٣٩٠ دولارا في اليوم (٠٠٠ ٣٥١ دولار). وبالإضافة إلى الأجور المذكورة أعلاه يحق لمترجمي المحكمة الشفويين الحصول على بدل السفر وبدل الإقامة اليومي عند سفرهم خارج أوطانهم. ويلزم رصد اعتماد مقداره ٣٠٠ ١٩٠ دولار لتغطية بدل الإقامة اليومي لمدة ٩٠٠ يوم بأجر مقداره ٣٧٤ غيلدرا هولنديا في اليوم بالإضافة إلى ٩٠ بطاقة سفر ذهابا وإيابا بمتوسط مقداره ٦٠٠ دولار؛

(ب) المساعدة المؤقتة للترجمة الشفوية في الميدان والاجتماعات (٣٠٠ ١٨ دولار). يستند هذا الاعتماد إلى افتراض احتياج ٣٧ بعثة إضافية من جانب وحدة الادعاء ووحدة الضحايا والشهود إلى خدمات ترجمة شفوية في يوغوسلافيا السابقة.

(ج) العمل الإضافي (٤٠٠ ٩١ دولار). يلزم رصد اعتماد تكميلي للعمل الإضافي لتغطية ساعات المحكمة المطولة والفترة التي يتعين فيها على الموظفين الحاليين أداء الوظائف الجديدة ريثما يتم تعيين موظفين جدد. ويستند الاعتماد إلى زهاء ٥٠٠ ٤ ساعة تتعلق بزيادة عدد ساعات المحكمة في عام ٢٠٠١.

الاستشاريون

١٣ - يلزم رصد اعتماد قدره ١٠٠ ١١ دولار في إطار بند الاستشاريين. ويتوقع استدعاء أربعة شهود خبراء آخرين لما متوسطه خمسة أيام.

السفر

١٤ - يغطي الاعتماد البالغ قدره ١٠٠ ٥٠١ دولار في إطار هذا البند ما يلي:

(أ) سفر الشهود (٣٠٠ ٤٦٤ دولار). يُتوقع أن تقوم المحاكمات الإضافية الجارية باستدعاء عدد متزايد من الشهود إلى المحكمة للإدلاء بشهادتهم. ويستند هذا الاعتماد إلى ١٣٤ شاهدا إضافيا و ٢٥ شخصا داعما؛

(ب) السفر الرسمي للموظفين (٨٠٠ ٣٦ دولار). يقترح رصد مبلغ إضافي مقداره ٨٠٠ ٣٦ دولار لعدد ٣٣ بعثة أخرى لمرافقة الشهود، يقوم بها موظفو قسم الضحايا والشهود.

الخدمات التعاقدية

١٥ - يخصص الاعتماد البالغ ١٠٠ ٢٤٧ ١ دولار لتغطية الاحتياجات الإضافية التالية:

(أ) محامي الدفاع (٠٠٠ ٧٥٠ دولار). إذا تم تعيين قضاة آخرين في المحكمة، سيكون لذلك تأثير على عدد المحاكمات والاستئنافات التي يمكن إجراؤها في آن واحد. ويبلغ مجموع الاحتياجات الإضافية من المكافآت وتكاليف السفر لمحامي الدفاع ٠٠٠ ٧٥٠ دولار مع الافتراض بأن المبالغ التي ستدفع إلى محامي الدفاع خلال المحاكمة ستكون أكبر من ذلك بكثير ؛

(ب) تدوين المحاضر (١٠٠ ٤٧٤ دولار). يستند هذا الاعتماد الإضافي إلى زيادة عدد جلسات المحكمة المتوقع. ويُنتظر أن تكون هناك حاجة إلى أفرقة من مدوني المحاضر لما مجموعه ١١٢ يوم عمل في عام ٢٠٠١؛

(ج) مواد التصوير المرئي (٠٠٠ ٢٣ دولار). يلزم رصد مبلغ إضافي مقداره ٠٠٠ ٢٣ دولار لتغطية مواد التصوير المرئي المطلوبة نتيجة لارتفاع مستوى أعمال المحكمة.

مصاريف التشغيل العامة

١٦ - يلزم رصد اعتماد إضافي مقداره ٢٠٠ ٢٢٩ دولار لدعم عدد الموظفين المرتفع وتصريف أعمال المحكمة على النحو التالي:

(أ) استئجار معدات المكاتب (٥٠٠ ٥٧ دولار). يُتوقع أن تؤدي الزيادة في الحاجة إلى مستنسخات الوثائق إلى استئجار آلات استنساخ إضافية (٥٠٠ ٥٧ دولار)؛

(ب) الاتصالات التجارية (٤٠٠ ٤٤ دولار). من المتوقع أن يزيد القضاة والموظفون الإضافيون من تكاليف استخدام الاتصالات بمبلغ مقداره ٤٠٠ ٤٤ دولار؛

(ج) التأمين (٦٠٠ ١ دولار). يُتوقع أن تبلغ الاحتياجات الإجمالية لتغطية التأمين على الشهود الإضافيين مبلغا مقداره ٦٠٠ ١ دولار (١٣٤ شاهدا لمدة تسعة أيام بمعدل ١,٣١ دولار في اليوم)؛

(د) المطالبات والخدمات الطبية للشهود (٤٠٠ ١١٩ دولار). سيؤدي ازدياد عدد الشهود إلى مزيد من المطالبات لتعويضهم عن أجورهم المفقودة (٤٠٠ ١٤ دولار)، والفحوص الطبية للشهود التي تأمر بها المحكمة (٠٠٠ ٧ دولار) وتكاليف انتقالهم وعائلاتهم (٠٠٠ ٩٨ دولار)؛

(هـ) تنظيف الملابس والزي الرسمي (٣٠٠ ٦ دولار). يشمل الاعتماد المرصود مبلغ ٠٠٠ ٢ دولار لتنظيف أثواب القضاة الإضافيين لمدة ستة أشهر في عام ٢٠٠١ بالإضافة إلى ٣٠٠ ٤ دولار لتنظيف الزي الرسمي الخاص بموظفي الأمن الجدد.

اللوازم والمواد

١٧ - يعزى الاعتماد البالغ ٨٠٠ ٧٤ دولار إلى ازدياد احتياجات القضاة المخصصين الستة والموظفين المقترحين الجدد. ويشمل لوازم للمكاتب (١٠٠ ٧ دولار)، ولوازم تجهيز البيانات (٥٠٠ ٦ دولار) ولوازم وأوراق للاستنساخ (٤٠٠ ٨ دولار) ولوازم سمعية بصرية (٥٠٠ ٣٧ دولار)، وبزات رسمية لموظفي الأمن (٣٠٠ ١٥ دولار).

اقتناء المعدات

١٨ - يقترح رصد اعتماد قدره ٧٠٠ ٢٩٤ دولار لتغطية الحاجة إلى ستة قضاة مخصصين آخرين وموظفين مقترحين جدد. ويغطي الاعتماد الأثاث والتجهيزات (٣٠٠ ١٨١ دولار)، ومعدات التجهيز الإلكتروني للبيانات (٠٠٠ ٩٣ دولار)، ومعدات الاتصالات (٤٠٠ ١١ دولار)، وأسلحة لموظفي الأمن (٠٠٠ ٤٩ دولار).

الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين

١٩ - يبلغ مجموع الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين بالنسبة لجدول ملاك الوظائف المقترح لقلم المحكمة ٤٠٠ ٣٢٧ دولار.

المرفق العاشر

تمويل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لعام ٢٠٠١

	الإجمالي	الصافي
	(بدولارات الولايات المتحدة)	
المبلغ التقديري لعام ٢٠٠١	٣٠٠ ٤٦٤ ١١٢	٨٠٠ ١٨٠ ١٠٠
مضافا إليه: الرصيد التقديري غير المثقل لعام ١٩٩٩ الذي أخذ في الاعتبار والمخصوم من الأنصبة المقررة لعام ٢٠٠٠ (انظر القرارين ٥٤/٢٣٩ ألف وباء)	٨ ٢٠٠ ٠٠٠	٨ ٢٠٠ ٠٠٠
مخصوما منه:		
الرصيد الفعلي غير المثقل لعام ١٩٩٩	(١٤ ٠٧٣ ٦٠٠)	(١٣ ٦١٤ ٣٠٠)
الرصيد التقديري غير المثقل لعام ٢٠٠٠	(٢ ٥٠٠ ٠٠٠)	(٢ ٢٢٧ ٠٠٠)
الفائدة والإيرادات المتنوعة الأخرى لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩	(٣ ٤١٢ ٠٠٠)	(٣ ٤١٢ ٠٠٠)
الإيرادات التقديرية لعام ٢٠٠١	(٧٧ ٢٠٠)	
الرصيد الذي سيقسم على الأنصبة المقررة لعام ٢٠٠١ ويشمل:	٥٠٠ ٦٠١ ١٠٠	٥٠٠ ١٢٧ ٨٩
الاشتراكات المقررة على الدول الأعضاء وفقا لجدول الأنصبة المقررة المطبق على الميزانية العادية للأمم المتحدة لعام ٢٠٠١	٧٥٠ ٣٠٠ ٥٠	٧٥٠ ٥٦٣ ٤٤
الاشتراكات المقررة على الدول الأعضاء وفقا لجدول الأنصبة المقررة المطبق على عمليات حفظ السلام لعام ٢٠٠١	٧٥٠ ٣٠٠ ٥٠	٧٥٠ ٥٦٣ ٤٤